وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة كربلاء
كلية الإدارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق

رسالة مقدمة من قبل الطالب
رائد خضير عبيس كاظم
إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير
في العلوم الاقتصادية

بإشراف

الأستاذ الدكتور

عدنان حسين يونس الخياط

2014م **1435هـ**

إقرار المشرف

أشهد بأن الرسالة الموسومة بـ(المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق) والتي تقدم بها الطالب (رائد خضير عبيس كاظم العبادي) قد جرت تحت إشرافي في قسم الاقتصاد – كلية الإدارة والاقتصاد – في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية .

الإمضاء

المشرف:أ.د عدنان حسين الخياط

/ / 2014

إقرار الخبير اللغوي

اشهد إن إعداد هذه الرسالة الموسومة بـ(المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق) والتي تقدم بها الطالب (رائد خضير عبيس كاظم العبادي) قد جرى تدقيقها ومراجعتها من الناحية اللغوية من قبلي ، وأصبحت ذات أسلوب علمي سليم خال من الأخطاء اللغوية ولأجله وقعت.

الإمضاء :

الاسم:م.صلاح مهدي جابر

التاريخ: / / 2014

إقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على توصية المشرف والخبير اللغوي . أرشح هذه الرسالة للمناقشة.

الإمضاء

ا.م.د.مهدي سهر غيلان الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

التاريخ: / / 2014

إقرار لجنة مناقشة

نشهد نحن رئيس وأعضاء لجنة المناقشة اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ(المشاريع الصغيرة وحاضنات الأعمال ودورهما في التنمية الأقتصادية في بلدان مختارة مع اشارة للعراق) وقد ناقشنا الطالب (رائد خضير عبيس كاظم العبادي) في محتوياتها وفيما لها علاقة بها ونعتقد بأنها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم الاقتصادية بتقدير ( )

الإمضاء:
الاسم: أ. د حميد عبيد عبد
(رئيس اللجنة)

الإمضاء:
الاسم: أ. د خالد حسين علي
(عضواً)

الإمضاء:
الاسم: أ.م.د حيدر نعمة بخيت
(عضواً)

الإمضاء:
الاسم: أ . د عدنان حسين الخياط
(المشرف)

صدقت الرسالة من مجلس كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة كربلاء

الأستاذ الدكتور
عواد كاظم شعلان الخالدي
عميد كلية الإدارة والاقتصاد

[بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

[إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ]

صدق الله العلي العظيم

﴿سورة هود: أية88 ﴾

الإهداء

وإلى..نبي الرحمة محمد وآله الطيبين الطاهرين
عليهم السلام

وإلى.أهلي وأسرتي

شكر وتقدير

أسجل فائق شكري وتقديري وإمتناني للأستاذ الدكتور عدنان حسين الخياط لقبوله الإشراف على هذه الرسالة ودوره الكبير في إنجازها ، وعظيم شكري لأعضاء الهيأة التدريسية في قسم الإقتصاد وملاحظاتهم القيّمة والسديدة في إغناء هذه الرسالة . كما أسجل شكري وتقديري الى لجنة المناقشة لتفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة وإبداء المشورة خدمةً للبحث العلمي .

وأتقدم بخالص تقديري أيضاً للدكتور حميد عبيد عبد الحربي والدكتور مهدي سهر غيلان الجبوري والدكتور محسن عبد الله الراجحي والدكتور كاظم احمد البطاط والدكتور صفاء عبد الجبار الموسوي والدكتور عواد كاظم الخالدي والدكتور هاشم مرزوك الشمري على إبداء المشورة والملاحظات السديدة عن الرسالة ، وكذلك للدكتور توفيق عباس المسعودي والدكتور عامر عمران ودكتور مناضل عباس الجواري على الملاحظات الدقيقة التي كان لها الأثر البالغ في إنجاز هذه الرسالة . وكذلك أشكر الزميل سعدون رشيد خضير و محمد خيري وكل من مدّ يد العون في إنجاز هذه الرسالة . وأشكر منتسبي مكتبة الكلية لمساعدتهم في تهيئة المصادر ، وكذلك منتسبي المكتبة المركزية / جامعة كربلاء .

المستخلص

لقد هدفت الرسالة التعرف على ماهية المشاريع الصغيرة والدور المهم الذي تلعبه في عملية التنمية الأقتصادية , وذلك من خلال دراسة بعض التجارب لدول متقدمة ونامية أستطاعت المشاريع الصغيرة أن تمارس دوراً ريادياً في الحياة الأقتصادية والأجتماعية, بأعتبارها مرتعاً للحرفية وتنمية المهارات,فضلاً عن كونها وسيلة لكسب الرزق والتوغل في عالم الأعمال والأنطلاق في مضامين التنمية الأقتصادية المستدامة.

وضمن هذا السياق فقد تناول البحث دراسة حاضنات الأعمال والدور الذي تقوم به للمشاريع الصغيرة في إطار بعض التجارب الدولية الناجحة في هذا المجال, وإمكانية الأستفادة من هذه التجارب في العراق,لاسيما في مجال معالجة مشاكل البطالة وتصحيح مسار أقتصاد السوق والدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في عملية التنمية الأقتصادية , وزيادة مساهمة المشاريع الصغيرة في تكوين الناتج المحلي الأجمالي وتنويع مصادر الدخل والثروة في الأقتصاد الوطني ,والحد من أختلال ميزان الحساب الجاري من خلال تلبية حاجات السوق من السلع والخدمات , وتقليل الأعتماد على الأستيرادات.

ومن ثم فقد تضمن البحث دراسة واقع المشاريع الصغيرة في العراق ومحاولة التعرف على أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجه هذه المشاريع وسبل معالجتها , وذلك في إطار نظرة إستراتيجية لإصلاح واقع أقتصاد السوق ودور القطاع الخاص في الأقتصاد العراقي.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
ألآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والتقدير	ج
المستخلص	د
قائمة المحتويات	هـ - و
قائمة الجداول	ز
قائمة الأشكال البيانية	ح
المقدمة :	1
أولا:- مشكلة البحث	2
ثانيا:- أهمية البحث	2
ثالثا:- فرضية البحث	2
رابعا:- أهداف البحث	3
خامسا:- منهجية البحث	3
سادسا:- هيكلية البحث	3
الفصل الأول : لإطار ألمفاهيمي للمشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية	6 - 43
المبحث الاول : ماهية المشاريع الصغيرة والمعايير المعتمدة في تحديد مفهومها	6
أولاً : ماهية المشاريع الصغيرة	6 – 9
ثانياً : المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة	9 – 13
ثالثاً : أنواع المشاريع الصغيرة وكيفية تصنيفها	14 – 19
المبحث الثاني: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة	20
أولاً : المعوقات التمويلية	21 – 26
ثانياً : المعوقات الإدارية والقانونية	26 – 28
ثالثاً : المعوقات التسويقية	28 – 29
رابعاً : أهمية دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة للحد من المعوقات	29 – 32
المبحث الثالث : خصائص المشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية	33
المطلب الأول: خصائص المشاريع الصغيرة	34 – 37
المطلب الثاني: أهمية المشاريع الصغيرة للبلدان النامية	38 – 43
الفصل الثاني: حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة في بلدان مختارة	44 - 112
المبحث الأول : ماهية حاضنات الأعمال وأهميتها للمشاريع الصغيرة	45
أولاً : ماهية حاضنات الأعمال	46 – 51
ثانياً : أنواع حاضنات الأعمال	52 – 55

الموضوع	الصفحة
ثالثاً:أهمية حاضنات الأعمال في أقتصاد المعرفة وتنمية المشاريع الصغيرة	56 – 61
المبحث الثاني : بعض تجارب حاضنات الأعمال في دول متقدمة ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة	62
أولاً : تجربة الولايات المتحدة	63 - 69
ثانياً : التجربة الفرنسية	70 – 76
ثالثاً: تجربة الصين	77 – 86
المبحث الثالث : بعض التجارب العربية في مجال حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة	87
أولاً : التجربة المصرية	88 - 97
ثانياً : التجربة الجزائرية	98 – 106
ثالثاً : التجربة السعودية	107 – 112
الفصل الثالث: واقع المشاريع الصغيرة في العراق واليات تطويرها	113- 156
المبحث الأول: واقع المشاريع الصغيرة في العراق والمعوقات التي تواجهها	114
اولاً: واقع المشاريع الصغيرة في العراق	115 – 126
ثانياً:المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق	127 – 132
المبحث الثاني: آليات تطوير المشاريع الصغيرة في العراق	133 - 156
اولاً: سمات الأقتصاد العراقي	135 – 147
ثانياً: أقتراح آليات لتطوير المشاريع الصغيرة في العراق	148 – 156
الاستنتاجات والتوصيات	157 – 162
المصادر العربية والأجنبية	163 – 181
الملاحق	182 – 184

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنـــــوان	الصفحة
-1	(تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة)	19
2 -	(نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عدد المشاريع الكلية و مساهمتها في التشغيل لبعض البلدان)	41
-3	(أنواع من حاضنات الأعمال)	55
-4	عينة من حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة حسب طبيعة النشاط	67
-5	المقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المشاريع الكبيرة –امريكا- الأرقام لسنة - 2007	69
-6	(المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرنسا حسب معيار عدد العمالة)	75
-7	(نسبة اليد العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة- مقارنة بين فرنسا وأمريكا) لسنة 2002	76
-8	حجم الاستثمار في برنامج إقامة حاضنة في عدد من المدن الصينية – (بآلاف الدولارات)	81
-9	(مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول العينة في بعض المتغيرات الأقتصادية)	84
-10	(نماذج لحاضنات الأعمال في مصر عام 2002)	91
-11	مقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم تأسيسها خلال عامي 2010 (قبل الثورة) 2011(بعد الثورة)	97
-12	(معايير التمييز بين حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)	103
-13	تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة مساهمتها في القيمة المضافة والتشغيل للمدة (2003 – 2010)	106
-14	عدد المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة من (1998 – 2001)	116
-15	عدد المشاريع الصغيرة في العراق حسب نوعية نشاطها لعام 2003	117
-16	عدد المشاريع الصغيرة والعاملين فيها للسنوات (2003 – 2012)	119
-17	(عدد المشاريع الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها وقيمة الإنتاج والمستلزمات حسب المحافظات في العراق لسنة 2011 (ألف دينار)	122
-18	(نسبة ما تشكله المشاريع الصغيرة في العراق من مجموع المشاريع في القطاع الصناعي)	124
-19	(عدد المشاريع الصغيرة في العراق وإجمالي الإنتاج والقيمة المضافة حسب نوع النشاط لسنة2011)	125
-20	نسبة مساهمة القطاعات الأقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي بأسعار الجارية للسنوات (2003 – 2012)	135
-21	هيكل الأيرادات العامة في العراق - للسنوات (2007-2012)(ترليون دينار)	141
-22	نسبة البطالة في العراق للسنوات (2003 – 2011)	143
-23	بعض مؤشرات التضخم في العراق للمدة من (2010 – 2012)	145

قائمة الأشكال البيانية

رقم الجدول	العنـــــــوان	الصفحة
-1	(تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف)	16
-2	(مكونات دراسة الجدوى)	32
-3	(فوائد حاضنات الأعمال)	49
-4	(العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال التقنية أو التكنولوجية)	52
-5	(الحاضنات الحكومية)	53
-6	(برنامج حاضنات منظومة الأعمال والمعرفة)	58
-7	(العلاقـة المترابطـة بـين الحاضـنات والجامعـات العلميـة فـي دعـم المشاريع)	59
-8	(احتضان المشاريع الصغيرة – الجمعية ا لفرنسية للحاضنات)	72
-9	(عدد براءات الأختراع المسلمة فعلاً في العالم خلال سنتي 2000 و 2006)	85
-10	عدد ونسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط في الجزائر (2005 – 2007)	104
-11	تطور عدد المشاريع الصغيرة في العراق وعدد المشتغلين فيها للمدة من (2003 – 2012)	120
-12	(أنواع الحاضنات الفرعية أو القطاعية المقترحة للمشاريع الصغيرة في العراق)	151
-13	(نموذج مقترح لمؤسسة تمويل وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق)	154

المقدمة

المقدمة

تعد المشاريع الصغيرة احد أهم الركائز في الاقتصاد الوطني سواء في الدول المتقدمة أم النامية ، ومؤشرا لقياس التقدم الاقتصادي من خلال دورها في حل ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية ، إذ تلعب هذه المشاريع دورا كبيرا في توفير فرص العمل والحد من مشكلة البطالة وتلبية حاجات السوق وتوفير العملات الصعبة فضلا عن دورها في تنمية الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على إلايرادات الأحادية الجانب ودعم القدرة التصديرية للبلاد . وينظر العديد من الاقتصاديين إلى مؤشر تقدم الدولة في قطاع المشاريع الصغيرة من خلال مساهمة هذه المشاريع بحجم الناتج المحلي الإجمالي وحجم العمالة ومدى اعتماد بقية القطاعات والمشاريع المتوسطة والكبيرة عليها في توفير ما يحتاجه الاقتصاد الوطني من منتجات . وان دعم الاستثمار في هذه المشاريع هو ضرورة ملحة للاقتصاد العراقي لما تشكله هذه المشاريع من أهمية في تطوير الواقع الاقتصادي والاجتماعي الذي يعاني منه العراق كما يمكن الاستفادة من بعض التجارب الناجحة في تنمية وتطوير هذه المشاريع مع مراعاة خصوصية واقع الاقتصاد العراقي من حيث مدى توفر الموارد والكادر المتخصص والبنية التحتية وتوفير البرامج المساندة لهذه المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية , وتذليل العقبات التي تواجهها .

مشكلة البحث

تتمثل مشكل البحث في عدم قدرة الدولة حل مشاكل التنمية والتشغيل بمفردها , وتدني مساهمة القطاع الخاص , وخاصة قطاع المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الأجمالي ، وظهور مشاكل متراكمة عدة ومعقدة نتيجة للظروف التي مر بها العراق , يصعب على الدولة حل هذه المشكلات دون تعاون مشترك مع القطاع الخاص من خلال تفعيل دور المشاريع الصغيرة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة وتقليل الاعتماد على تلبية حاجات الطلب المحلي من خلال الاستيرادات للسلع الأجنبية .

أهمية البحث

تتمثل أهمية البحث في إبراز الدور المهم للمشاريع الصغيرة في العديد من التجارب التنموية الناجحة , وحاجة البلدان النامية والعراق على وجه الخصوص إلى ضرورة الاستفادة من هذه التجارب ، يعد ذلك خطوة مهمة من اجل بلورة وإيجاد علاقة عمل ومسؤوليات بين الدور الذي يمكن أن تضطلع به الدولة والدور الذي يضطلع به القطاع الخاص وإرساء الأسس اللازمة لنمط اقتصاد السوق الملائم للاقتصاد العراقي .

فرضية البحث

استند البحث إلى فرضية مفادها أن هناك انخفاضا في أهمية ومساهمة القطاع الخاص لاسيما قطاع المشاريع الصغيرة في عملية التنمية الاقتصادية في العراق , و ضعف مساهمتها في تنويع الهيكل الانتاجي و الناتج المحلي الأجمالي , وكذالك ضعف دورها في حل مشكلة البطالة وزيادة الأعتماد على عوائد النفط.

أهداف البحث

1- التعرف على دور المشاريع الصغيرة في التنمية الاقتصادية لبعض البلدان المتقدمة والنامية .

2-التعرف على اهمية حاضنات الاعمال وما تقدمه من خدمات للمشاريع الصغيرة وضرورة الاعتماد عليها في تطوير هذا القطاع المهم.

3-تحليل واقع المشاريع الصغيرة في الاقتصاد العراقي .

4-التأكيد على دور السياسات الحكومية في النهوض بواقع المشاريع الصغيرة في إطار التوجه نحو اقتصاد السوق في العراق .

منهجية البحث

استند البحث إلى المنهج الوصفي ، في سياق عرض المعلومات والبيانات الإحصائية المتوفرة في المصادر العلمية , وتحليلها بغية التعرف على معطيات الواقع ومن ثم التوصل إلى الاستنتاجات والتأكد من مدى صحة الفرضية التي استند إليها البحث .

هيكل البحث

تضمن البحث ثلاث فصول , تناولنا في :

الأول :- الإطار ألمفاهيمي للمشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية .

الثاني :- حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة في بلدان مختارة .

الثالث:- واقع المشاريع الصغيرة في العراق واليات تطويرها.

الفصل الأول

الإطار ألمفاهيمي للمشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية

المبحث الأول

ماهية المشاريع الصغيرة والمعايير المعتمدة في تحديد مفهومها

المبحث الثاني

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة

المبحث الثالث

خصائص المشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية

المبحث الأول

ماهية المشاريع الصغيرة والمعايير المعتمدة في تحديد مفهومها

أولاً : ماهية المشاريع الصغيرة

ثانياً : المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة

ثالثاً : أنواع المشاريع الصغيرة وكيفية تصنيفها

أولاً : ماهية المشاريع الصغيرة

رغم كثرة الحديث عن المشاريع الصغيرة في العديد من الأوساط الدولية إلا أن هذا المصطلح ظل غامضاً إذ لا يوجد تعريف دولي شامل متفق عليه بين كل الدول .

ومما لاشك فيه إن هذا الأختلاف يجعل من الصعب القيام بمقارنات دولية نظراً لأختلاف خصائص كل دولة من دول العالم ، إذ يختلف مفهوم المشاريع الصغيرة وفقاً لأختلاف إمكانات وظروف الدول الأقتصادية والاجتماعية والتقنية إذ إن للجوانب الأقتصادية والأجتماعية أهمية كبيرة في تحديد ملامح وطبيعة الصناعات القائمة فيها .

وتصنف المشاريع في بعض البلدان النامية على إنها كبيرة بينما تصنف في البلدان المتقدمة على إنها صغيرة ، كما يعود الأختلاف في فهم هذه المشاريع إلى درجة النمو الأقتصادي والمؤسسي والتشريعي في كل دولة والذي ينعكس على إمكاناتها الأقتصادية والنقدية والأجتماعية ، وكذلك على درجة تنوع النشاط للمشروع ومع ذلك فأن هناك إتفاقاً بين العديد من البلدان في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة من حيث حجم الأموال المستثمرة في المشروع أو نوعية التكنولوجيا المستخدمة أو عدد العاملين في المشروع ؛ وكذلك التشريعات المعمول بها في النظام الأقتصادي في البلد ، فهناك دول قد تأخذ بأحد هذه المعايير في تعريفها للمشروع الصغير أو بأكثر من معيار واحد أو بجميعها ، وهذه المعايير هي من أكثر المعايير شيوعاً في تحديد مفهوم المشاريع وتمثل المشاريع الصغيرة وحدات غير متجانسة وهذا ما يفسر تعدد وأختلاف تعاريفها بين البلدان ، ومن ثم تكون هناك صعوبات في تحديد تعريف دقيق للمشاريع الصغيرة ويمكن إرجاع صعوبة وضع تعريف موحد لهذه المشاريع الى ثلاثة عوامل أساسية هي :-

أولاً : العوامل الأقتصادية : وتتضمن ما يأتي :-

1-أختلاف مستويات النمو الأقتصادي

ويتمثل في التطور اللامتكافىء بين مختلف البلدان من حيث مستويات نموها الأقتصادي . إذ أن المشاريع الصغيرة في الدول المتقدمة مثل الولايات المتحدة واليابان وألمانيا أو أي بلد صناعي آخر قد تعد كبيرة في البلدان النامية ، كما إن شروط النمو الأقتصادي والأجتماعي تتباين من مدة لأخرى . فيما يمكن أن نسميها بالمشاريع الكبيرة قد تصبح مشاريع صغيرة أو متوسطة في مدة لاحقة كما يؤثر المستوى التكنولوجي الذي يتحدد بدوره على وفق أحجام

المشاريع الأقتصادية ويعكس التفاوت في مستوى التطور الأقتصادي[1] .

وان لأختلاف مستوى النمو دوراً لايستهان به في تحديد حجم هذه المشاريع إذ نلاحظ أنه في مدد الكساد الأقتصادي يتباطأ النمو ويقل الطلب الفعلي على المنتجات ومن ثم يقل الإنتاج ويؤدي ذلك الى تكييف أحجام هذه المشاريع مع مستوى حجم النشاط الفعلي فيتم تقليصها فتصبح صغيرة وبالعكس عندما يحدث الأزدهار إذ يزداد الطلب فيتسارع النمو من خلال إفتتاح خطوط إنتاج جديدة فيتوسع حجم هذه المشاريع .

2- تنوع الأنشطة الأقتصادية

أن تنوع الأنشطة الأقتصادية يغير في أحجام المشاريع ويميزها من فرع لآخر ، فالمشاريع التي تعمل في الصناعة غير المشاريع التي تعمل في التجارة ، وتختلف المشاريع التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات ، كما تختلف أيضاً تصنيفات المشاريع الصغيرة من قطاع لآخر لأختلاف الحاجة الى العمالة و رأس المال فالمشاريع الصناعية تحتاج الى رؤوس أموال ضخمة لإقامة إستثماراتها أو التوسع فيها ، وتحتاج الى أيدي عاملة كثيرة ومؤهلة ومتخصصة الأمر الذي لا تتطلبه المشاريع التجارية أو الخدمية ، أما على المستوى التنظيمي فأن المشاريع الصناعية تحتاج الى هيكل تنظيمي أكثر تعقيداً من ذلك المستخدم في المشاريع التجارية والخدمية بغية التحكم في أنشطتها المعقدة ، وتحديد المهام بدقة لإتخاذ القرارات المختلفة إذ تستخدم المشاريع الخدمية والتجارية هيكلاً يتسم بالبساطة وسهولة إتخاذ القرارات وتوحد جهة إصداره[2] .

وعموماً إن المشاريع الصغيرة في الغالب لا تمتاز بتنوع أنشطتها وفروعها فهي تعمل ضمن نطاق محدد ومركز ، لأن القائمين على تلك المشاريع من مديرين يسعون إلى تحقيق الأرباح بأسرع وقت وبأقل كلفة ، فضلا عن المشاريع الصغيرة غير المعقدة في تعدد أنشطتها وفروعها تكون أكثر مرونة في التحول من نشاط الى أخر .

1- سعدية السعيدي ، (واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة ، جزائر ، 2003 ، ص 43 .

2- (المصدرنفسه)،ص 44 .

2- أختلاف فروع النشاط الأقتصادي

يختلف النشاط الأقتصادي وتتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم الى تجارة التجزئة وتجارة الجملة وأيضاً على مستوى الأمتداد ينقسم الى تجارة خارجية وتجارة داخلية ، ونشاط الصناعي بدوره ينقسم الى فروع عدة منها الصناعة الأستخراجية،التحويلية ..الخ .

وتختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو أحد فروعه و ذلك بسبب تحديد الأيدي العاملة ورأس المال الموجه للأستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة في مجال الصناعة التعدينية قد تكون كبيرة في مجال تجارة التجزئة أو الصناعات الغذائية[1] ، ومما لاشك فيه إن المشاريع الصغيرة تمتاز بمحدودية الأنشطة الأقتصادية التي تمارسها وذلك بسبب محدودية الحصة السوقية بسبب المنافسة وضعف الإمكانات وهذا ما يجعل هذه المشاريع غير قادرة على فرض أي نوع من الأفكار في السوق عكس المؤسسات الكبيرة فضلا عن محلية النشاط الذي تمارسه ونعني بمحلية النشاط أن يقتصر نشاط المشاريع على منطقة أو مكان واحد تكون معروفة فيه ، وأن لا تمارس نشاطها من خلال عدة فروع .

4- العوامل التقنية :

وتتمثل بمستوى وجودة التكنولوجيا المستخدمة ، ومدى قدرة المشروع على الإندماج مع غيره من المشاريع الأخرى ، إذ يساعد مثل هذا الإندماج على توحيد الأنشطة والعمليات وتمركزها في مصنع واحد ، ومن ثم يتجه حجم المشاريع الى التعدد ويؤدي ذلك الى ظهور عدة مشاريع بمختلف الأحجام[2] ، وعلى العموم إن المشاريع الصغيرة تمتاز بإستخدامها للتقنية البسيطة والمحدودة ولاسيما في البلدان النامية على عكس المشاريع الصغيرة في البلدان الصناعية .

5 - السياسة العامة :

وتتمثل في مدى أهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المشاريع الصغيرة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات لها وتذليل الصعوبات التي تعترض طريقها ، وعلى ضوء العامل السياسي يمكن تحديد التعريف وتبيان حدوده والتميز بين المشاريع حسب رؤية واضعي السياسات والأستراتيجيات

1- طالبي خالد ، (دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الأقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2011 ، ص 3 .

2- رابح خوني ، رقية حساني ، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها) ,دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ،عمان, 2008 ، ص18 .

التنموية والمهتمين بشؤون هذا القطاع[1], وعلى أختلاف الأنظمة الأقتصادية وأختلاف توجهاتها يكون لطبيعة السياسة العامة دور ينعكس على طبيعة الدعم المقدم من قبل الدولة .

ثانياً : المعايير المعتمدة في تحديد مفهوم المشاريع الصغيرة

رغم أختلاف وجهات النظر عن تعريف المشاريع الصغيرة في أغلب البلدان ، إلا إن هناك مجموعة من المعايير المعتمدة في تعريف المشاريع الصغيرة يمكن تقسيمها الى معايير كمية أو وصفية ، ومعايير نوعية أو كيفية .

1-المعايير الكمية (الوصفية)

تعد المعايير الكمية من أكثر المعايير استخداماً في التفرقة بين المشاريع الكبيرة والصغيرة ، ونجد من أساسيات التعريف الكمي ، حجم العمالة ، حجم رأس المال ، حجم المبيعات وكذلك نوعية التكنولوجيا .

أ – معيار حجم العمالة في المشروع

تتفق العديد من الدول على تصنيف المشاريع وفقاً لهذا المعيار, إذ أن معظم البلدان تستخدم معيار عدد العمالة في المشروع للتميز بين المشاريع الصغيرة والمشاريع الكبيرة وذلك لسهولة قياس هذا المعيار ، ولأنه معيار ثابت وموحد لا يرتبط بتغيرات الأسعار كما في معيار حجم رأس المال المستثمر وقد يكون من أكثر المعايير المستخدمة في البلدان الصناعية هو معيار حجم العمالة وهناك العديد من التعاريف التي تستند على هذا المعيار في تعريفها للمشاريع ، إذ يعرف البنك الدولي (world Bank) المشاريع الصغيرة بأنها (المشاريع التي يعمل فيها بين – 50) (10 عاملاً[2] ، أما منظمة (اليونيدو) للتنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة فقد عرفت المشاريع الصغيرة بأنها (تلك المشاريع التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بإبعادها الطويلة الأجل "الإستراتيجية" والقصيرة الأجل "التكنيكية" ، كما يتراوح عدد العمال فيها مابين (50 – 100) عاملاً [3] في حين ان منظمة العمل الدولية فإنها ....

1- طالبي خالد ، (مصدر سابق) ، ص 3 .

2- حسان خضر (تنمية المشاريع الصغيرة) سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص4 ، بدون تاريخ .

3- د.ليث عبد الله القهيوي ، وبلال محمد الوادي (المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية) الأردن، 2008, ص 18 .

تعرف المشاريع الصغيرة بأنها المشاريع التي يعمل بها أقل من (10) عمال[1] ، أما في البلدان النامية مثل مصر فأن المشاريع الصغيرة هي المشاريع التي يكون عدد عمالها أقل من (10) عمال . كما أن دول الأتحاد الأوربي إعتمدت أيضاً على معيار حجم العمالة في التميز بين المشاريع , إذ عرفت المشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي تضم أقل من(250)عاملاً [2] فيما يستند برنامج الأمم المتحدة للتنمية والتجارة (الأونكتاد) في تعريفه للمشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يعمل به من(20-100)عامل[3]،وعلى ذلك فان مفهوم المشاريع الصغيرة وفقاً لمعيار العمالة هو مختلف بين دولة وأخرى تبعاً للقطاع الأقتصادي الموجود فيه.

ب – معيار رأس المال المستثمر (حجم الأستثمار)

يعد رأس المال المستثمر في المنشأة من المعايير الكمية في تحديد وتصنيف المشاريع الصغيرة عن المشاريع الكبيرة فضلا عن قيمة الأصول الثابتة للمشاريع إذ يعد هذا المعيار معياراً أساسياً في العديد من البلدان للتمييز بين المشاريع ، وهناك العديد من التعاريف التي تستند إلى هذا المعيار في تعريفها للمشاريع ، وفي دراسة للبنك الدولي للإنشاء والتعمير تم تصنيف مشاريع الأعمال الصغيرة وفقاً لمعيار رأس المال المستثمر فيها فهو يتراوح ما بين (3500) دولار و(35000) دولار،أما على مستوى دول المجلس التعاون الخليجي فقد حددت لجنة المال والأستثمار المنبثقة عن تنشيط الحركة الأقتصادية في الكويت مفهوماً للمشاريع الصغيرة بأنها تلك المشاريع التي لا يتجاوز رأس المال المستثمر فيها عن(675000) دولار[4] , في حين أعتمدت بريطانيا على تقرير بولتون في تحديد حجم المشاريع الصغيرة وفق هذا المعيار بحيث لا يتجاوز حجم الأموال المستثمرة عن (8) مليون جنيه إسترليني[5] .

وفي نظر دول الأتحاد الأوربي فأن المشاريع الصغيرة هي تلك المشاريع التي يكون مجموع ميزانيتها مايقارب (27) مليون يورو [6] ،

1- منظمة العمل الدولية على الموقع www.ilo.org .
2- د. حسين رحيم (ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاغوط 8-9 ابريل 2002 ، الجزائر ، ص1 .
3- د. ليث عبد الله القهيوي ، بلال محمد الوادي (مصدر سابق) ، ص 14 .
4- قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تجارب دول) www.mfti.gov.eglsme/testz.htm
5- طالبي خالد (مصدر سابق) ، ص 28 .
1- رابح خوني ، ورقية حساني ،(مصدر سابق) ، ص 28 .

اما المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين فقد حددت المشاريع الصغيرة حسب معيار حجم الأستثمار بـ(15) ألف دولار[1] ، أما منظمة العمل الدولية فقد حددت حجم الأستثمار في هذه المشاريع بنحو (100) ألف دولار[2] ، وفي بعض البلدان النامية فقد صنفت المشاريع الصغيرة برأس مال يتراوح مابين (20-100) ألف دولار[3] ، وكذلك منظمة (unido) "اليونيدو" التابعة للأمم المتحدة للتنمية الصناعية حددت حجم الأموال في هذه المشاريع بما يقارب(250) ألف دولار[4].

ج – معيار نوعية التكنولوجيا

يعتمد هذا المعيار في تعريفه للمشاريع الصغيرة على نوعية التكنولوجيا المستخدمة في العمليات الإنتاجية اذ يتوقف حجم المشروع على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى أستخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض المشاريع تحتاج الى وحدات كبيرة نسبياً من العمل ووحدات صغيرة نسبياً من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الأستهلاكية الخفيفة ، في حين تحتاج في الصناعات الأخرى الى وحدات قليلة نسبياً من العمل ووحدات كبيرة نسبياً من رأس المال وهو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الكبيرة أو الثقيلة وبصفة عامة فأن المشاريع الصغيرة تستخدم التكنولوجيا المتواضعة وفقاً لرأس المال المستثمر[5] ، نظراً لضعف القدرة المالية للمشاريع الصغيرة ولمحدودية تنوع نشاطها الإنتاجي لإن المشاريع الصغيرة هي في الأساس حرفية في الغالب ومن ثم لا يوجد دور أساسي للتكنولوجيا المعتمدة على الآلات والمعدات .

د – معيار قيمة المبيعات السنوية

يمكن عد قيمة المبيعات السنوية أحد المعايير التي تميز المشاريع من حيث حجم النشاط وقدرته التنافسية في الأسواق إذ يعرف البنك الدولي المشروع الصغير وفقاً لذلك

2- سمير زهير ألصوص (بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال التنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة) ، ص 8
https://arabic.microfinancegateway.org/content/article/detail/94282

3- د. طارق شريف يونس ، العلاقة المنطقية بين إستراتيجية التكامل والأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في الوطن العربي كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل : www.minshawi.com/othey/unis.htm

4- غازي الصوراني (المشروعات الصغيرة في فلسطين) واقع ورؤية نقدية ، يونيو 2005 ، ص4 .
www.ahewar.org/debat/files/40243.doc

5- د . ليث عبد الله القهيوي ،(مصدر سابق)، ص 18 .

6- د. محمد البلتاجي (دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة) المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، من (29 – 31) /5 / 2005 ، ص7

(بأنه ذلك المشروع الذي يكون إجمالي مبيعاته السنوية ما يقارب (3) مليون دولار سنوياً)[1] ويعرف الأتحاد الأوروبي المشاريع الصغيرة وفقاً لمعيار حجم المبيعات بأنها المشاريع التي يكون رقم أعمالها ما يقارب (40) مليون يورو [2] ، أما بريطانيا فقد أعتمدت هذا المعيار في تعريفها للمشاريع الصغيرة على إنها المشاريع التي لا تتجاوز قيمة مبيعاتها ما يقارب (1,4) مليون جنيه إسترليني سنوياً [3] ، ومن مميزات هذا المعيار هو صلاحية تطبيقه على المشاريع الصناعية والتجارية والخدمية ، وأن كان يتطلب توفير معلومات و بيانات دقيقة عن حجم المبيعات السنوية للمشاريع وهو ما يتعذر في حالة أغلب المشاريع الصغيرة ، ويرى البعض إن التمييز بين المشاريع وفق معيار حجم المبيعات سهل التطبيق وذلك لأن المشاريع الصغيرة وفق هذا المعيار تتسم بإنخفاض إنتاجها وكذلك إنخفاض قيمة ذلك الإنتاج كما أنها غالباً ما ترتبط بالأسواق المحلية أكثر من إرتباطها بالأسواق الدولية .

2- المعايير النوعية (الكيفية)

رغم الأستخدام الكبير للمعايير الكمية إلا إن هناك من الباحثين من يركز على المعايير النوعية لتصنيف مثل هذا النوع من المشاريع .

أ- المعيار القانوني

يتوقف الشكل القانوني للمشاريع على طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيه وطريقة تمويله ، فشركات الأموال غالباً ما يكون رأس مالها كبيراً مقارنة مع المشاريع الفردية ووفقاً لهذا المعيار تقع المشاريع الصغيرة في نطاق مشاريع الأفراد والمشاريع العائلية أو التضامنية ومشاريع التوصية البسيطة[*] ومشاريع التوصية بالأسهم والمحاصة[4] ، ويمكن تصنيف المشاريع حسب هذا المعيار تبعاً لعدد الأشخاص الذين يوظفون أموالهم في هذه المشاريع ونظراً للمخاطر المحتملة لهذا التوظيف لذا يتوجب على الشخص الذي يريد إنشاء مشروعه الصغير أن يختار الشكل القانوني الذي يتلاءم مع نشاط مشروعه ومع رغباته آخذاً بنظر الأعتبار الآثار المترتبة على الشكل القانوني سواء ما يتعلق بالضرائب أم درجة السيطرة على المشروع أم القدرة على إتخاذ القرارات .

1- د . حسين عبد المطلب الاسرج (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التشغيل في الدول العربية ، مصر ، 2010،ص8،وزارة التجارة والصناعة المصرية بحث منشور على الموقع التالي http://www.academia.edu/690993/

2- رابح خوني ، رقية حساني (مصدر سابق) ص 6 .

3- طالبي خالد (مصدر سابق) ، ص6 .

4- ماجد العطية،(إدارة المشروعات الصغيرة) الطبعة(1) دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002 ، ص 29

(*) مشاريع التوصية البسيطة:وهي المشاريع التي يملكها عددمن الاشخاص ولايستطيع الشخص ان يتصرف بحصته بالبيع ونحوه الابموافقة الشركاء ,اما التوصية بالأسهم هي نفس المشاريع البسيطة لكن يحق للشركاء ان يتصرفوا بحصتهم دون موافقة بقية الشركاء.

ب- معايير أخرى في وصف المشاريع الصغيرة ومنها [1] :

- المهام أو المسؤولية

نجد في المشاريع الصغيرة المدير المالك أحياناً يؤدي عدة وظائف في الوقت نفسه (الإنتاج ، التمويل ، التسويق) في حين إن المشاريع الكبيرة يتوزع أداء هذه الوظائف على عدة أشخاص .

- الملكية أو العائدية

تعود ملكية المشاريع الصغيرة في أغلبها الى القطاع الخاص وتشكل النسبة الكبيرة منها مشاريع فردية وعائلية ، ويلعب المالك دوراً كبيراً على جميع المستويات .

- طبيعة الصناعة

يتوقف حجم المشروع على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى أستخدام المعدات المكائن ، ففي المشاريع المتوسطة أو الكبيرة يتم أستخدام التكنولوجيا على نطاق واسع لأنها لاتعتمد على الأيدي العاملة بشكل كبير أما المشروع الصغير فهو لا يحتاج الى هذه الآلات بكثرة بقدر الحاجة الى الأيدي العاملة لاسيما في البلدان النامية .

ثالثا – أنواع المشاريع الصغيرة وكيفية تصنيفها

يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة الى عدة تصنيفات منها :-

1- **تصنيف حسب طبيعة الملكية :** إذ يمكن تصنيف المشاريع الصغيرة حسب هذا المعيار الى[2] :-

---

1- غدير احمد سليمة ، (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر, 2007 ، ص – ص ، 5-6 .

1- د . إسماعيل عرباجي (اقتصاد المؤسسة) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1996 ، ص – ص 12 – 13 .

أ- **المشاريع الصغيرة الخاصة :** وهي المشاريع التي تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة أفراد ، اذ يمتلك هؤلاء الأفراد سلطة أتخاذ القرار ، كما يتعرض هذا النوع من المشاريع للأستغلال من قبل المالكين دون مراعاة لبقية العاملين ، وغالباً ما يكون الهدف هو تحقيق أكبر ربح ممكن من هذه المشاريع .

ب- **المشاريع الصغيرة العامة :** وهي المشاريع التي تعود ملكيتها للدولة إذ تقوم الدولة بإنشائها بهدف تقوية ودعم القطاعات الإستراتيجية للمساهمة في تنمية الأقتصاد الوطني .

ج- **المشاريع الصغيرة المختلطة :** وهي المشاريع التي تشترك فيها كل من الدولة والقطاع الخاص ، أي تعود ملكيتها للدولة والقطاع الخاص معاً ، وهناك العديد من الأهداف لإنشاء مثل هذه المشاريع ، مثل تشجيع (القطاع الخاص) على الأستثمار في بعض القطاعات التي لا يستطيع الأستثمار بها لولا تشجيع ودعم الدولة ودخولها كشريك في هذه المشاريع .

2- تصنيف المشاريع الصغيرة حسب درجة النمو .

ويمكن أن تأخذ المشاريع الصغيرة حسب هذا المعيار شكلين هما[1] :-

أ - المشاريع الصغيرة ذات التقنية العالية الواعدة بالنمو :

وهي المشاريع التي تبدأ نشاطها في قطاع ينمو بأستمرار ، فقد تبدأ صغيرة ثم تصبح في مصاف الكبار وذلك في مدد قياسية ، كصناعة الأجهزة الألكترونية ، البرامجيات ، الأتصالات ، وهذا النوع من المشاريع هدفها الرئيسي هو كيفية إدارة النمو السريع الذي قد تصعب السيطرة عليه ، إذ نجد حاجة مستمرة لتوظيف إعداد جديدة من الأشخاص ، إذ غالباً ما يكون المستثمرون في هذه المشاريع الواعدة بالنمو من ذوي الكفاءات التقنية العالية ، وتواجه هذه المشاريع قرارات ذات طبيعة إستراتيجية في مجالات (التسويق ، الإنتاج ، التمويل) إذ تركز على البحث والتطوير فضلاً عن نشاطها الإنتاجي المتطور دوماً ، وهذا النوع من المشاريع الصغيرة يوجد في الدول المتقدمة.

ب - المشاريع الصغيرة التقليدية

ويقصد بها تلك المشاريع التي لا تستثمر في التقنيات العالية ، أي تعتمد على عنصر العمل أكثر من اعتمادها على التكنولوجيا ، وهذا النوع من المشاريع لا يكبر حتى وان حقق نتائج جديدة

2- درغام دريد (أساسيات الإدارة المالية الحديثة) الجزء الثاني ، دار الرضا للطباعة ، سوريا ، 2000 ، ص – ص ، 220 – 226 .

وهذا يعني إن الهدف الأساسي لمالكها ليس النمو وأنما تحقيق الأرباح ، وبما إن هذه المشاريع تكون مملوكة ومسيرة من قبل عدد محدود من الأشخاص يقومون بالإشراف على جميع أنشطتها ولا يختصون بأي منها فان معظم قراراتهم تكون عفوية وغير منظمة ، كما تختلف إدارة المشاريع الصغيرة التقليدية عن المشاريع ذات التقنية العالية والنمو المستمر وكذلك عن المشاريع الكبيرة ، نظراً لأنها تضطر للأعتماد على أموال المالكين من جهة ، وكذلك على موارد التمويل القصيرة الأجل من جهة أخرى وذلك لمعالجة المشاكل المالية العابرة او لزيادة مدة تسديد الموردين إذ إن الحصول على القروض يدفع المالكين الى تقديم ضمانات عينية مما يشكل خطراً على أملاك أصحاب المشاريع الصغيرة ويؤدي الى زيادة المخاطر المالية ، وقد تحاول المشاريع الصغيرة تأخير دفع ديونها أو تأخير تسديد أجور العمال ، وأحياناً أخرى تقوم بتخفيض أحتياجاتها التمويلية بإتباع سياسة تمويل الموجودات الثابتة بالاستئجار ... الخ

3-تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف الذي أسست من اجله[1] :

أ- **مشاريع صغيرة تهدف إلى الربح :** وهي المشاريع التي تكون مملوكة من قبل القطاع الخاص (الأفراد) ، فان الهدف الأساس الذي أنشأت لأجله هو تحقيق الربح في أسرع وقت نظراً لصغر رأس مال المشروع ومحدودية أستثماراته .

ب-**مشاريع صغيرة تهدف إلى توفير فرص العمل :** إن المشاريع الصغيرة هي مشاريع بالأساس لا تعتمد على الكثافة التكنولوجية بوجه عام وأصولها الثابتة من (أراضي ، مباني ، معدات) منخفضة نسبياً ، وفي حقيقة الأمر فأن المشروع يهدف إلى توفير فرص عمل لجميع فئات المجتمع من (حرفيين و عمال مهرة وغير مهرة) ومثل هذه المشاريع تقوم بإنشائها البلدان التي تعاني من كثافة سكانية وأرتفاع نسبة البطالة .

ج- **مشاريع صغيرة تهدف إلى تحقيق منافع أجتماعية و سياحية :** وهذا النوع من المشاريع يهدف إلى تقليل حدة التفاوت بين مختلف مناطق الدولة ، فهي تهدف إلى تقليل الهجرة إلى المدن الرئيسة وذلك من خلال الأنتشار في المدن الأقل نمواً (الريف) ، وتقليل حدة التفاوت في

1- د. عقيلة عز الدين محمد طه وآخرون(الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال) المركز القومي للبحوث ، مركز التدريب وتنمية القدرات ، مصر ، القاهرة ، 2010/5/20، دون ترقيم .

الدخول ، وكذلك هذا النوع من المشاريع يهدف إلى إحياء المنتجات الشعبية والتراثية التي يوجد لها طلب واسع في الأسواق المجاورة .

د – **مشاريع صغيرة تهدف إلى رفع المستوى الخدمي** : إن هذه المشاريع بسبب مرونتها وصغر حجمها تستطيع الأنتشار الواسع في جميع المناطق وهذا الأنتشار الواسع في جميع المناطق يساعد على توفير السلع والخدمات إلى المستهلك بأقل الأسعار بسبب قلة التكاليف .

شكل (1) (تصنيف المشاريع الصغيرة من حيث الهدف)

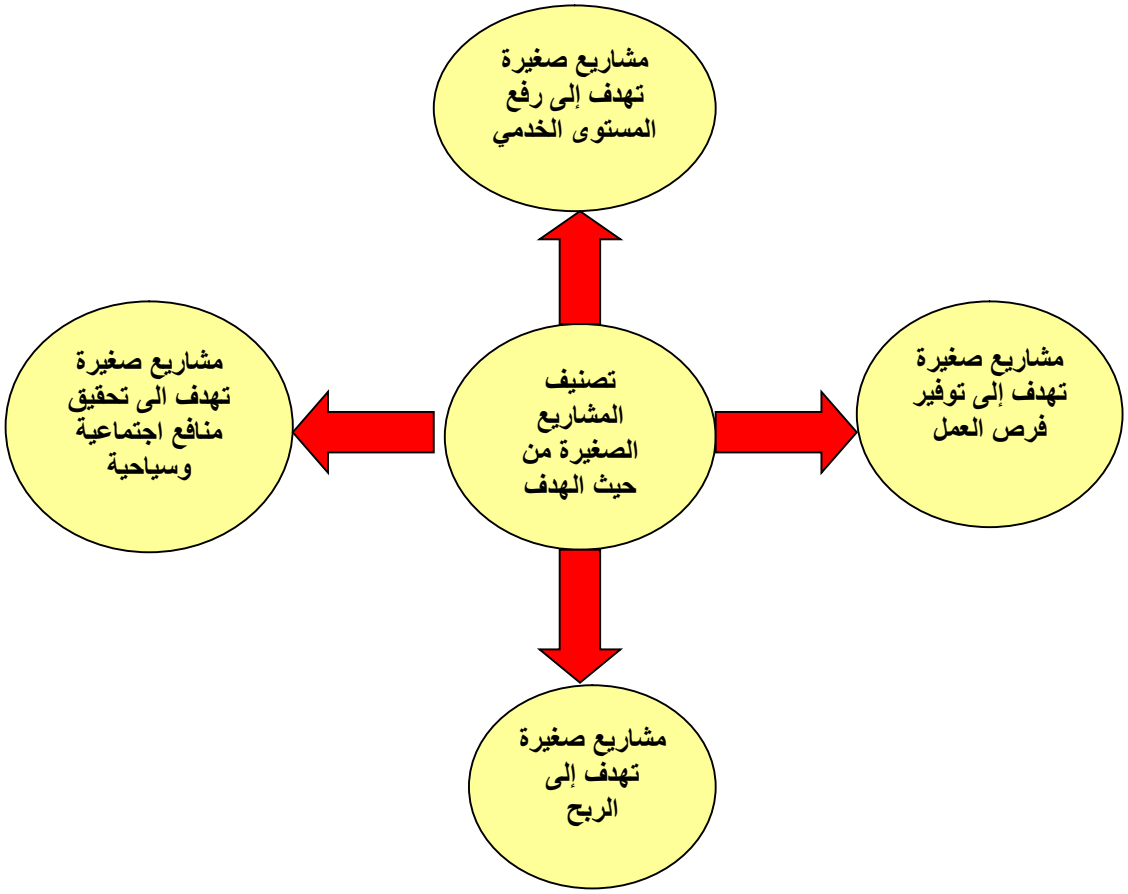

المصدر:الشكل من عمل الباحث

4- تصنيف المشاريع حسب طبيعة النشاط

نظراً للأهتمام الكبير الذي حظيت به المشاريع الصغيرة من قبل المستثمرين الذين يفضلون إستثمار أموالهم في هذا النوع من المشاريع أدى ذلك الى أتساع نشاطها ليشمل جميع القطاعات الأقتصادية ومن ثم فهي تأخذ عدة أشكال :

أ- **المشاريع الصغيرة الصناعية :**

يقوم هذا النوع من المشاريع عادة بتحويل مجموعة من المدخلات (input) الى مجموعة من المخرجات (output) وهي المنتجات التامة الصنع التي تقابلها الأسواق بالأسعار المناسبة والجودة ، إذ تعرف المشاريع الصناعية الصغيرة على إنها (كل مشروع يشتري مواد أولية في شكلها الخام ، ويقوم بتحويلها من مجموعة مدخلات الى مجموعة مخرجات في شكل منتجات نصف مصنعة أو تامة الصنع ليقوم ببيعها لتجار الجملة أو التجزئة أو المستهلكين النهائيين بالجودة والسعر المناسبين)[1] وعادة ما تنشط المشاريع الصغيرة في تصنيع المواد الغذائية ، أو الحرف اليدوية أو صناعة الملابس والأحذية وقطع الغيار ... الخ .

ب-المشاريع الصغيرة التجارية :

ويشمل جميع المشاريع التي تقوم بشراء السلع ثم إعادة بيعها أو تعبئتها بقصد الحصول على الربح ،وتنقسم على نوعين هما:- تجارة الجملة و التجزئة[2] .

- **مشاريع تجارة الجملة** : وهي المشاريع التي تقوم بشراء البضائع من المشاريع الصناعية ثم بيعها الى تجار التجزئة ، أو تقوم بتوزيع منتجات المشاريع الصناعية الكبرى مقابل عمولة متفق عليها .

- **مشاريع تجارة التجزئة** : وهي المشاريع التي تقوم بشراء المنتجات من تجار الجملة وبيعها الى المستهلك النهائي[3]. ويعد هذا النشاط من أكثر النشاطات أنتشاراً في الوقت الحاضر لأهمية دوره في زيادة الناتج القومي من خلال قدرته على رفع مستوى المبيعات من السلع النهائية فضلاً عن مساهمته في تشغيل عدد كبير من الأيدي العاملة رغم أتصاف هذه المشاريع بمحدودية رأس المال[4] .

ج- المشاريع الصغيرة الخدماتية

يعد مجال الخدمات الأكثر جاذبية لأصحاب المشاريع الصغيرة إذ إن عدد المشاريع الصغيرة التي تعمل في مجال الخدمات في تزايد مستمر وذلك نتيجة لصغر حجم رأس المال المطلوب

---

1 - جواد نبيل (إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، لبنان ، 2007 ، ص79

2 - (المصدرنفسه), ص 49.

3- محمد هيكل (مهارات إدارة المشروعات الصغيرة)الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003 ، ص 22

4- يوسف توفيق عبد الرحيم(إدارة الأعمال التجارية الصغيرة)الطبعة الأولى ,دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان ، 2002 ، ص 21 .

للأستثمار في هذه المشاريع ، مثال ذلك ، الخدمات التي تقدمها هذه المشاريع الى عملائها مثل إصلاح السيارات ، خدمات الكمبيوتر ، الخدمات السياحية[1] ... الخ .

5- تصنيف المشاريع حسب طبيعة المنتوج[2]

أ - المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الأستهلاكية :

يتمثل نشاط المشاريع الصغيرة ضمن هذا التصنيف في إنتاج السلع الأستهلاكية مثل المنتجات الغذائية ، والملابس ، النسيج وصناعة الجلود وغالباً ما يعتمد هذا النوع من المنتجات الأستهلاكية في الأساس على المواد الأولية المحلية والمستلزمات الوسيطة المنتجة في صناعات أخرى كما تعتمد هذه المشاريع على إستعمال تقنيات إنتاج بسيطة وكثيفة الأستخدام لليد العاملة .

ب- المشاريع الصغيرة المنتجة للسلع الوسيطية

وهي المشاريع التي تهتم بإنتاج السلع التي تستخدم كمواد أولية في صناعات أخرى مثل الصناعات الميكانيكية والكهربائية والبلاستيكية ومواد البناء .... الخ .

ج- مشاريع صغيرة المنتجة للسلع النهائية من الأدوات والمعدات

وهذه المشاريع تتطلب تكنولوجيا أكثر تطوراً ويد عاملة مؤهلة و رأس مال أكبر مقارنة بالصناعات السابقة وهذا النوع من الصناعات يوجد بكثرة في البلدان المتقدمة .

6- تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة

تصنف المشاريع كذلك من حيث درجة المخاطرة,فالمشاريع الكبيرة تكون درجة المخاطرة فيها كبيرة بسبب ضخامة الأموال المستثمرة,وحجم ونوعية العمالة,أما المشاريع المتوسطة فتتوسط فيها درجة

1- بومباك كليفورد(أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة),ترجمة رائد سمرة,مركز الكتب الأردني,الأردن,1989,ص10

2- د.غالم عبد الله ,أ.سبع حنان(واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري)الملتقى الدولي حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي5-2013/6/6,جامعة الوادي,الجزائر , ص5

المخاطرة من حيث حجم الأموال والعمالة, وأخيراً المشاريع الصغيرة فتكون درجة المخاطرة فيها منخفضة مقارنة مع المشاريع الكبيرة والمتوسطة.وكما هو موضح في الجدول الآتي :-

جدول(1)

(تصنيف المشاريع من حيث درجة المخاطرة)

المشروع	درجة المخاطرة	سبب المخاطر
المشاريع الكبيرة	درجة المخاطر مرتفعة جدا	ضخامة الأموال المستثمرة في مجالات البناء والتشييد للخطوط الإنتاجية + كلفة المرتفعة لأجور العمالة + وقلة مرونتها لمواجهة الظروف الطارئة
المشاريع المتوسطة	درجة المخاطرة متوسطة	تتوسط المخاطرة في هذه المشاريع من حيث الأموال المستثمرة وتكييفها مع الظروف الطارئة
المشاريع الصغيرة	درجة المخاطرة منخفضة	تنخفض المخاطرة في هذه المشاريع بسبب قلة الأموال المستثمرة وإمكانية تكييفها مع الظروف التي تحدث

الجدول من عمل الباحث

المبحث الثاني

المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة

أولاً : المعوقات التمويلية

ثانياً : المعوقات الإدارية والقانونية

ثالثاً : المعوقات التسويقية

رابعاً : أهمية دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة للحد من المعوقات

المبحث الثاني

هناك العديد من المعوقات التي تواجه عمل المشاريع الصغيرة،ومن هذه المعوقات نذكر ما يأتي

أولاً : معوقات التمويلية

وهي في مقدمة المعوقات والمشاكل التي تعاني منها المشاريع الصغيرة والتي تتقدمها صعوبة وضعف فرص الحصول على التمويل الخارجي المناسب المتمثل بصعوبة الحصول على القروض من المصارف التجارية ، وذلك لعدم ملائمة المعايير المتبعة في المصارف لطبيعة هذه المشاريع ومتطلباتها للحصول على التمويل اللازم بشروط ميسرة وملائمة ، أما لجهة عدم توفر الضمانات اللازمة التي تطلبها تلك المصارف أو لجهة صعوبة شروط التمويل من حيث الفوائد والأقساط ومدد التسديد[1] ، مما يؤدي بالنتيجة الى أرتفاع تكلفة القروض الخاصة بهذه المشاريع في غياب المصارف المتخصصة لتمويل المشاريع الصغيرة أو غياب الدعم الحكومي لها ، وضعف قدرات المصارف المتوفرة في مجالات التقييم والأشراف على هذا النمط من المشاريع فضلاً عن صعوبات المالية الذاتية للمشروع من حيث عدم إنتظام التدفقات المالية الداخلية الذي يزيد من درجة مخاطر الأئتمان الممنوح لها[2] .

إن التمويل المتاح في بعض الأحيان لهذه المشاريع يعد غير مناسب لحاجاتها التمويلية نظراً لأنخفاض مدة الأئتمان أو لعدم كفايته[3] ، ويمكن القول إن المشاكل التمويلية بصفة عامة ووظائف الإدارة المالية بصفة خاصة تشكل التحدي الأكبر لأصحاب المشاريع الصغيرة على أعتبار إن القوة الإدارية لأصحابها تكمن في مجال الإنتاج والتسويق عادة وليس في الأمور المالية ولاشك أن البحث عن مصادر التمويل الملائمة والمفاضلة بين أحسنها يعد أمراً بالغ الأهمية . لأن المشاريع الصغيرة على مختلف الأنواع (الصناعية ، الخدمية ، التجارية ، الزراعية) تحتاج للتمويل المناسب فالمشروع الصغير يحتاج الى التمويل بدء من تأسيس المشروع وأنطلاقه وأثناء تطويره وتنميته وتحديثه وكذلك في حالة أستعداد المشروع الى الأنطلاق نحو الأسواق التصديرية

1- د . فلاح خلف الربيعي (دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة) جامعة عمر المختار ، ليبيا ، 2006 ، ص - ص ، 7 – 8 .

2- د. حسان خضر (مصدر سابق) ص 6 .

3- علي عبد الله العرادي (ملف بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسات وقوانين ، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث، السعودية ، 26 يناير ، 2012 ، ص 17 .

وكذلك تحتاج المشاريع الصغيرة للتمويل في مجالات البحث والتدريب ومتابعة الأسواق ومسايرة تطورات الإنتاج ، فضلاً عن الحالات التي يتعرض فيها المشروع لأي حدث إستثنائي ، ويمكن حصر مصادر هذا التمويل في النقاط الآتية :-

1- مدخرات مالك المشروع النقدية

نادراً ما نجد مشروعاً صغيراً يمول من المدخرات الشخصية ، دون اللجوء إلى الأقتراض لأنه إذا أريد للمشروع النجاح والديمومة والبقاء فان الأمر يتطلب إنفاق الأموال وفي الأعم الأغلب لا تتوفر هذه الأموال بين يدي مالك المشروع (ثروته الشخصية) الأمر الذي يضطره الى الأقتراض ، وعلى مالك المشروع الصغير أن يدرس العلاقة بين رأس مال المشروع وبين حجم القروض ، بمعنى دراسة قدرة مديونية المشروع ومراعاة أستعداد المالك لتسديد القروض حال أستحقاقها دون المساس بالمركز المالي والتجاري لذلك المشروع ، إن التمويل بالدين يعني أن دفعات تسديد القرض وسداد الفوائد تكون واجبة التنفيذ قانوناً ومن ثم فإنها تتضمن مخاطر جوهرية للمشروع الصغير ولابد من التنويه الى إن دخول هذه المدخرات الى العمل يحولها من مدخرات مجمدة إلى أستثمارات منتجة[1] ، وهذا النوع من التمويل يعد الركيزة الأساسية للتمويل خاصة في مرحلة النمو وبموجبه يتم التقليل من اللجوء الى المصادر الخارجية .

2-البنوك التجارية :

وهي بنوك هدفها تجميع الأدخارات والأستفادة منها لأغراض أئتمانية وتقديم القروض ، وذلك بمنح فوائد تشجيعية لجذب الأفراد والأسر للأدخار[2]، ومن مهام البنوك التجارية أيضا تقديم القروض القصيرة والمتوسطة الأجل إلى مختلف القطاعات الأقتصادية ولذلك فهي تطلب ضمانات من تلك المشاريع لغرض التمويل وأن البنوك التجارية تعد من المصادر الرئيسة لتمويل المشاريع الصغيرة[3]، لان هذه المشاريع ترى في المصارف المحلية الموجودة في مناطق عملها مؤسستها التمويلية الأولى .

3-المؤسسات والصناديق التمويلية

1- د . مزهر شعبان وآخرون (إدارة المشروعات الصغيرة) دار صفاء للنشر، عمان ، 2009 ، ص 120.

2- د. صائب إبراهيم جواد (اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية) الكتاب الثاني ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، 2011 ، ص387 .

3- د.ماهر حسن المحروق، د.إيهاب مقابلة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها) مركز المنشأة الصغيرة والمتوسطة، الأردن – أيار – 2006 ، ص 7 .

وهي مؤسسات حكومية أو شبه حكومية ، تقوم الحكومة بإنشاء مثل هذه المؤسسات وتشجع على إقامتها لدعم المشاريع الصغيرة والمساهمة في تطويرها عن طريق توفير التمويل اللازم لها[1] ، وجاء إنشاء هكذا مؤسسات للتمويل في معظم دول العالم كرد فعل لتجنب البنوك التجارية والتي تفرض شروط تعجيزية لتقديم القروض وتطلب ضمانات تعجز معظم المشاريع الصغيرة على توفيرها ، فضلاً عن ذلك إن الهدف الرئيسي لهذه المصارف هو تحقيق الربح السريع بأقل المخاطر الممكنة .

4- حاضنات الأعمال

تعد حاضنات الأعمال ديناميكية لتطوير الأعمال والمشاريع وتقوم هذه الحاضنات بتغذية المشاريع الفتية ومساعدتها على البقاء والنمو خلال مدة الأنطلاق وتقديم المساعدة في الحصول على التمويل اللازم وفي الإدارة وتقديم الخدمات المكتبية وغير ذلك والهدف الأساس لبرنامج الحاضنة هو إنتاج مشاريع أعمال قابلة للحياة والأستمرارية حينما تخرج من الحاضنة ، إذ إن مدة الحضانة تتراوح بين سنتين إلى ثلاث سنوات وقد بدأ هذا المصدر من مصادر التمويل بالأنتشار في بعض البلدان مؤخراً [2] ، والهدف من إنشاء تلك الحاضنات هو خفض معدل الفشل وزيادة معدل النمو للمشاريع الصغيرة الجديدة عبر تجهيز رجال الأعمال والمشاريع الصغيرة بحزمة من الخدمات والموارد والتي يتم تنسيقها بين الشركات المتزايدة عادةً عبر مدير الحاضنة بحيث تكون النتيجة ناجحة مالياً عندما تخرج من الحاضنة ، وتعد حاضنات الأعمال من التجارب الناجحة في دعم المشاريع الصغيرة وهي تعد الملاذ الأخير للمشاريع الصغيرة في دعمها مالياً .

5-التمويل بالأسهم

تستطيع المشاريع الصغيرة أن تطرح أسهمها في البورصة ، وفي هذه الحالة يتمكن المشروع من الحصول على التمويل اللازم وكذلك تحقيق أرباح رأسمالية نتيجة بيع الأسهم بأسعار مرتفعة إلا إن هناك بعض المشكلات التي قد تواجه المشاريع وهي[3] :

أ- النجاح يعتمد على الطلب على أسهم المشاريع الجديدة .

ب- أرتفاع تكلفة إصدار الأسهم .

1- د. ماهر حسن المحروق ، د. إيهاب مقابلة (مصدر سابق) ص7 .
2- د. مزهر شعبان العاني وآخرون (مصدر سابق) ، ص 123 .
3- طالبي خالد (مصدر سابق) ص 27 .

لذا فأن طرح الأسهم في السوق هو أختيار مقصور في معظم الأحيان على المشاريع الناجحة والتي حققت أرباحاً على مدى عدة سنوات .

6- صناديق التنمية الاجتماعية

تقوم صناديق التنمية الأجتماعية بدور مؤثر في تنمية المشاريع الصغيرة التي لا تستطيع توفير حاجاتها التمويلية من الجهاز المصرفي إذ تقوم هذه الصناديق بإيصال التمويل اللازم الى المشاريع المستهدفة من خلال جهات وسيطة تنفيذية حكومية أو غير حكومية ، كالبنوك التجارية والمتخصصة التي تتلقى التمويل وتقوم بتوزيعه الى هذه المشاريع وفق ضوابط صناديق التنمية الأجتماعية فضلاً عن ذلك فان هذه الصناديق تقدم المعونة الفنية الى المشاريع الصغيرة وتشمل هذه المعونات (النصائح ، الإرشادات ، المعلومات ، الخبرات المكتسبة) لتحسين الإنتاج أو تحسين وتطوير السلع والخدمات أو حل المشاكل التنظيمية والأقتصادية والمالية والقانونية التي تواجه عملية إنتاج السلع والخدمات في ظروف طبيعية أو غير طبيعية[1] ، جاء تأسيس هذه الصناديق والهيئات نظراً للحاجة الملحة لتوفير الخدمات الأقتصادية والأجتماعية لمختلف أفراد المجتمع وشرائحه العديدة وتتوجه هذه الجهات عادة لقطاعات وفئات محدودة مسبقاً .

تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من المصارف التجارية ، إذ تكون هناك أسباب لأحجام هذه المصارف عن تمويل هذه المشاريع منها[2] :-

1- عدم ملائمة معايير الإقراض للمشاريع الصغيرة .

إذ تضع البنوك العديد من المعايير والشروط التي يجب توافرها في المشاريع التي يمكن أن تحصل على تمويل ، ولا تتناسب هذه المعايير والشروط غالباً مع طبيعة وخصائص المشاريع الصغيرة .

2- ضعف الهيكل التمويلي للمشاريع الصغيرة

إن البنوك التجارية تضع العديد من النسب والمؤشرات المالية المستخرجة من المراكز المالية للمشاريع مثل نسب الرافعة التشغيلية ونسب المصروفات للإيرادات ومعدلات الرابحية الى غير

1- د . حسان خضر (مصدر سابق) ص 9 .
2- د . محمد البلتاجي (مصدر سابق) ص – ص ، 11 – 12 .

ذلك من المؤشرات الأئتمانية وهو ما لا يمكن توفره غالباً في تلك المشاريع لتحديد الجدارة الأئتمانية ومن ثم عزوف تلك البنوك عن تمويل تلك المشاريع .

3- ضعف الضمانات

تعد الضمانات من أهم عناصر منح الأئتمان في البنوك وفي الواقع العملي لا تتوافر لدى المشاريع الصغيرة الضمانات اللازمة للتمويل ومن ثم تحجم تلك البنوك عن التمويل .

4- عدم وجود جهات داعمة لتلك المشاريع

تتسم غالبية المشاريع الصغيرة بالفردية وعدم وجود جهات تدعم تلك المشاريع وتقوم بالعمل على تنظيم أعمالها وتطويرها .

5- عدم ملائمة صيغ التمويل البنكية التقليدية للمشاريع الصغيرة

تحتاج غالبية المشاريع الصغيرة الى تمويل متوسط وطويل الأجل لأغراض الإنشاء والأستثمار وهو ما لا يتوافق مع معايير منح التمويل بالبنوك والتي تفضل دائماً منح قروض قصيرة الأجل والتي تتناسب مع طبيعة غالبية الموارد المالية بالبنوك والتي تتسم بأنها قصيرة الأجل .

6- مشاكل متعلقة بشروط ومبادئ التمويل

ترى البنوك إن تمويل المشاريع الصغيرة شديد الخطورة ولا سيما إن معدلات فشل المشاريع الصغيرة كبير ويتوجب على البنك القيام بدراسات وتأكد على صحة المعلومات المقدمة وتأخذ عوامل موضوعية تتعلق بجدوى المشروع والمردودية المحتملة وعوامل أخرى تأخذ بعين الأعتبار مثل كفاءة صاحب المشروع وأخطار تقلبات الأسواق على المشاريع الصغيرة, وأيضاً بالنسبة للمشاريع القائمة تهتم البنوك بالمركز المالي للمشاريع ونواتج السندات السابقة (3) سنوات ولكن كثير من طالبي التمويل لا يصرح برقم لأعمال خوفاً من الضرائب وهذا ما يؤدي لعدم صحة المعلومات السابقة عن الأرباح والتي تعتمد عليها البنوك في التحليل المالي للمشروع[1] .

1- د. بونوة شعيب، أ. سحنون سمير(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر)بحث مقدم في الملتقى الدولي كمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17– 18ابريل، 2006 ، الجزائر ، ص 426 .

ثانياً : المعوقات الإدارية والقانونية

تعد المعوقات القانونية والإدارية من أهم المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة وهي مشكلة متعاظمة في البلدان النامية ولاسيما في جانب الأنظمة والتعليمات التي تهتم بتنظيم عمل المشاريع الصغيرة ، أي ضعف المستوى الأدائي الذي يمارسه الأفراد والمسؤولون عن إدارة هذه المشاريع وحكومتها ، ويمكن القول هنا إن هذه المشكلات الإدارية قد تكون أصعب من سواها من المشكلات نظراً لمستويات الأداء الإداري المتخلف القائم على إدارة هذه المشاريع في الوقت الذي نلاحظ فيه إن مفاهيم الإدارة وأساليب التسويق والإنتاج الحديثة والمعايير المطلوبة في الأسواق تحتاج الى تطور سريع ومن ثم أستثمار أساليب الإدارة والتنظيم الحديثة والتلاؤم المستمر مع التحديث والمرونة المطلوبة في عالم متغير يجب الرهان فيه على النجاح.

إن المعوقات القانونية أو التشريعية تتمثل في غياب القوانين والتشريعات والمؤسسات التي تعمل على دعم وحماية المشاريع الصغيرة بشكل خاص وهي تشكل القوانين المنظمة لعمل هذه المشاريع كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالأستيراد والتصدير وعدم توفر ضمان أجتماعي في هذه المشاريع والبيروقراطية الحكومية[1]، فضلاً عن معوقات أخرى مثل نقص الخبرة ونقص الكفاءة في مواجهة المتغيرات التي قد تطرأ على الأنظمة والقوانين في البلاد[2] إذ لا تتمكن المشاريع الصغيرة من أستخدام إدارات متخصصة ومحترفة لاعتبارات أقتصادية تتعلق بمحدودية نشاطها وبذلك يكون مالك المشروع هو المدير ومن هنا تأتي معظم التحديات الجسيمة التي تواجه المشروع الصغير وقد يؤدي به الى الفشل إذ أن نقص المهارات الإدارية لدى المدير يشكل تحدياً أساسياً للمشاريع الصغيرة[3] ،

وبطبيعة الحال تختلف الصعوبات الإدارية والقانونية بأختلاف نوع المشروع الصغير وطبيعة النشاط الذي يمارسه .

وتعد البيئة التنظيمية والمناخ الأقتصادي الذي تعمل فيه المشاريع الصغيرة في غاية الأهمية وتشكل عاملاً أساسياً مساعداً في تطويرها وتنميتها فأطر السياسات الأقتصادية والقانونية تسمح

---

2 - سامية بن رمضان(بحث في المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية واليات معالجتها)معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي ، فنشلة ، الجزائر ، 28 /ديسمبر/ 2010 ، بدون ترقيم.

3- عماد أبو رضوان(التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة) ورقة عمل حول تحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ، الملتقى الدولي,لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17- 18/ابريل/2006 ,الاردن ص630 .

4- د. حسين محمد سمحان ، د. محمود حسين الوادي (المشروعات الصغيرة : ماهيتها و التحديات الذاتية فيها) مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ,الجزائر، 17-18 ابريل ، 2006 ، ص 78 .

للحكومة بإدارة الأقتصاد الكلي بتماسك وبأستشراف لتحقيق أهداف أقتصادية وأجتماعية قابلة للأستمرار ما يؤمن من الأرضية الصالحة لقيام وعمل المشاريع الصغيرة ، وفي حال كان المناخ مساعداً لقيام المشاريع الصغيرة أو لتلك الموجودة أصلاً ، فأن تنمية تلك المشاريع يعتمد على مجموعة من العوامل بحيث تلعب الحكومات دوراً أساسياً في تشكيل تلك العوامل و من ثم تعمل على تحديد المناخ الملائم لنجاح المشاريع الصغيرة وتلك العوامل هي[1]

1- السياسات والقوانين

إن وجود مناخ مؤاتي لعمل وتنمية المشاريع الصغيرة يتطلب إطاراً ملائماً من السياسات التي تعمل على خلق نوع من الثقة بين المتعاملين في مختلف الأنشطة الأقتصادية ، وهذا يتطلب بدوره وجود أستقرار و سياسة مصممة بعناية . ويشمل ذلك السياسات النقدية ، الأئتمانية ، الضريبية التنظيمية الرقابية ، التجارية ، الأستثمارية ، تخطيط المناطق ، سياسات قطاعية ومناطقية ، وسياسات أسواق العمل والتعليم وغيرها ، وتختلف تلك السياسات من دولة الى أخرى ومن مرحلة الى أخرى داخل الدولة الواحدة

2- البرامج والنظم

إذا كانت السياسات والقوانين الجيدة هي الأساس لتهيئة المناخ الملائم للمشاريع الصغيرة ، فان عملية تطبيق تلك السياسات يجب أن يؤخذ أيضاً بعين الأعتبار وعادة ما تواجه المشاريع الصغيرة العديد من المشاكل القانونية والتنظيمية التي تعيق نموها وتطورها ، وقد تنجم تلك المشاكل عن وجود الكثير من النظم والقوانين ، أو عن وجود نظم غير ملائمة أو وجود إدارة ضعيفة للنظم ، كما تنجم عن نقص في الوضوح والشفافية ، أو وجود تشابه وتكرار بين النظم والإجراءات ، أو تكرار تغيير النظم مع وجود نقص في الإدراك وفي طريقة توصيل هذه النظم الى المعنيين بها بشكل سليم .

3- الإجراءات الإدارية

تتطلب الإجراءات الإدارية عناية تامة لضمان تطابقها مع السياسات والتشريعات والنظم ذات الصلة ، وتشكل هذه الإجراءات مساحة للألتقاء بين الحكومة من جهة وأصحاب المشاريع الصغيرة من جهة أخرى والتي من شأنها تحسين مناخ عمل تلك المشاريع ومن هذا المنطلق ينبغي

1- دحماني زهيرة(الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالات من المؤسسات جزائرية)مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير,جامعة امحمد بوقرة بومرداس,الجزائر,2010,ص64 .

تقليص الأعباء الإدارية وإيجاد إطار مؤسسي واضح للعمل فضلاً عن تحسين المستويات وتحديد الأدوار .

ثالثاً : المعوقات التسويقية

تعترض المشاريع الصغيرة العديد من المشكلات التسويقية على الصعيدين الداخلي المحلي والخارجي سوق التصدير ، وتمثل الحصة السوقية إحدى المشاكل الأساسية التي تعرقل نمو وتطور المشاريع الصغيرة ، وذلك في ظل المنافسة القوية التي تواجهها من قبل المشاريع الكبيرة الحجم والمنتجات الأجنبية ، وتعود المشاكل والصعوبات التسويقية الى عدة أسباب منها:

1- عدم أهتمام أصحاب المشاريع الصغيرة بدراسة السوق لتصريف المنتجات وذلك نتيجة لنقص الكفاءة والقدرات التسويقية جراء نقص الخبرات والمؤهلات لدى العاملين ، وعدم وجود معرفة وخبرة بالمفهوم الحقيقي للتسويق وحصر هذا المفهوم بأعمال البيع والتوزيع[1]

2- معوقات يفرضها المستهلك مثل تبدل رغباته وسلوكه وان ما يريده المستهلك هو الذي يحدد طبيعة المنتجات المطروحة في السوق من قبل تلك المشاريع وهذا الأمر جعل أساليب التسويق التقليدية عاجزة عن الأستمرار في الحصول على حصة ثابتة من السوق[2] . فضلاً عن ذلك رغبة وتفضيل المستهلك المحلي للمنتجات الأجنبية لتقليده للنمط الغربي في الأستهلاك ، وضعف المنافسة مع المنتجات المستوردة وعدم توفير الحماية الكافية للمنتجات الوطنية ، أو أنخفاض حجم الطلب في السوق المحلي عموماً[3] .

3- تعاني المشاريع الصغيرة في الغالب من ضغوطات ضريبية المطبقة على نشاطاتها ، فالبرغم من الجهود المبذولة من قبل السلطات الحكومية لتخفيض العبء الضريبي على هذه المشاريع إلا أنها تبقى مجبرة على دفع الضرائب وهو ما أرهق الكثير منها وخاصة وأن معظم المشاريع الصغيرة تبدأ نشاطها معتمدة على التمويل الذاتي والعائلي فضلاً عن ذلك فإنها تعاني من أرتفاع الرسوم الجمركية المتعلقة ببعض المواد المستوردة في بعض السلع التي تدخل في العملية الإنتاجية مما ينعكس سلباً على أسعار منتجاتها[4].

1- د . حسان خضر (مصدر سابق) ص 6 .
2- سامية بن رمضان (مصدر سابق) ، بدون ترقيم .
3- د . فلاح خلف الربيعي ,(مصدر سابق) ، ص 4 .
1- عبد الرحمن بن عنتر (واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد: (1) ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006 ، ص 162 .

4- عدم وجود منافذ تسويقية لتعريف المستهلك المحلي و الخارجي بمنتجات وخدمات هذه المشاريع مثل افتقارها لوجود معارض خاصة لعرض منتجات هذه المشاريع وإقامة علاقات مع العملاء المرتقبين وفتح أسواق جديدة وضعف الكفاءة في مجال الدعاية والإعلان كذلك ضعف الأهتمام بإجراء البحوث التسويقية خاصة في مجال دراسة الأسواق وأساليب النقل والتوزيع والتعبئة والخزن والتغليف وأذواق المستهلكين ، الأمر الذي يحد من قدرة هذه المشاريع على تسويق منتجاتها[1] . وهناك بعض المشكلات الأخرى التي تضاف الى المعوقات الأقتصادية والتي تتعلق بمناخ النشاط الأقتصادي والمناخ الأستثماري بصفة عامة وتتمثل في الأنكماش في النشاط الأقتصادي أو الركود في قطاع ما يكون فيه المشروع مرتبطاً به مما يعيق تشغيل المشروع تشغيلاً اقتصادياً يضمن تحقيق أقصى معدل للربح بأقل تكلفة فضلاً عن عدم أهتمام الحكومة بصغار المنتجين وتقديم الدعم اللازم الذي يحتاجونه لمواجهة حالات الركود أو الانكماش .... الخ .

فضلاً عن مشاكل في البنية التحتية التي تعاني منها غالبية البلدان النامية مثل عدم توفر بنية تحتية مؤهلة (مياه ، كهرباء ، مجاري ، طرق مواصلات ، سكك حديد ، مطارات) يشكل عائقا أمام تأسيس ونمو المشاريع الصغيرة .

رابعاً : أهمية دراسة الجدوى للمشاريع الصغيرة للحد من المعوقات

إن دراسة جدوى المشروع يجب أن تتم قبل الشروع بأي خطوة من خطوات البدء فيه ، ويبدو الأمر غاية في الأهمية إذا ما نظرنا له من وجهة نظر صاحب فكرة المشروع الصغير ، لأن القضية الأساسية التي تعترض صاحب المشروع الصغير هي توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل إحتياجات المشروع ، ومثل هذه العملية تتطلب نوعاً من المغامرة والإقدام ، لذلك يجب الأنطلاق في هذه المغامرة من أرضية صلدة قوية ومستندة الى دراسة مستفيضة لمستقبل المشروع . من أجل إيجاد إجابة عن السؤال الآتي : هل يمتلك المشروع جدوى (أقتصادية ، مالية ، فنية) إن الفكرة الرئيسة من وراء إعداد دراسة الجدوى للمشروع الصغير هي وضع صاحب المشروع أمام حقائق توضح مدى إمكانية تنفيذ فكرته وجعلها حقيقة واقعة من حيث : التكاليف المحتملة ، المردود المتوقع ، وإمكانية بناء مشروع يلقى الترحاب من لدن الأطراف المتعددة ، فالزبائن تريد الخدمة والسلعة من صاحب المشروع الصغير ، والحكومة تنظر إليه كمشروع أقتصادي يدعم

2- عائشة مصباح (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها) دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004 – 2005 ، ص 120

المشاريع الأخرى ويضاف إليها ، وصاحب المشروع يريد تحقيق ذاته وبناء حياته في ضوء النجاحات المتوقعة للمشروع ومن ثم ، إذا جاءت نتائج دراسة الجدوى موضحة إمكانية التطبيق والتنفيذ فعندها يقرر صاحب المشروع البدء في التنفيذ[1] ، ولذا فانه ينظر الى دراسة الجدوى على تحليل لإمكانية جعل الأفكار حالة واقعية في ضوء مكونات دراسة الجدوى وهذه المكونات من منظور المشاريع الصغيرة تعتمد على :-

(معرفة خلفيات السوق – أختيار الموقع – تحديد تكاليف وأحتياجات المشروع – تحديد الأسعار – عملية التنبوء بالمبيعات – عملية الترويج)

- **معرفة خلفيات السوق** : معرفة خلفيات السوق تساعد في فهم العرض والطلب وقنوات التوزيع والنواحي المالية والتسويقية وهي تتطلب دراسة لعدة نواحي أولها الكثافة السكانية المحيطة بالمشروع التي هي من أهم مؤثرات الطلب يليه معرفة مستوى دخل الفرد وقدراته الشرائية وذوقه وحجم السوق وقوته ودرجة النمو وماذا يحتاج صاحب المشروع حتى يصل الى السوق المستهدف .
- **إختيار الموقع** : إن لأختيار الموقع أهمية كبيرة فهي تؤثر في تكاليف السلعة لأن الموقع القريب من السوق لا يحتاج الى تكاليف نقل ومخاطر النقل أو تكاليف تخزين ومخاطر التخزين .
- **تحديد تكاليف وحاجات المشروع** : تختلف التكاليف من مشروع لآخر فإذا كان المشروع تجارياً أو صناعياً تنقسم التكاليف إلى :
  - **تكاليف ثابتة** : مثل الأراضي والمباني والمعدات والأجهزة الثابتة .. الخ فهي تكون عبئاً على المشروع حتى وأن لم يقم بعملية البيع أو الإنتاج
  - **تكاليف متغيرة** : وهي التكاليف التي تتغير بتغير كميات الإنتاج والبيع (تغير نسبة الطلب على المواد الخام)
  - **تكاليف شبه متغيرة** : وهي تتضمن العائد على الأقتراض والتأمين والتنقل والتغيب عن العمل ، الديون المعدومة ، العلاج ، بعض تكاليف الأتصالات والأنترنت .
  - **تكاليف إجمالية** : وهي مجموع التكاليف الثابتة مع المتغيرة وعلى صاحب المشروع أن يغطيها من الإيرادات لتحقيق الأرباح .

1- Arab British Academy for higher Education . www.abahe.co.uk

- **تحديد حاجات المشروع** : تأتي هذه العملية بعد الشروع بمعرفة أهداف المشروع وتحديد موقعه فيجب على صاحب المشروع أن يعرف حاجات المشروع من الأيدي العاملة ومصادر التمويل المتنوعة منها التمويل من الدولة أو عن طريق المساهمين أو عن طريق الأقتراض .
- **تحديد الأسعار** : من العوامل الخارجية المؤثرة في تحديد أسعار المنتجات والخدمات مستوى الدخل ونظرة الأفراد الى السلع الأستهلاكية (إنخفاض أسعار السلع في المناطق التي بها دخول منخفضة يؤدي الى زيادة الطلب عليها في حين إنخفاضها في المناطق التي بها مستوى دخل عال يؤدي الى إنخفاض الطلب عليها (لدى البعض غرض تحقيق الذات) – القوة الشرائية والنواحي الأقتصادية والأجتماعية ، في بعض الأحيان تدخل الدولة في تحديد الأسعار (مثل بعض الدول تقدم دعم للمواد الغذائية كالحليب والخبز بنسبة 50% والباقي يدفعه المستهلكون ونجد إن سعرها محدد من الجهات المختصة لا يستطيع التاجر التلاعب به) وأيضاً (الضرائب على الدخل وتحديد سعر الفائدة) ، وهناك نقاط مهمة لتقدير سعر المنتجات الصناعية وهي معرفة تكاليف المواد الخام بدقة ومعرفة أسعار المبنى وقيمة الإيجار – تحديد أجور العمال والماء والكهرباء – تكلفة الإعلان والتغليف والنقل والخزن ,أي قيمة التكاليف الكلية لإنتاج السلعة أو الخدمة .
- **عملية التنبوء بالمبيعات** : تبرز أهمية عملية التنبوء بالمبيعات من خلال مساهمتها الإيجابية الجادة في وضع الحسابات والتفصيلات القريبة من الواقع عن حجم المبيعات المتوقعة في المستقبل القريب والبعيد نسبياً ، وحتى يصل القائم بعملية التنبوء الى هذا القدر من الواقعية في تقدير حجم المبيعات فانه لابد له من أن يقيم ويحلل البيانات والأرقام والمعلومات التي تراكمت لديه عن أعمال المشاريع المشابهة القائمة في العمل . أما فيما يتعلق برسم التنبؤات لمشروعه الجديد ، فعلى صاحب المشروع أن يتولى دراسة السوق والطلب على هذا النوع من السلع أو الخدمات لتقدير الحصة المتاحة له في السوق ، وتحليل دور المشاريع المماثلة التي ستنافسه في السوق ، ولابد لصاحب المشروع الصغير من بذل الجهد المناسب في هذا المجال حتى يحقق المواءمة بين الطاقة الإنتاجية المتوقعة لمشروعه وبين الطلب المتوقع على السلع أو الخدمات المنتجة فضلاً عن ذلك ، لابد له من العناية باختيار طريقة وأسلوب التنبوء[1] .

1- د . شقيري نوري موسى ، د. أسامة عزمي سلام ، (دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية) عمان – الأردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2008 ، ص 234

- **عملية الترويج** : وهي العملية التي يقوم بها المنتج أو البائع بإظهار مزايا السلعة أو الخدمة التي ينتجها ، ومالها من مزايا مختلفة عن باقي السلع أو الخدمات المماثلة وإقناع المشتري باقتنائها دون سواها ، وهذا الأمر يقع على عاتق الإعلان .

ويوضح الشكل الآتي مكونات دراسة الجدوى

شكل (2)

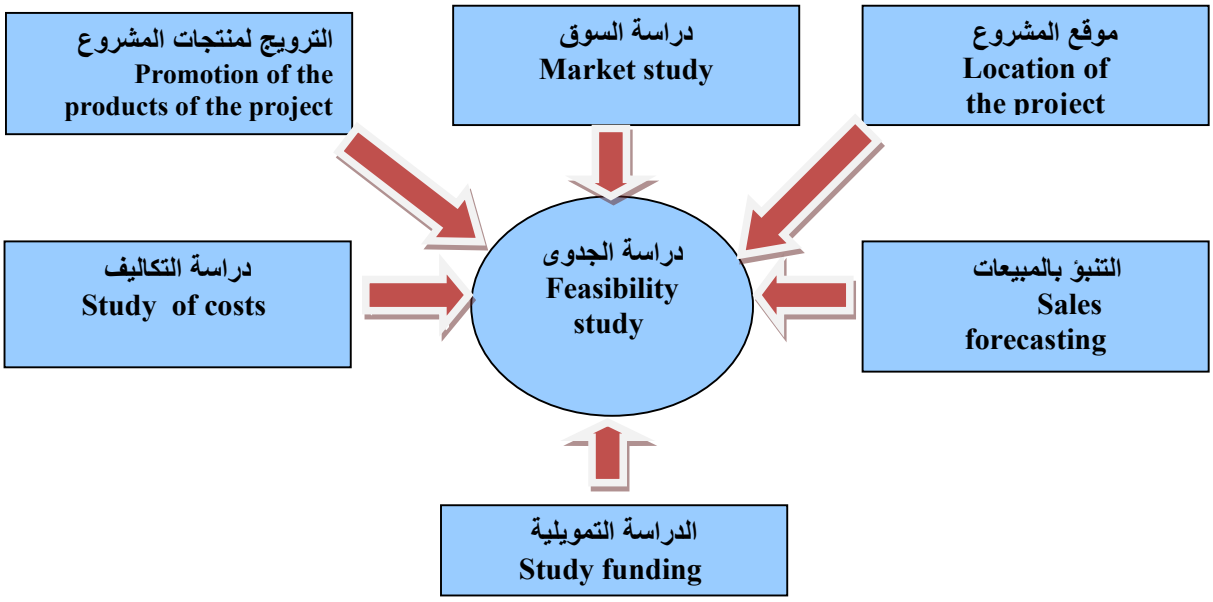

المصدر:- د.مظهر شعبان العاني وآخرون (إدارة المشروعات الصغيرة) عمان ، الأردن ، دار صفاء للنشر ، 2009 ، ص 102

المبحث الثالث

خصائص المشاريع الصغيرة وأهميتها للبلدان النامية

المطلب الأول
خصائص المشاريع الصغيرة

المطلب الثاني
أهمية المشاريع الصغيرة للبلدان النامية

المطلب الأول

خصائص المشاريع الصغيرة

تتصف المشاريع الصغيرة بمجموعة من السمات والخصائص التي تجعلها ذات قدرة كبيرة على التكيف مع الأوضاع والأحوال الأقتصادية لمختلف البلدان سواء المتطورة أم النامية بالرغم من التباين في هياكلها الأقتصادية وأوضاعها الأجتماعية وهذه الخصائص هي :

1- أنخفاض التكاليف الرأسمالية نسبياً

يتميز المشروع الصغير بأن أستثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً[1] ، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة ، وفي الحقيقة فأن المشروع الصغير يسعى الى دورة رأس مالية سريعة أي إسترداد الأموال المستثمرة في أقل وقت ممكن[2] .

والمشاريع الصغيرة تتسم بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة . وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما تعتمد هذه المشاريع في أستثماراتها على المدخرات الشخصية أو العائلية في تمويلها وكذلك تكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي تعتمد على الإمكانيات المحلية .

2- الطابع الشخصي والمباشر

ويتمثل ذلك بقلة عدد العاملين فيها مما يؤدي الى وجود نوع من الألفة والعلاقة الطيبة والمباشرة بين هذا المشروع والعملاء دون (بروتوكولات) وتقديمات ورسميات والى حدوث علاقات مودة وصداقة[3] .

3- الإدارة والتسيير

يتميز الهيكل التنظيمي للمشاريع الصغيرة بالبساطة فهو أقل تعقيداً من المشاريع الكبيرة مما يساعدها على أتخاذ القرار بسهولة وبسرعة خاصة في ظل الأقتصاد يمتاز بتنافسية شديدة ، فهي لا تقاس بالحجم بل بالسرعة في أتخاذ القرارات وتحمل النتائج ورد الفعل السريع على التغيرات

1- د. حسان خضر ، مصدر سابق ، ص4 .
2- سمير زهير ألصوص ، مصدر سابق ، ص8 .
3- طارق احمد المقداد (إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات والمواضيع المعاصرة) ، سوريا, 2011 , ص18.

والمستجدات الحادثة فضلاً عن أستقرار اليد العاملة بها جراء تمركز القرار في يد المالك ، ومن ثم معالجة المشاكل التي يمكن أن تطرح في حينها وكل هذا يعزز من أستمرارية هذا النوع من المشاريع[1] . وأما من حيث التسيير فغالباً ما يكون مالك هذا النوع من المشاريع مسيراً لها ، فيكون مرتبط ومندمجاً أكثر بنشاط عمله وبدرجة أعلى من بعض مسيري المشاريع الكبيرة فيعمل دائماً على الإصغاء لحاجات ومتطلبات زبائنه والعمل على تحقيقها مما يسمح لهم باكتساب حصص سوقية وأستقلال الفرص المتاحة .

4- تعد مركزاً لتعبئة الادخار الخاص

تشكل المشاريع الصغيرة مركزاً مهماً لتعبئة المدخرات المحلية لأن هذا النوع من المشاريع يعتمد بصورة أساسية على أموال الأفراد الخاصة ولأن هذا النوع من المشاريع يمتاز بندرة في رأس المال ووفرة اليد العاملة وهو ما يتناسب وحاجات البلدان النامية .

5- تعد مركزاً للابتكار والإبداع

تعد المشاريع الصغيرة في الكثير من الدول مصدراً رئيساً للأفكار الجديدة والأختراعات وان كثيراً من براءات الأختراع تعود لأفراد كانوا يعملون في مشاريع صغيرة ، إذ تشير إحدى الدراسات إلى أن المشاريع الصغيرة تتفوق على المشاريع الكبيرة في هذا المجال إذ (تبلغ نسبة براءات الأختراع في المشاريع الصغيرة ضعف براءات الأختراع في المشاريع الكبيرة)[2] .

6- قدرة هذه المشاريع على توفير فرص العمل

بسبب أستخدام هذه المشاريع أساليب إنتاج وتشغيل غير معقدة فإنها تساعد على توفير فرص العمل لأكبر عدد من العاملين كما تتيح للتقارب والأحتكاك المباشر بين أصحابها والعاملين لديهم والأطلاع على أوضاع العاملين وتقريب العلاقات الشخصية والإنسانية بينهم مما ينعكس إيجابا على إنتاجيتهم وذلك بسبب نشوء روح الفريق والأسرة العاملة الواحدة . وتتيح هذه المشاريع فرص كبيرة للعمالة بمستويات متدرجة من المهارات بتكلفة رأسمالية منخفضة وبذلك تكفل أمتصاص قوى العمل بمختلف مهاراتها وبمستويات إنتاجية مختلفة[3] . كما إنها تقوم بأنشطة

1. نادية قويقع (إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، 2001 ، ص 17 .
2. دريك ليبيرت (كيف تسهم الأعمال الصغيرة في التوسع الأقتصادي الأمريكي) مواقف إقتصادية ، المجلد 11 – يناير ، 2006 , نيويورك ,ص8.
3. د . ليث عبد الله القهيوي ، وبلال محمد الوادي , مصدر سابق , ص 20 .

أقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل وكذلك إحياء لأنشطة تم التخلي عنها لأي سبب كان .

7- قدرة هذه المشاريع على الاستجابة للخصوصيات المحلية وسرعة أستجابتها لحاجات السوق .

إن صغر حجم المشروع وضآلة رأس المال وقلة التخصص كلها عوامل تسمح بتغير درجة ومستوى النشاط أو طبيعته على اعتبار انه يكون اقل كلفة بكثير مما أو تعلق الأمر بمشروع كبير وكذلك سرعة الإعلام وسهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المشاريع يمكنها من التكيف بسرعة مع الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية[1] .

8- إنتاج السلع ذات الفرص التصديرية

إن بعض المشاريع الصغيرة تقوم بإنتاج سلع ذات فرص تصديرية مما يؤدي الى الحصول على النقد الأجنبي وكذلك تؤدي إلى خلق قيمة مضافة للمنتجات والثروات الوطنية وخلق فرص إستثمارية أخرى تحتاجها هذه المشاريع وأيضا تشكل الأرضية الصلبة للأقتصاد الوطني في مواجهة المؤثرات السلبية والإنتكاسات مثل (التضخم والكساد) إذ تؤثر المشاريع الصغيرة والمتوسطة أقل من المشاريع الكبيرة بالتقلبات الإقتصادية كما إنها تلعب دوراً محورياً في عملية التحول الإقتصادي لبعض البلدان إلى أقتصاد السوق[2] .

9- القدرة على التفاعل والمرونة مع المحيط الأستثماري

يمتاز هذا النوع من المشاريع بسرعة التحول إلى إنتاج السلع والخدمات التي تتناسب مع كل المتغيرات الجارية في السوق . يعرف هذا النوع من المرونة بالمرونة الوظيفية ، كما تتصف بسهولة وسرعة تغيير تركيبة القوى العاملة وتكييف الإنتاج حسب الحاجات والرغبات المتجددة للمستهلكين وذلك بالأعتماد على المهارات الشخصية لصاحب المشروع والعاملين فيه بسبب

1- د. عبد الرزاق حميدي ، د.عبد القادر عوينان (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية) الملتقى الدولي الموسوم بإستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ، ص 3 ,2012.

2- أ. سامية بن رمضان (مصدر سابق) ، بدون ترقيم .

أستخدامهم الآلات البسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة مما يساعدها في التغلب على التقلبات الدورية أو الدورات الأقتصادية[1] .

10- الأنتشار الجغرافي الواسع

تتميز المشروعات الصغيرة بالأنتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان . وذلك نظراً لإنخفاض تكاليف تأسيسها من جهة ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى ، والذي غالباً ما يكون مستهلكي هذا الإنتاج في إطار وحدود منطقة إقامة المشروع الأمر الذي يستدعي تلبية حاجات المجتمع المحلي بتأسيس المزيد من هذه المشاريع[2] ، مما يساعد على تقليل التفاوتات الإقليمية وتحقيق التنمية المتوازنة ، هذا فضلاً عن مزايا وخصائص أخرى تمتاز بها هذه المشاريع مثل إشراك المرأة في العمل بهذه المشاريع والأستغلال الأمثل للمواد الأولية المتاحة محلياً لإنتاج سلع تامة الصنع تسهم في تلبية حاجات وأذواق المستهلكين ، وبذلك تحل محل السلع التي يتم أستيرادها من الخارج ، مما يقلل من حجم الإستيراد ، ومن ثم خفض العجز في الميزان التجاري وتوفير العملة الأجنبية .

3- دريك ليبيرت (مصدرسابق) ، ص10 .

1- د . حسين عبد المطلب الاسرج (تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية) وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر ، 2007 ، ص 4 .

المطلب الثاني

أهمية المشاريع الصغيرة للبلدان النامية

كانت النظرة العامة للمشرعات الصغيرة أنها غير قادرة على الوفاء بحاجات التنمية الأقتصادية والأجتماعية وأثبتت التجارب في العديد من الأقتصاديات العالمية إن نظام المنشآت كبيرة الحجم كثيفة رأس المال لا يؤدي بالضرورة الى تسريع عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية كما لا يمثل هذا النظام الحل الأمثل للآثار السلبية التي تتركها عملية التحول الأقتصادي كون آثاره لا تنعكس إلا على فئة قليلة من شرائح المجتمع بسبب محدودية هذه المشاريع في قدرتها الأستيعابية للأيدي العاملة ، وتواضع دورها في تخفيف الفقر وضعف تحقيق الدفع الذاتي لعملية النمو ، ومن هنا بدأت تقارير المؤسسات الدولية تكون أكثر فاعلية في عملية التنمية الأقتصادية والأجتماعية و تدعو الى ضرورة وأهمية تشجيع المشاريع الصغيرة في الدول النامية وذلك لما تتسم به هذه المشاريع من مميزات والتي تنسجم مع خصائص هذه البلدان وهذه الخصائص هي :-

1- كثافة الأيدي العاملة غير الماهرة .

2- محدودية ميزانيات هذه البلدان لشحت مصادر تمويلها يجعل من المشاريع الصغيرة عامل جذب لها ، لانخفاض تكاليف إنشائها .

3- إمكانية الأنتشار الواسع لهذه المشاريع يجعلها تغطي مناطق مختلفة أقل تطوراً وهو ما تمتاز به هذه البلدان .

4- تعدهذه المشاريع مصدراً رئيسياً من مصادر الدخل وتعمل على تنمية القطاعات الإنتاجية المختلفة .

5- إمكانية إشراك المرأة فيها .

تزايد الأهتمام بشكل كبير في الآونة الأخيرة بالعمل على تنمية تلك المشاريع في معظم البلدان ، إذ تعد النواة الأساسية للمشاريع العملاقة ، ولقد تبين من الدراسات الميدانية إن المشاريع

الكبيرة أنطلقت من مشاريع صغيرة إذ تشكل المشاريع الصغيرة جزءاً كبيراً من الأقتصاد القومي لغالبية الدول بلغت على سبيل المثال نسبة(90%) من المشاريع الأقتصادية في السوق السعودية،ونسبة96% في جمهورية مصر العربية أو نسبة97% في الهند ونسبة 90% في أمريكا وما بين(85 – 90)% في أوروبا ونسبة 71% في اليابان[1] .

وتعود هذه النسب المرتفعة للمشاريع الصغيرة في أغلب بلدان العالم المتقدمة منها والنامية لما تقدمه هذه المشاريع من خدمات تفقدها المشاريع الكبيرة وهذه الخدمات هي[2] :

1- تعد أكثر كفاءة في أستخدام رأس المال وتعبئة المدخرات .

2- تعد مورداً مكملاً للمشاريع الكبيرة بتوزيع منتجاتها وإنتاج السلع النهائية .

3- قدرة هذه المشاريع في الدخول الى أسواق لا تنجذب إليها المشاريع الكبيرة .

4- وجود حوافز للعمل والتجديد وفرص لتلبية رغبات المستهلكين .

5- أنخفاض أسعار السلع التي تقدمها نظراً لأنخفاض تكلفة الإدارة والمصروفات العمومية وحجم التكلفة الثابتة .

6- السرعة والدقة في أتخاذ القرارات بالمقارنة مع المشاريع الكبيرة .

تجمع الآراء على الأهمية المتعاظمة للمشاريع الصغيرة وعلى الدور المهم الذي تؤديه في الأقتصاد الوطني والأستقرار الأجتماعي سواء في الدول النامية أو المتقدمة كما تشير التحليلات الأقتصادية والأجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم الى إن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقدين السابقين وتحولت من قوى أستهلاكية الى قوى إنتاجية خلاقة بفضل اللجوء الى هكذا مشاريع[3] .

كما تشير بعض الإحصاءات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 90% من إجمالي المشاريع في معظم أقتصاديات العالم ، وتسهم بما يقارب 46% من الناتج المحلي العالمي ، فعلى سبيل المثال تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو (85 – 51)% من إجمالي الناتج المحلي في كل من أنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية[4] .

1- د. عماد شبلاق (المنشاة الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار)بحث مقدم الى ندوة واقع ومشكلات المنشاة الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الرياض (28-29) ديسمبر ، 2002 ، ص 2 .

2- جالن سبنسر هل (منشات الأعمال الصغيرة) اتجاهات في الاقتصاد الكلي ، ترجمة فليب بطرس ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط2 ، القاهرة ، 1998 ، ص 111 .

3- روبرت ديكات (مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي) محاضرة معهد هيبا لإدارة الأعمال ، سورية ، 2005 ، بدون ترقيم .

4- البنك الأهلي المصري " المنشاة الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم (141) " لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، القاهرة ، ص 74 .

أن دولة مثل الولايات المتحدة يوجد بها أكثر من (24) مليون مشروع صغير يسهم في توليد ما يقارب 90% من فرص العمل لدى القطاع الخاص وأكثر من نصف الدخل القومي ، كما تمثل مايقارب 80% من كل الإبداعات والأبتكارات الجديدة في السوق الأمريكية ، وتمد مايقارب 67% من العاملين بفرص عمل وتدريب أولي لهم[1] ، وفي اليابان تعد المشاريع الصغيرة والمتوسطة أساس الأقتصاد الياباني إذ تمثل مايقارب 99,4% من عدد المشاريع بها ؛ وتستخدم أكثر من 84,4 % من أجمالي العمالة في اليابان[2] . وتسهم المشاريع الصناعية الصغيرة بمايقارب 52% من إجمالي قيمة الإنتاج الصناعي الياباني[3] ، أما في الصين والتي كانت من الدول الفقيرة النامية وأصبحت الآن من الدول الكبرى التي تغزو منتجاتها جميع بلدان العالم فقد بلغ عدد المشاريع الصغيرة مايقارب (10) مليون مشروع ساهمت بمايقارب 77% من الإنتاج الصناعي[4] ، وفي الهند توضح البيانات إن قطاع المشاريع الصغيرة يضم أكثر من (3) مليون وحدة صناعية تشارك بنسبة 35% من حجم المنتجات ويبلغ معدل النمو السنوي لهذا القطاع 13,3 % سنويا ، وهو معدل يتجاوز بكثير ما حققه قطاع الصناعات الثقيلة ، وتبلغ قوة العمل في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مايقارب 17 مليون عامل ينتجون ما يقارب (107) مليار دولار بنسبة 15% من إجمالي الناتج القومي[5] والمشاريع الصغيرة في الهند تكشف إن هذا النجاح أستند الى مجموعة من العوامل تاريخية وطبيعية ،فضلاًعن الإمكانات البشرية وحسن إدارة الموارد والتخطيط الوسيلة الفعالة لأزدهار المشاريع الصغيرة هو نظام حاضنات الأعمال الذي قد ظهر وتوسع بدرجة كبيرة في الثمانينيات إذ بلغ عدد الحاضنات مايقارب (300) حاضنة وأزداد في التسعينيات الى مايقارب (2000) حاضنة منها (500) حاضنة في الدول النامية والدول المتحولة من النظام الأشتراكي [6] .

وبينت تجارب الدول المتقدمة في قطاع هذه المشاريع خاصة الصناعية ، إن هذه المشاريع تسهم بمايقارب70% من الناتج الداخلي لسنة 2000 . مثال ذلك أسبانيا بـ64% وفرنسا بـ 61,8

1- إيهاب عبد الكريم ، سوق الأفكار،(الصندوق الاجتماعي للتنمية)،مصر،2005،ص1. www.sfdegypt.oyg

2- publication of semis corporation in Japan , jica , **2009** .p6

3- د. صابر احمد عبد الباقي ، (المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة) كلية الآداب جامعة آلمينا ، 2006 ، وعلى الموقع : www.kenana onLine.com

4- محمد عبد الحميد محمود ، ورقة عمل بعنوان (مؤسسات وشركات ضمان مخاطر الائتمان) المؤتمر السنوي الدولي الثالث عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، مايو . 2005 ,(بدون ترقيم) .

5- .www.alskilbieh.net/moduies.php?name=new.topic

6- rustam lalkaka lessons from international experience for the promotion of business in cubation systems in emerging economies " unido" 1997 .p12

% ، إذ بلغ عدد هذه المشاريع لـ 15 دولة في الاتحاد الأوربي بـ 17 مليون مشروع أي ما نسبته 98 % من مجموع المشاريع[1] .

أما بالنسبة للدول النامية فقد بلغت نسبة القيمة المضافة المحققة في الدول المصنعة حديثاً في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة لسنة 2000 على سبيل المثال كوريا بـ 38.4 % والفلبين بـ 33% والبرازيل بـ29.6 % وشيلي بـ 39% ، إذ يرجع هذا الأرتفاع في هذه البلدان أساساً للقفزة النوعية في التنمية الأقتصادية فضلاً عن الإستراتيجية الصناعية التي أعتمدت في هذه البلدان[2] .

الى جانب الأهمية الأقتصادية للمشاريع الصغيرة تبرز هناك أهمية أجتماعية لهذه المشاريع ويمكن إجمالها في النقاط الآتية :

1- تكوين علاقات وثيقة مع المستهلكين في المجتمع .

2- التخفيف من المشاكل الأجتماعية وتقوية العلاقات الإجتماعية .

3- زيادة إحساس الأفراد بالحرية والأستقلال .

4- إشباع رغبات وحاجات الأفراد والمساهمة في التوزيع العادل للدخول بينهم[3] .

إذ أن الأعتبارات الأجتماعية لها أهمية خاصة في كل بلد من البلدان في توزيع الدخل ومدى مساهمة المشروع المزمع تنفيذه في تحسين هذا التوزيع أو الإساءة إليه وعادة ما يتم ذلك من خلال التعرف على حصة حقوق العمال (الأجور) أساساً وحصة حقوق التملك (الفوائد والأرباح) في القيمة المضافة المتحققة ، وكذلك برز أهمية هذه المشاريع في التنمية المتوازنة للمناطق وفيما إذا كان هذا المشروع يسهم في التنمية الريفية أو الحضرية ومدى خدمة ذلك لأهداف التنمية المستديمة في البلد المعني .

جدول (2)

(نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من عدد المشاريع الكلية و مساهمتها في التشغيل)

لبعض البلدان لسنة 2003

الدولة	النسبة من عدد المشاريع الكلية %	المساهمة في التشغيل %
الصين	**99.9**	**84.3**
الهند	**96.0**	**79.4**
ماليزيا	**92.6**	**40.2**
الفلبين	**98.7**	**50.0**
كورياالجنوبية	**99.8**	**78.5**

7- www.pmepmi.dz

1- . www.europa.eu.net

2- طالبي خالد (مصدر سابق) ص 16 .

تايلاند	**98.6**	**73.8**
الولايات المتحدة الأمريكية	**99.7**	**53.7**

المصدر : حاضنات الأعمال ، منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و الثقافة إيسيسكو . 2005.

كما تعد المشاريع الصغيرة نواة للصناعات التصديرية ، وذلك لما تمتاز به من خصائص تؤهلها لتحسين الجودة وخلق ميزة تنافسية تمكنها من الدخول الى الأسواق الدولية وتنويع الصادرات ، وهو ما أكدته تجارب بعض الدول التي أنتهجت سياسة التصنيع من أجل التصدير إعتماداً على المشاريع الصغيرة ، منها تجربة كوريا الجنوبية التي حققت نجاحاً كبيراً في الإنتقال من مرحلة إحلال الواردات لتنمية الصادرات وتنويعها[1] .

فمعظم البلدان الصناعية المتطورة تساعد قطاع المشاريع الصغيرة على الدخول في الأسواق الخارجية عن طريق مساعدات مالية مباشرة من الدولة أو منح خدمات مجانية أو عن طريق منح إمتياز إقامة دراسات عن الأسواق ، تقديم نصائح تجارية ، إقامة معارض ... الخ .

أما في البلدان النامية فان المشاريع الصغيرة تسجل ضعف في توفير البيانات الإحصائية عن الإنتاج وعدد هذه المشاريع والتشغيل وكذلك عن الأسواق الخارجية وأسواق التصدير ، بالإضافة الى إفتقارها الى رأس المال ومحدودية الجهات المانحة للقروض فضلاً عن صعوبة الإجراءات الحكومية , وفي منتصف الثمانينات نظم مركز التجارة الدولية سلسلة من ورشات عمل عن علاقة المشاريع الصغيرة وعملية التصدير في سبع من الدول النامية فكانت النتيجة أن نسبة صغيرة جداً من المشاريع الصغيرة تشارك في الصادرات[2] . فبالرغم من أن نسبة ضئيلة من هذه المشاريع تشارك في الصادرات لكن مساهمتها في إجمالي الصادرات تعد على قدر من الأهمية ، وكثيراً ما تتجاوز 50% من الصادرات الوطنية . فعلى سبيل المثال بلغت صادرات المشاريع الصغيرة في تونس نسبة 53.6 % لسنة 2001 من مجموع الصادرات[3] .

إذ تعد هذه المشاريع الوسيلة الأفضل لمواجهة التحديات المفروضة على الأقتصاد العالمي المستند على منتجات المشاريع الكبيرة ، وتؤكد تجارب العديد من الدول التي نجحت في تنمية

1- عياش كمال ، عمر شريف ، (الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي) مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، الملتقى الدولي حول : آثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ، 13 – 14 – نوفمبر – 2006 ، ص 6 .

2- itch. " exportation .des .pme. des. pvd " service . de development. du . commerce , Geneva . 1997, page : 35 .

3- www.promex.dz

وتطوير أقتصادياتها مستندة بذلك الى هذا النوع من المشاريع من حيث المساعدة على إستحداث منتجات جديدة وإستيعاب النواتج العرضية للمشاريع الكبيرة وبذلك تسهم في الحد من هدر تلك الموارد وتقليل الاستيرادات[1] ، وعليه فأن العقد المقبل سيشهد الكثير من التغيرات على مستوى المشاريع الصغيرة إذ إن التبادل الدولي أصبح خاضعاً لمجموعة من المقاييس ليس من السهل تحقيقها خاصة من طرف المشاريع الصغيرة في الدول النامية ومن هنا فأن هذه المشاريع تواجه تحد تنافسي كبير ذلك أنها مازالت في مرحلة الإنطلاق فضلاً عن نقص الخبرة و التكنولوجية العالية . ولذلك على هذه المشاريع أن تسعى الى تحقيق تخصيص أمثل لمواردها من أجل التحكم في عنصر التكلفة والى تنمية قدراتها التكنولوجية وذلك بأعتماد الوسائل الحديثة في دعم هذه المشاريع ومن هذه الوسائل هي برامج الحاضنات التي سعت العديد من الدول الى إقامتها حيث يتم من خلال برامج الحاضنات التغلب على الصعوبات بشكل مركزي ورفع نسب نجاحها .

1 -Report about . the development in the middle east & north Africa , the inter national , bank for reconstruction and . development . the world bank : 2003 . p 11 – 12 .

الفصل الثاني

حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة في بلدان مختارة

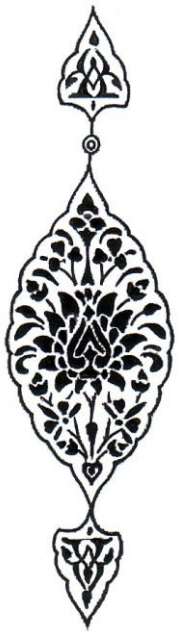

المبحث الأول :-

ماهيـة حاضـنات الأعمـال وأهميتهـا للمشـاريع الصغيرة

المبحث الثاني :-

بعـض تجـارب حاضـنات الأعمـال فـي دول متقدمة ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة

المبحث الثالث :-

بعـض التجـارب العربيـة فـي مجـال حاضـنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة

((المبحث الأول))

ماهية حاضنات الأعمال وأهميتها للمشاريع

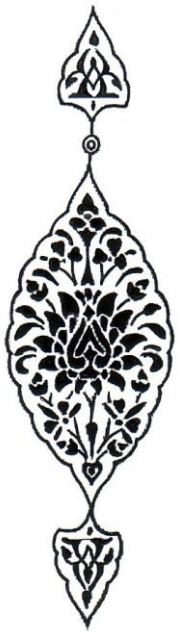

أولا : ماهية حاضنات الأعمال

ثانيا : أنواع حاضنات الأعمال

ثالثا : أهمية حاضنات الأعمال في اقتصاد المعرفة وتنمية المشاريع الصغيرة

أولاً :- ماهية حاضنات الأعمال

يعود أصل فكرة حاضنات الأعمال (Business incubators) الى حاضنات الأطفال الصحية المستعملة في المستشفيات ، إذ تنظر حاضنات الأعمال الى كل مشروع صغير وكأنه وليد يحتاج الى الرعاية الفائقة والأهتمام الشامل ، إذ يحتاج الى حاضنة تضمه منذ مولده من أجل أن تحميه من المخاطر التي تحيط به وتمده بالطاقة والأستمرارية وتدفع به تدريجياً بعد ذلك قوياً قادراً على النمو ومؤهلاً للمستقبل مزوداً بفعاليات النجاح .

تعد الدول الصناعية المتقدمة الموطن الأول لظهور حاضنات الأعمال في العالم إذ شهدت مدينة (Batavia) في نيويورك أول حاضنة أعمال عام 1959 . وتوسعت الفكرة في الولايات المتحدة في بداية الثمانينيات وتحديداً عام 1980 ثم في بريطانيا وأوربا [1] ، وتعد التجربة الفرنسية من أقدم التجارب في دول الأتحاد الأوربي والتي تعود الى منتصف الثمانينيات ، أما في اليابان فكانت أول حاضنة أنشأت عام 1982 .

لم تتركز الحاضنات في البلدان المتقدمة فقط ,وإنما توجد أيضا في البلدان النامية إذ تباينت المصادر في تشخيص الأسباب التي تفسر ولادة حاضنات الأعمال في هذه البلدان , فهناك من جعلها أسبابا اقتصادية , والآخر جعلها أسبابا أيديولوجية ومجموعة أخرى بطنها بعوامل اجتماعية ,ومن كل ما تقدم وبسبب الدور الذي تقدمه هذه الحاضنات من تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة عبر توفير الحماية اللازمة لها والبحث عن مجالات دعمها وضمان استمراريتها لتكون قادرة على التطور والإبداع ,وخلق المنفعة الاقتصادية, والقدرة على الإنتاج ,وتوفير فرص العمل المختلفة للأفراد العاطلين عن العمل ,وخلق الدخول التي تحفز الاستثمار وغيرها من الأمور ولاسيما إن هذه البلدان هي أصلا تعاني من نقص حاد في البنى التحتية ,والتي تعد الأساس لانطلاق التنمية الحقيقية بمختلف جوانبها لذا نجد دور الحاضنات يغطي الجزء الأكبر من النقص في بنية هذه البلدان ولان حاضنة

1.Business incubator , from wiki pedia , the free encyclopedia , P4 .
www.en.wikipedia.org/wiki/business-incubator

الأعمال تسعى الى سد حاجة المشروع, إذ إن دور تلك الحاضنات قد يتعدى الى ما تقدمه الدولة عبر بناها التحتية من خدمات لتلك المشاريع, سواء فيما يتعلق بالإنتاج أم التسويق أم الإدارة أم التمويل, وتذليل كافة العقبات أمام المستثمرين مما يؤدي الى تقليل التكاليف التي يتحملها المستثمرون بدون تلك الحاضنات, وينعكس على سعر السلعة أو الخدمة التي يرغبون بإنتاجها, وهذا الدعم والأداء الذي توفره إدارة الحاضنة يعد عاملا جوهريا في تنمية هذه المشاريع, كذلك فان حاضنات الأعمال تلعب دوراً مهماً في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة , من خلال إحتضان ورعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشاريع ذات النمو السريع , وخفض الأعباء المادية الواقعة على عاتق صاحب المشروع الصغير, وتقليل مخاطر فشله, مما يعني إن الحاضنة تقوم بتقديم خدمات أساسية مشتركة لدعم المبادرين وتسهيل مدة البدء في إقامة المشاريع على أسس ومعايير متطورة , وذلك بتقديم الدعم المالي والأستشارات التقنية والمساعدات التسويقية وخلق صورة ذهنية للنجاح وبيئة أعمال ملائمة داخل الحاضنة.

ومن ثم فان حاضنات الأعمال تعد أداة فعالة لتحقيق النمو الأقتصادي , بتزويد الخدمات والموارد الى المشاريع المحتضنة وبكلفة رخيصة , لأن هذه المشاريع تقوم بعد ذلك بدفع الضرائب والرسوم وتنشيط عمليات الإنتاج والتصدير وكل ذلك من شأنه أن يساعد على توليد موارد مالية للموازنات الحكومية ودعم مسيرة التنمية[1] . ويمكن إجمال أبرز الفوائد التي تحصل عليها المشاريع المحتضنة من خلال النقاط الآتية[2] :

1- د. كاظم احمد حمادة البطاط ، (الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة) . المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء . كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (87) ، 2006. ص65

2- للتفاصيل يمكن مراجعة المصادر التالية :

-Incubators in Developing Countries: Status and Development Perspectives, Elena Scaramuzzi infoDev Program, The World Bank, Washington DC May 2002

- small Business incubators . Laura Reese , global urban studies program , Michigan state university,2005, page 3.

- محمد هيكل(مهارات أدارة المشروعات الصغيرة)الطبعة الأولى، مجموعة النيل العربية القاهرة ، 2002 ، ص 197

- عبد السلام أبو قحف (العولمة وحاضنات الأعمال)مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر,2002، ص91

- united nations conference on trade and development , improving the competitiveness of semis through . enhancing productive capacity , united nations , New York and Geneva , 2005 , p 61 .

- زيادة المبيعات وتخفيض التكاليف وتعزيز القدرات وتقليص أخطار التعرض إلى الإفلاس والدعم النفسي والمعنوي لأصحاب هذه المشاريع.
- حاضنات الأعمال تحفز وتدعم إنشاء ونمو المشاريع الصغيرة ، وخلق فرص العمل في المجتمع .
- توفر حاضنات الأعمال مناخ ملائم لأجتذاب الصناعات و الخدمات المطلوبة أو تشجيع صغار المستثمرين للأستثمار بها وجذب الأستثمارات الأجنبية ونقل التكنولوجيا .
- خلق الحوافز لإنشاء المشاريع الصغيرة وتنميتها ، وبما توفره للمغامرين في مجال التجارة من الخبرة والأتصالات والوسائل التي تحتاجها للدخول في مجازفات تجارية تنتهي بالنجاح .
- المساعدة على التنوع الأقتصادي وتسويق تقنيات جديدة وإيجاد أعمال مجزية وبناء ثروات .
- تهيئة ظروف بيئية مناسبة لتنمية وتطوير المشاريع الصغيرة ، وتطوير المشاريع الأخرى . إذ إن الحاضنة ليست مجرد مكان للأستضافة وإنما تعد تنظيماً يسمح بأكتساب الخبرات وتبادل المناخ بين المشاريع الناشئة .
- تقديم المشورة العلمية ودراسات الجدوى للمشاريع الصغيرة الناشئة .
- تسهم في توظيف نتائج البحث العلمي والأبتكارات والإبداعات في شكل مشاريع قابلة للتحول الى إنتاج .
- تعزيز روح وثقافات الريادة ، خاصة في البلدان والأقاليم التي لا تتوفر فيها مثل هذه التقاليد والممارسات .
- توفر خدمات إدارية وإستشارية ومحاسبية وتسويقية ، فضلاًعن التدريب .
- تحقيق التنمية الأقتصادية في الأقاليم والمناطق والمدن التي تعاني من الكساد.
- دعم وترويج أنشطة التصدير وتوسيع قاعدة السوق المحلي والدولي .

شكل (3)

(فوائد حاضنات الأعمال)

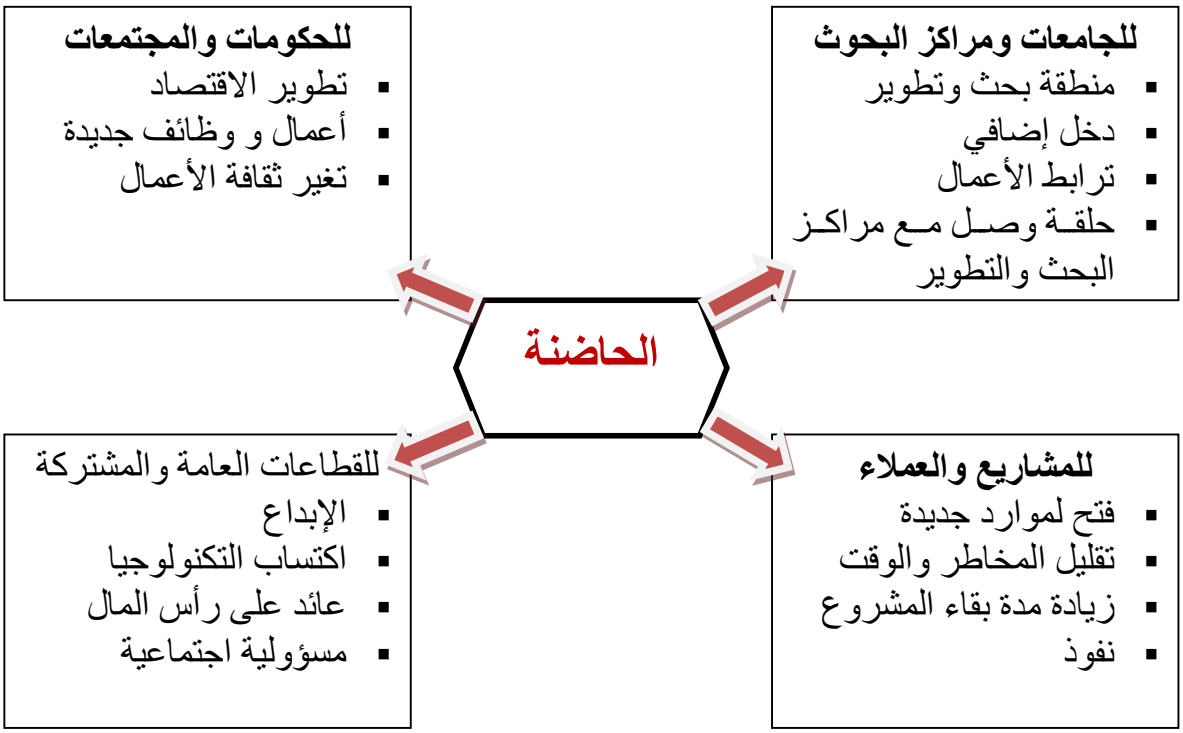

1- **المصدر**: إدارة الفرص الأستثمارية , مركز جدة للمنشآت الصغيرة على الموقع www.jcci.org.sa

وهناك عدة جمعيات تهتم بحاضنات الأعمال ، فقد أنشأت في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1985 الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال

(National Business incubator NBIA – ASSO)

والتي تم إقامتها من خلال بعض رجال الأعمال الأمريكيين في صورة مؤسسة تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات . فقد أرتفع عدد الحاضنات بعد إنشاء هذه الجمعية الى مايقارب (4800) حاضنة ، إذ تحتل الولايات المتحدة الأمريكية المقدمة بأكثر من (2000) حاضنة ، يأتي بعدها الصين بـ(600) حاضنة ، ومن ثم ألمانيا بـ(300) حاضنة ، وتأتي بعد ذلك كوريا الجنوبية بـ(200) حاضنة واليابان بـ(190) حاضنة ، وبريطانيا بـ(170) حاضنة ، ومن ثم البرازيل في المرتبة السابعة

بـ(150) حاضنة [1] ، أما على مستوى الدول العربية فتعد مصر الدولة الأكثر أهتماماً بمثل تلك البرامج إذ توجد لديها ألآن ما يقارب (9) حاضنات ، وفي البحرين وتونس فيوجد في كل منهما (1) حاضنة أما في المغرب فيوجد حاضنتان[2] .

وقد أوضحت التقارير التي أجراها قطاع الأعمال والمقاولات بالأتحاد الأوربي إن تجربة (16) دولة أوربية في الحاضنات منذ نشأت برامج الحاضنات فيها (منذ أكثر من خمسة عشر عاماً) قد أفرزت نتائج جيدة إذ إن (90%) من جميع المشاريع التي تمت إقامتها داخل الحاضنات الأوربية مازالت تعمل بنجاح بعد مضي أكثر من ثلاث أعوام على إقامتها وأصبح واضحاً إن نمو الحاضنات في كثير من البلدان يزداد بشكل كبير نتيجة المنافسة والتنمية و التنوع الذي تروم إليه هذه البلدان .

وإذا ما أردنا تحديد تعريف شامل لحاضنات الإعمال ، نجد إن هناك تبايناً في الآراء بهذا الخصوص ولعل المداخل التي تم تبنيها من قبل الباحثين نظرياً والتطبيقات المتباينة من دولة الى أخرى كانت من أهم أسباب ذلك التباين فالبعض يعدها معهداً لإعداد الشركات وهي منظومة عمل متكاملة يحتضنها المعهد بمؤسساته البحثية التطبيقية وبمشاركة عدد من الجهات .

كما توصف بأنها ((حزمة متكاملة من الخدمات واليات المساندة والأستشارة التي توفرها ولمرحلة محددة من الزمن مؤسسة قائمة لها خبراتها وعلاقاتها للمبادرين الذين يرغبون البدء في إقامة مشروع صغير بهدف تخفيف أعباء مرحلة الأنطلاق))[3] . وتعرف أيضاً بأنها بيئة إطار متكامل من مكان وتجهيزات والخدمات والتسهيلات واليات المساندة والأستشارة والتنظيم مخصصة لمساعدة رواد الأعمال في إدارة وتنمية المشاريع الصغيرة الناشئة الجديدة (الإنتاجية أو الخدمية أو المتخصصة في

1- الصحيفة الأقتصادية (الأستثمارات الصناعية والتقنية ابرز مشاريع حاضنات الأعمال عالمياً) الأربعاء الموافق 5/ديسمبر /2007 العدد (5168) , على الموقع التالي
http://www.aleqt.com/2007/12/05/article_119965.html

2-Business in cubation in developing countries,
Networking ai , nbin confrecein . saniose , califoyecein.sanjose , califoyonin,usa,rick factice 2001 , page22

3- محمد صالح الحناوي (حاضنات الأعمال) الدار الجامعية،امصر,2001 , ص26 .

البحث والتطوير) , ورعاية ودعم هذه المشاريع لمدة محدودة (أقل من سنتين في الغالب) بما يخفف عن هؤلاء الرواد المخاطر المعتادة, ويوفر لهذه المشاريع فرصاً أكبر للنجاح وذلك من خلال كيان قانوني مؤسس لهذا الغرض[1] كما تم تعريفها بأنها أداة للتنمية الأقتصادية تهدف الى تسريع نمو ونجاح المشاريع الصغيرة من خلال مجموعة من الدعم في الموارد والخدمات والهدف الرئيس من حاضنة الأعمال هو إنتاج مشاريع ناجحة قابلة للحياة بعد أن تغادر الحاضنة [2] .

أما الاتحاد الأوربي فقد عرف حاضنات الأعمال(على أنها عملية تطوير ديناميكية للأعمال الأقتصادية المختلفة عن طريق معالجة الأختناقات التي تعترض سبيل المشاريع الصغيرة في المراحل المبكرة بعد تقديم الدعم والإسناد اللازمين)[3]، كما عرفتها الولايات المتحدة ((بأنها عملية دعم تجعل إنشاء وتطوير الشركات والمشاريع من خلال تجهيز رجال الأعمال بحزمة من الخدمات والموارد التي يتم تنسيقها من خلال مدير الحاضنة بحيث تكون نتيجة هذه المشاريع ناجحة مالياً عند تخرجها من الحاضنة))[4]

ثانياً :- أنواع حاضنات الأعمال

1-عبد الرحمن ابن عبد العزيز (حاضنات الأعمال التقنية أداة فعالة للنمو الاقتصادي)صحيفة الوطن ، العدد (884) مارس 2003، ص9 .

2- National business incubators , association(NBLA)principles and practices of successful . business incubator . http://www.nbia.org/

3- فار سيلاكو نزاليس وروفائيل لوسيا ،(مفهوم حاضنات الأعمال الاقتصادية) ترجمة الدكتور محمد الطائي،منتدى المرأة للعلوم والتكنولوجيا كانون الثاني,2005, القاهرة ، ص2

4- Small business incubator study , planning practicum, urban and regional. planning program, Michigan state university , by Julie cay , lenis logons , p24,1999.

هناك عدة أنواع لحاضنات الأعمال تتماشى مع التوجه الذي أسست من أجله وهذه الأنواع هي :-

1- الحاضنات التقنية أو التكنولوجية

توجد الحاضنات التقنية بشكل عام في الجامعات ومراكز الأبحاث العلمية التكنولوجية ولهذه الحاضنات دور مهم في إستيعاب أصحاب الإنتاج الفكري وتبني المبدعين والمبتكرين وتحويل أفكارهم ومشاريعهم من مجرد نموذج مختبري الى الإنتاج والأستثمار . من خلال توفير الخدمات والدعم والمساعدة العلمية للمبتكرين في سبيل الحصول المنتج الذي يخلق قيمة مضافة في أقتصاد السوق ، وذلك من خلال [1]

أ- المساهمة في توفير الفرص المستمرة للتطوير الذاتي .

ب-المساهمة في صنع المجتمع المعرفي المعلوماتي .

ج-القضاء على مسببات هجرة العقول .

د- ضمان الاستفادة الفعالة من الموارد البشرية الخلاقة .

وتعد حاضنات الأعمال التقنية آلية مهمة لترجمة البحوث الى مشاريع إنتاجية , والشكل الآتي يوضح ذلك :

شكل (4) (العلاقة بين البحث العلمي وحاضنات الأعمال التقنية أو التكنولوجية)

نتائج الأبحاث العالمية

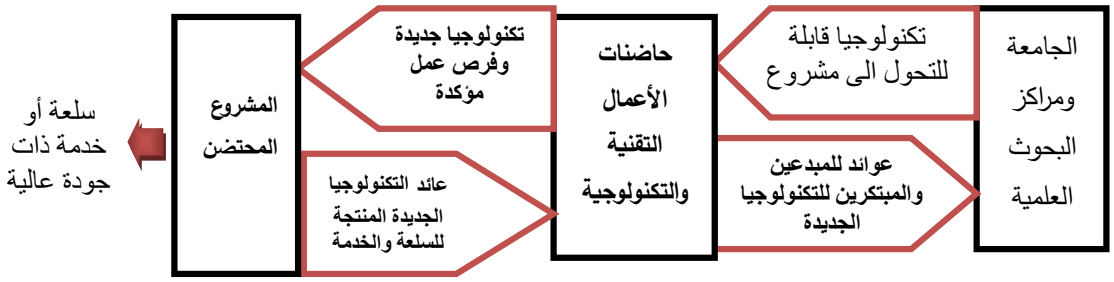

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على :

Patrick .rehan((in cubation . services)) 8th science week , 17 December(2002, Amman, Jordan)

2-الحاضنات حكومية

1- امير تركماني (دور المؤسسات الوسيطة والداعمة) المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التلقائي ، سوريا , 24- 26 ، أيار، 2006 , ص7

وهي الحاضنات التي تساعد في نمو المشاريع التي تهدف الى التغلب على تحديات الفقر والأمية والبطالة و بعض المشاكل الرئيسية التي يعاني منها المجتمع[1] . وهذه الحاضنات تكون في الغالب مرتبطة بالجهات الحكومية لأنها المسؤولة عن حل مشاكل المجتمع الأقتصادي والشكل الآتي يوضح بعض التفاصيل المتعلقة بالحاضنات الاقتصادية .

شكل (5) ((الحاضنات الحكومية))

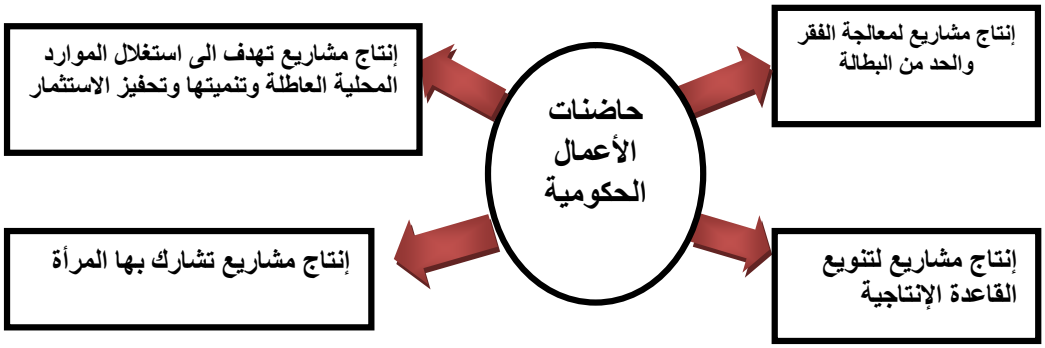

المصدر : المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على

1. عاطف الشبراوي إبراهيم (حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية) الرباط 2001-2002,ص53
2- إدارة الفرص الأستثمارية , مركز جدة للمنشآت الصغيرة على الموقع www.jcci.org.sa

3-حاضنات ربحية

يتم إنشاء الحاضنات الربحية من قبل أفراد أو جماعات أو شركات خاصة إذ تهدف هذه الحاضنات الى تقديم خدماتها الى المشاريع التي يتم أحتضانها . وتستوفي الحاضنات الربحية رسوم الخدمات المقدمة الى المشاريع المحتضنة لديها والبعض منها يشترط الحصول على نسبة من أرباح المشاريع بعد تخرجها ودخولها بسوق العمل [2] .

4-حاضنات غير ربحية

1- د. أنوار نهار ألعزام , صباح محمد موسى (تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن) مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العدد (83) – 2010 , ص 143
2- المصدر نفسه,ص144

وهي تلك الحاضنات التي تقوم بانشاءها الحكومة أو المنظمات الإقليمية لتشجيع وتنمية المشاريع الجديدة ولاسيما في المجال الاقتصادي والتكنولوجي التي تحقق معدلات نمو مرتفعة سواء في الجانب الأقتصادي أم الأجتماعي و (90%) من حاضنات الأعمال في أمريكا غير ربحية , وفي أوربا (70%) من حاضنات الأعمال غير ربحية و (4%) منها تقدم خدمات مجاناً , كما وأن (35%) منها تقدم الخدمات بأقل من أسعار السوق [1] .

5-حاضنات الأعمال التجارية

وهي الحاضنات التي تهدف الى توفير البنية الأساسية من مكاتب وصيانة وقاعات إجتماعية ومرافق داعمة مجهزة بكافة التجهيزات التي يمكن أن يحتاجها أصحاب المشاريع المحتضنة فضلاًعن الدعم بالجوانب الإدارية والأستشارية والفنية بأنواعها وبشكل مجاني بهدف إنعاش النمو الأقتصادي للمجتمع [2] .

6-حاضنات الأعمال الدولية

وهي حاضنات تختص وتؤكد على التعاون الدولي في المجال المالي ونقل التقنية بهدف إستقطاب رأس المال الأجنبي وتسهيل الأستثمارات للشركات الأجنبية وتشجيعها على الدخول الى هذه الدول لتنميتها وتنويع القاعدة الإنتاجية فيها وتأهيل الشركات الوطنية للتوسيع في تطوير إنتاجها ومنافسة المنتجات في الأسواق الخارجية[3].

7-حاضنات الأعمال الإقليمية

1- د. كاظم احمد حمادة البطاط , د. صفاء عبد الجبار الموسوي , قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الأعمال (المجلة العراقية للعلوم لاقتصادية) العدد (17) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء , 2008,ص11

2- نحو مجتمع المعرفة,سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات,جامعة الملك عبد العزيز,وكالة الجامعة للدراسات العليا والبحث العلمي ,1426هـ , ص10

3- احمد طرطار , سارة حليمي (حاضنات الأعمال كآلية لدعم الأبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الملتقى الدولي / المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ,ص6,بدون تأريخ

وهي التي تختص في تقديم الخدمات لمنطقة جغرافية معينة بهدف تنميتها , وتعمل على أستخدام الموارد المحلية وأستثمار الطاقات المعطلة في هذه الدول مثل شريحة الشباب أو المرأة [1] .

8-الحاضنات الصناعية

وهي التي تهتم بقطاع المشاريع الصناعية وتهدف الى تعجيل نمو الصناعة عبر إستخدام الموارد المحلية وهذه الحاضنات تحفز الإستثمارات في القطاع الصناعي وكذلك تهدف الى تطوير الكفاءة الإنتاجية وزيادة قدرتها على المنافسة و إستيعاب نسبة مهمة من العمالة الوطنية [2] .

وهناك العديد من الحاضنات كما في الجدول (3) التي تهتم بقطاع أو نشاط معين كما إن هناك حاضنات تهتم بمنطقة جغرافية معينة تسعى لتنميتها وإستغلال مواردها أو الإهتمام بشريحة معينة من المجتمع .

الجدول (3) أنواع معينة من الحاضنات

نوع الأحتضان	حاضنات المستثمرين الخاصة	حاضنات الشركات	الحاضنات الأكاديمية والتقانة	حاضنات تنمية الاقتصاد الوطني
ماذا تقدم من برامج	الاستشارات االاستراتيجية والإدارة ، مصادر تمويل متنوعة،خدمات قانونية،خدمات شاملة(بنية تحتية, تقنيات اتصالات موارد بشرية ، رأس مال)	دراسة السوق , مصادر التمويل ، النماذج الأولية الشركات الاستراتيجية تكنولوجيا بسيطة	اختبار المفاهيم ، الاستشارات الفنية والإدارية الملكية الفكرية ورأس المال الأولي تكنولوجيا متقدمة	الاستضافة والخدمات المشتركة ، المساعدة الإدارية الاستشارات والإرشاد التدريب، ،التمويل ، تكنولوجيا متنوعة ، ترتبط بالدولة
النتائج المرجوة	جودة تنفيذ المشاريع ،مستوى وشروط دفعات الحاضنة مقارنة مع مشاركة الحاضنة في الدخل والسيولة والاستدامة	التموضع الاستراتيجي الاستقلالية الإدارة وإمكانية تحريك الموارد الداخلية ,استدامة مهام الحاضنة ، والتعارض حول الأهداف المرجوة	الحالة القانونية ،المرونة التشغيلية والاستقلالية ، مصادر الدخل ،جودة الإدارة والخدمات المتقدمة	استدامة الموارد, جودة الإدارة, والخدمات المقدمة ,الحوكمة ،والمخاطر الناجمة عن البيروقراطية

Source: euro made in novation and technology,programmed, ,Damascus, Syria, 9th.august, 2009:p38. www.medibtikar.eu

ثالثاً: أهمية حاضنات الأعمال في اقتصاد المعرفة

1- د. نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة ((واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها)) ، 8-9 /2002/10،الرياض, ص5 .

2-Written by : hector Mendoza ,business incubators capabilities with in the developing world . date : December 4 .2009,p44 .

لقد أضحى أقتصاد المعرفة (knowledge economy) يمثل رافداً معرفياً جديداً سواءً على صعيد النظرية الأقتصادية والأطر الفكرية والمنهجية ،أم على مستوى التطبيقات العملية ومجالات السريان ، كما يعد أداة محورية في قياس مدى قدرة الدول على حيازة أسباب التقدم وأمتلاك ناصية مقوماته اللازمة لنجاح خططها وبرامجها للتنمية الأقتصادية الشاملة . وفي عصر العولمة والتحول من الأقتصاد الصناعي الى أقتصاد المعرفة أضحى للمنتجات الفكرية دوراً كبيراً في أي عملية لبناء إستراتيجية تنموية مستدامة ، إذ يعد رأس المال الفكري أحد العوامل الإنتاجية الرئيسة ، فرأس المال البشري يشير الى مجموعة المعارف والمهارات والخبرات ، وكل القدرات التي تمكن من زيادة إنتاجية العمل داخل المشاريع , وهذا لن يحدث إلا بإنشاء مراكز للبحث والتطوير لدفع عجلة التنمية التكنولوجية ويستند الاقتصاد المعرفي في أساسه على أربعة ركائز هي[1]

1-الأبتكار (البحث والتطوير): نظام فعال من الروابط التجارية مع المؤسسات الأكاديمية وغيرها من المنظمات التي تستطيع مواكبة ثورة المعرفة المتنامية وأستيعابها وتكييفها مع الأحتياجات المحلية .

2-التعليم : يعد من الحاجات الأساسية للإنتاجية والتنافسية الأقتصادية ، إذ يتعين على الحكومات أن توفر اليد العاملة الماهرة والفنية أو رأس المال البشري القادر على إدماج التكنولوجيات الحديثة في العمل ، وتنامي الحاجة الى دمج تكنولوجيا المعلومات والأتصالات فضلاً عن المهارات الإبداعية في المناهج التعليمية وبرامج التعلم مدى الحياة .

3-البنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات والأتصالات : التي تسهل تجهيز ونشر المعلومات والمعارف وتكيفها مع الأحتياجات المحلية , لدعم النشاط الأقتصادي وتحفيز المشاريع على إنتاج قيمة مضافة عالية .

4-الحاكمية الرشيدة : التي تقوم على أسس إقتصادية قوية تستطيع توفير الأطر القانونية والسياسية التي تهدف الى زيادة الإنتاجية والنمو ، وتهدف هذه

1- مراد علة ، (جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية) جامعة الجلفة – الجزائر – 2011 , ص8

السياسات الى جعل تكنولوجيا المعلومات والأتصالات أكثر إتاحة ويسر , وتخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا وزيادة القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة.

إن حاضنات الأعمال هي عبارة عن مؤسسات تنموية تتبنى أفكار المبدعين والمبتكرين وتدعمهم لأستحداث المشاريع ، وإنتاج منتجات جديدة وتطوير المشاريع القائمة . وان إحتضان المشاريع جاء نتيجة الإدراك من إن الإبتكار وروح المبادرة كانت محدودة في بيئة المشاريع الكبيرة النمطية ، إضافة الى كون المشاريع المنجزة التي بدأت تفقد قدراتها وأفضل مواهبها وأفكارها الأبتكارية تركت لبدء أعمال تجارية أخرى , فحاضنات الأعمال تشكل امتداداً منطقياً لإدارة المعرفة والأبتكار والبحث والتطوير ، ووسيلة للربح من رأس المال الفكري ، وزيادة الميزة التنافسية ، وفي الواقع فقد قيل إن الميزة التنافسية المستدامة هي الأبتكار المستمر ، والحاضنات بمختلف أنواعها هي شرط لاغنى عنه لبدء المشاريع الناجحة ، وكان ينظر إليها بوصفها واحدة من العديد من الطرق للاستفادة من المعرفة المتاحة من أجل إتاحة الفرصة لتسريع عمليات الأبتكار وأصبحت الثروة المعرفية تلعب دوراً مهماً في خلق الإنتاج وتطويره إذ إن الأستثمار المعرفي هو أستثمار يقوم على تحول المعرفة الى قيمة أقتصادية ، أي انه الأستثمار الذي يحول الأختراعات التقنية الى إبداعات ومنتجات جديدة تطرح في السوق من أجل تداولها والمتاجرة فيها , أي تحويلها من حيز الأفكار الى قيم أقتصادية ومادية وهذا هو الأساس الذي يبني عليه الأقتصاد المعرفي , ومن خلال حاضنات الأعمال يستطيع المشروع المحتضن أن يحصل على كل ما يمكنه من جعل إنتاجه أكثر تطور ومنافسة للمنتجات الأخرى في الأسواق , وهذا ما جعل الحاضنات أن تعتمد على المعرفة كضرورة أقتصادية مهمة في تطورها وتخريج مشاريع قوية معتمدة على قدراتها الذاتية في التفاعل مع التغيرات التي تواجهها مستقبلاً .

وتلعب هذه الحاضنات دوراً مهماً في تنمية القدرات التنافسية للمشاريع الصغيرة من خلال رعاية ذوي الأفكار الإبداعية والمشاريع ذات النمو السريع ، وخفض الأعباء المادية الواقعة على عاتق صاحب المشروع الصغير وتقليل مخاطر فشله وترتبط

حاضنات الأعمال التقنية بالمؤسسات العلمية ومراكز البحوث العالمية بما يوفر قدرات تنافسية أكبر لهذه المشاريع والتي تتمثل في كونها آلية من أهم آليات التنمية الأقتصادية وخلق فرص العمل , وزيادة الدخل الوطني [1] .

شكل (6)

(برنامج حاضنات منظومة الاعمال والمعرفة)

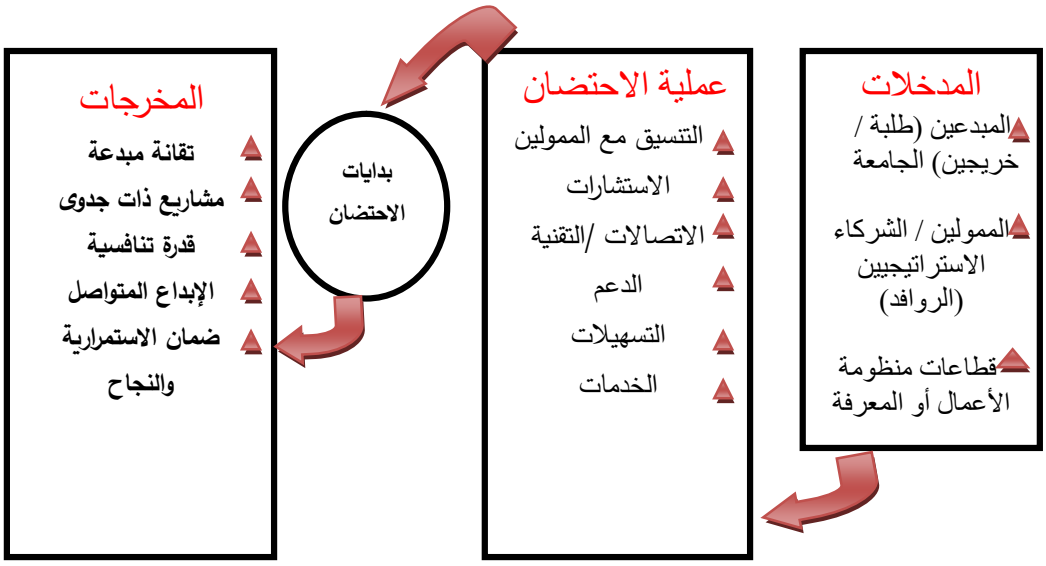

المصدر : هالة القبلي ، حاضنات الأعمال ، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز ، منظومة المعرفة والأعمال ، 1427 هـ ، ص5

لا يخفى على احد الدور الذي يمكن أن تلعبه الحاضنات في أستيعاب الكفاءات الباحثة ، ووقف نزيف الأدمغة في بعض الدول النامية نحو الخارج ، والذي يؤدي الى خسائر مادية وتفويت الفرص على هذه الدول لدفع عجلة البحث العلمي وتحقيق التنمية المنشودة .

فعلى سبيل المثال ، أدت حاضنات الأعمال التكنولوجية في إسرائيل ، دوراً مهماً في أستيعاب العلماء من الأتحاد السوفيتي (السابق) ولاسيما المهاجرون الروس ، وكان هدف هذه الحاضنات هو توفير الإقامة والبيئة الملائمة للعلماء ،

1- احمد طرطار, سارة حليمي (مصدر سابق) , ص5

سواء من المهاجرين الجدد أم الإسرائيليين ، والذين يحاولون تسويق أختراعاتهم الجديدة ، وتغذية وزيادة أفكارهم الأبتكارية ، كما إنهم تلقوا دعماً مالياً ودعماً فنياً ، من خبراء في مجال الإعمال ، وكما تعرض هذه الأفكار على المستثمرين من رجال الأعمال المهتمين . وعلى الرغم من إن الحاضنات ليست موجهة تحديداً للمهاجرين الجدد ، إلا انه تبين إن مايقارب نصف المشاريع تستند الى أفكار من المهاجرين الجدد والنصف الآخر على أفكار من الإسرائيليين ، وهكذا أضحت الحاضنات بمثابة إحدى الأليات الاجتماعية لتوطين المهاجرين الجدد في إسرائيل[1]. كما ويمكن الاستفادة من العلماء والكفاءات العالية وهي خارج الوطن من خلال التواصل بينها عن طريق ما يسمى ((بحاضنات الأعمال الدولية))، والتي يمكن ان يكون لها دور في كل بلد من البلدان النامية التي تحتاج قاعدتها العلمية (العلماء والخبراء) الى الموجودين في البلدان المتقدمة وأبرز مثال على ذلك حاضنة الأعمال الدولية في سان خوسيه (وادي سيليكون) .

شكل (7)

(العلاقة المترابطة بين الحاضنات والجامعات العلمية في دعم المشاريع)

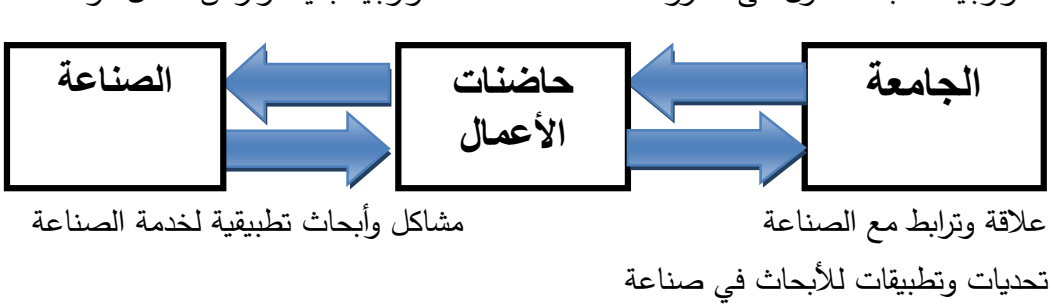

1- المصدر : د. عاطف الشبراوي إبراهيم , (حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية)،منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيبكو – الرباط)، 2005 , ص75

وتتضمن سبل نجاح الحاضنات على عدة عوامل منها [2] :

1-Cristys . johnsrud, ryanp –theis and maria bezerra,(2003) business incubation:emerging trend for profitability and economic development in the us ,central Asia and the middle east "us department of commerce technology administration ,office of technology policy,washington,dc,USA,p179 .

1- انظر : - badir program for technology incubators . www.badiy.com

- محمد هيكل ، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية ,القاهرة ،2002,ص197

1-تركيز خدمات الحاضنة وأستخدام كامل مساحتها لخدمة المشاريع الملتحقة وحسن إدارة الوقت من جانب مدير الحاضنة لتنمية القيمة المضافة للمشروع الملتحق بالحاضنة

2-يجب أن يكون هناك وعي من قبل المقاولين الصغار بالمكاسب التي سوف تقدمها الحاضنات ، والإستعانة ببيوت الخبرة العالمية المتخصصة لتسويق خدمات تلك المشاريع

3-توفير الأستراتيجيات المتطورة والعناصر البشرية القادرة على إحتضان الأفكار . وإستحداث وتطوير التشريعات والأنظمة التي تحكم تعاون القطاعين العام والخاص .

4-التقييم والتحسين المستمر لبرنامج الحاضنات ، إذ إن الحاضنة بحاجة الى تقيم عملياتها وأدائها على نحو منتظم ، ولا يشمل ذلك مجرد مراقبة الأداء من حيث نمو المشاريع المنتسبة وحسب ، ولكن يشمل أيضاً نمواً وتطور المشاريع بعد تخرجها من الحاضنة

5-إختزال الإجراءات الحكومية والروتينية من خلال شبكة المعلومات والأتصالات المتخصصة والأستفادة المثلى من برامج الحكومة الألكترونية .

6-تقديم حوافز للمشاريع المتميزة بالحاضنة وأستخدام مراكز للفحص والجودة لتقديم منتجات ملائمة لظروف الطلب , وتقديم قاعدة بيانات للأطلاع على الأفكار الجديدة والمتطورة للمشاريع بالقدر الذي ينعكس إيجاباً على إنتاجيتها

7-تمويل ودعم المبادرات من قبل الجهات الحكومية والمصارف وتشجيع رأس المال المخاطر, وبمقدور الحاضنة أن تجمع معلومات جيدة عن مختلف مصادر وأنواع التمويل البنكي أو المؤسسي والمنح وصناديق القروض المختلفة وكبار المستثمرين وبلورة متطلبات المنتسبين والعمل كحلقة وصل بين منتسبيها وبين الممولين والمستثمرين الكبار .

- د. خالد مصطفى قاسم ،(دور حاضنات الأعمال في التنمية القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة) ، الملتقى الدولي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، الإسكندرية ، 2011 , ص 21 .

ويقاس مدى نجاح حاضنات الأعمال في تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة وفقا لعدة معايير منها [1] :

1- عدد المشاريع التي تتخرج من الحاضنة .

2- نسبة المشاريع الناجحة بعد التخرج من الحاضنة

3- خلق فرص عمل جديدة

4- عدد المنتجات والخدمات الجديدة التي تمت تنميتها في الحاضنة

5- مدى قدرة الحاضنة على تشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة , وتنمية روح المخاطر لديهم .

6- أن يكون للحاضنة المقامة تأثير واضح على الأقتصاد في النمو والتطوير .

7- إجتذاب الصناعات المطلوبة ، خاصة الخدمية, بما في ذلك تلك التي لا تتطلب عمالاً يمتلكون مهارات عالية . وتوليد عوائد ضريبية إضافية للحكومة , كما تولد عوائد مالية مقبولة لمالكيها .

8- ويقاس نجاح الحاضنة أيضا بمقدار ما تحققه من نشر التقنية وتبني وتطوير أفكار وبراءات أختراعات الأكاديميين والباحثين .

9- ويعتمد نجاح الحاضنة أيضا على كفاءة مدير الحاضنة والعاملين فيها.

1- للمزيد من الاطلاع انظر :

- عبد السلام أبو قحف (العولمة وحاضنات الأعمال) مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية ، الإسكندرية ،(بدون تاريخ) ,ص91 .

- د. نبيل محمد شلبي ، (نموذج مقترح لحاضنات تقنة بـ المملكة العربية السعودية) ورقة عمل مقدمة الى ندوة ((واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها)) الغرفة التجارية الصناعية بالرياض 8-2002/10/9 , ص- ص , 106-11 .

((المبحث الثاني))

(بعض تجارب حاضنات الأعمال في دول متقدمة ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة)

أولاً : تجربة الولايات المتحدة

ثانياً : التجربة الفرنسية

ثالثاً : تجربة الصين

أولاً – تجربة الولايات المتحدة الأمريكية

إن التجربة الأمريكية تعد من أقدم التجارب في العالم , إذ إن مفهوم حاضنات الأعمال تم إستحداثه وتطويره بشكل أساسي في الولايات المتحدة الأمريكية بعد تأسيس (small business administration) وهي مؤسسة حكومية أنشئت عام 1953 وتختص بتنفيذ السياسة القومية لإقامة وتنمية المشاريع الصغيرة . لكن البداية الحقيقية لإنتشار مفهوم الحاضنات تمت في بداية عقد الثمانينيات وتحديداً عام 1984, فيما قامت الهيئة الأمريكية للمشاريع الصغيرة بالأهتمام ببرامج إقامة الحاضنات وتنمية أعدادها.إذ لم يكن يعمل في الولايات المتحدة الأمريكية حينذاك سوى (20) حاضنة ، ثم ارتفع العدد بشكل كبير عند تأسيس الجمعية الأمريكية لحاضنات الأعمال(national business incubator association. NBIA)

في عام 1985 والتي تمت إقامتها من خلال بعض رجال الصناعة الأمريكيين في صورة مؤسسة خاصة تهدف الى تنشيط وتنظيم صناعة الحاضنات . وفي نهاية عام 1999 وصل عدد الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية الى مايقارب (800) حاضنة .

وتذكر أحدث تقارير الجمعية القومية لحاضنات الأعمال في الولايات المتحدة الأمريكية (NBIA) إن معدل أزدياد الحاضنات في (15) سنة الأخيرة كان مرتفعاً وذلك حتى نهاية عام 1993 بلغ هذا العدد أكثر من (500) حاضنة وتذكر إحصاءات إحدى الشبكات الأمريكية للحاضنات ,وهي جمعية تكساس لحاضنات الأعمال إن معدل نجاح المشاريع الجديدة داخل الحاضنات المرتبطة بهذه الشبكة تزيد عن (80%) وأن المشاريع المقامة داخل الحاضنة يزيد معدل نموها من (7) الى (22) ضعف معدلات نمو المشاريع المقامة خارج حاضنات الأعمال حيث تم إنشاء (19) ألف مشروع جديد لازالت تعمل بنجاح وتم خلق أكثر من (245) ألف فرصة عمل[1] . وتنتشر هذه الحاضنات في مختلف الولايات الأمريكية إلا إن أغلبها

1- ماجد الحمود (المنشات الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى هيئة عليا تعنى بشؤونها وتزيد فاعليتها وقدرتها على المنافسة)،مقال في صحيفة الرياض،8- ديسمبر2007- العدد (14411)
http://www.alriyadh.com/2007/12/08/article300073.html

يهتم بالتنمية التكنولوجية ، ويمكن أن يتفاوت نوع الحاضنة أستناداً الى مستوى إعتماد الدول على الشروط المحلية . ومدى وجود خدمات تطور الأعمال المتاحة . وقد ميزت جمعية إحتضان العمل الوطنية في الولايات المتحدة الأمريكية خصائص الحاضنات بما يأتي [1] .

1- أكثر من(80%)من الحاضنات لها ارتباطات رسمية أو غير رسمية بالجامعات
2- غالبية الحاضنات تقع في المدن الكبرى والمناطق الحضرية لكن هذه الحاضنات تقل في المناطق الريفية .
3- أن هناك مايقارب (51%) من هذه الحاضنات لا تهدف الى تحقيق الأرباح وهي حاضنات تهدف فقط الى تنشيط التنمية الأقتصادية .

وهناك مميزا ت أخرى لهذه الحاضنات منها [2] :

- إن (90%) من هذه الحاضنات تهتم بالمشاريع الخدمية والمشاريع الصناعية ,(55%)منها تهتم بتوفير عمل للعاطلين و (41%) تهتم بمشاريع التخزين وأن متوسط عدد المشاريع التي تلتحق بالحاضة الواحدة مايقارب (20)مشروعاً.
- تهيمن مشاريع الأعمال القائمة على التكنولوجيا المتقدمة والصناعات الخفيفة على حوالي (80%) من الحاضنات ويتم أختيار العملاء وفقاً لإمكاناتهم في خلق الوظائف وجودة خطة الأعمال وإمكانية النمو السريع للمشاريع الجديدة كما إن الغالبية العظمى من العملاء بنسبة (96%) منهم أمضوا في الحاضنة فترة تقل عن سنتين و (80%) لديهم أقل من (10) موظفين .
- تكلفة إنشاء وظيفة في الولايات المتحدة الأمريكية في قطاع مثل قطاع النقل بعد إنشاء حاضنات الأعمال مايقارب (6580 دولار) , بينما كانت تكلفة الوظيفة قبل إنشاء الحاضنات أكثر من ذلك رغم التخفيضات الضريبية على المشاريع

1-In cubation industry.information.NBIA1999 http:// www.nbia.org)(

2- محمد السيد على الحاروني ، (الآثار الاقتصادية لاتفاقية (GAT) على الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية) ،رسالة ماجستير , كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2002 , ص333

المقامة [1] فقد ساهمت الحاضنات بإنتشار المشاريع في مختلف القطاعات . كما أنشئ برنامج في وزارة التجارة لتشجيع زيادة المشاريع الصغيرة في التجارة الألكترونية إذ يتبع هذا القسم (105) مراكزاً تنتشر في جميع أنحاء أمريكا وكان لهذا النشاط أثراً وضحاً في زيادة المشاريع الصغيرة

وتمثل دور هذه المراكز فيما يأتي :-

- منح القروض للمشاريع الصغيرة غير القادرة على توفير تمويل ذاتي وذلك بشروط معقولة وميسرة .
- مساعدة المشاريع الصغيرة في بيع منتجاتها وخدماتها للحكومة الفيدرالية
- منح قروض للمشاريع القابلة للتأثر بالكوارث الطبيعية .
- مساعدة المشاريع الصغيرة في تسويق منتجاتها وتصديرها للخارج
- تطوير وتنمية المهارات الإدارية والفنية لأصحاب المشاريع الحاليين والمتوقعين من خلال توفير برامج تدريبية .
- دعم المرأة ومساعدة الأقليات من أجل زيادة مشاركتهم في ملكية المشاريع الصغيرة .

هناك عدة أمثلة عن الحاضنات الناجحة في الولايات المتحدة نذكر منها (المراكز التكنولوجية) وهي عبارة عن حاضنة تكنولوجية متطورة تهدف الى إحتضان المشاريع التي تقوم بتسويق التكنولوجيات الجديدة التي تم تطويرها عبر (Nasa technology commercialization centers)

وكالة الفضاء (NASA), بالإضافة الى عدة مراكز تكنولوجية جديدة التي تعمل كحاضنات تكنولوجية حيث تقوم (NASA) بتوفير عدد من الخبراء العاملين في الوكالة لمساعدة أصحاب المشاريع الجديدة في وضع وتنفيذ خطة المشروع وإستراتيجية التسويق . ومن بين هذه الحاضنات أيضا

(Ames . technology commercialization center(acct))

1- Laura- Reese , Small . business incubators, global urban studies program , Michigan state university,2005, page2.

وهي أول حاضنة أقامتها وكالة (NASA) في مركز الأبحاث بمدينة كاليفورنيا الأمريكية , والتي أستطاعت في خلال الثلاث سنوات الأولى من إفتتاحها أن تساعد في خلق (25) شركة جديدة قدمت (127) ألف فرصة عمل دائمة باستثمارات بلغت مايقارب (45) مليون دولار أمريكي [1] .

طرق تمويل الحاضنات في الولايات المتحدة الأمريكية

تختلف طريقة تمويل الحاضنات باختلاف نوعيتها وكذلك مراحل بدايتها ، وتحتاج الحاضنة لأستثمارات ضخمة عادة نظراً لان مدفوعات المشاريع لا تكاد تغطي تكاليف أستئجار أماكن العمل في أغلب الأحوال .

يبلغ عدد الحاضنات الممولة من الحكومة , "حاضنات لاتهدف الى الربح"، مايقارب (51%) من مجموع الحاضنات ، وهي حاضنات تهدف الى تنشيط التنمية الاقتصادية في المناطق المحيطة بها.

بينما تمثل حاضنات الأعمال الخاصة التي تتولى إقامتها وتمويلها جهات خاصة أو مستثمرون أو مجموعة شركات صناعية ، مايقارب (8%) من حاضنات الأعمال في أمريكا ، وتهدف هذه النوعية من الحاضنات الى إستثمار الأموال ، فضلاًعن نقل وتطوير بعض التكنولوجيا الخاصة ، ونذكر مثالاً على ذلك الحاضنات التي إقامتها وكالة ناسا للفضاء والخاصة بأبحاث الألكترونيات وتقنيات الأتصالات الحديثة والمتطورة و(5%) من الحاضنات تمولها بعض الهيأت الخاصة مثل مجموعة الكنائس الأمريكية ، أو جمعيات فنية أو الغرف التجارية ، أو بعض الجاليات ذات الأصول غير الأمريكية ، وهي حاضنات تهدف الى تنمية بعض المشاريع أو الصناعات التقليدية المتخصصة , أو توفير فرص عمل لفئات أجتماعية محددة .

1- د. عاطف الشبراوي إبراهيم,(مصدر سابق),ص36 .

(36%) من مجموع حاضنات الأعمال بالولايات المتحدة الأمريكية تعد من النوع المشترك ، إذ يشترك في تمويلها المنظمات غير الحكومية والجهات الخاصة ، وفي معظم هذه الحاضنات يترك التمويل وإقامة الحاضنات الى الجهات الحكومية , بينما يقوم القطاع الخاص بتوفير الأستشارات والخبرات ،فضلاًعن تمول المشاريع [1] .

جدول (4)
(عينة من حاضنات الأعمال في الولايات المتحدة حسب طبيعة النشاط)

نوع النشاط	التفاصيل	عدد الحاضنات	النسبة المئوية
حاضنات الأعمال التكنولوجية	تكنولوجية الالكترونيات والمعلومات التكنولوجية الحياتية والطب الحياتي معلومات مختلفة	38 19 22	48.1 24.1 27.8
مجموعة العينة		79	%100
حاضنات ذات أهداف متعددة	الإنتاجية الصناعية الخدمية المختلطة	35 14 30	44.4 17.8 37.8
مجموع العينة		79	%100

المصدر :د. كاظم احمد حمادة البطاط ، (الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة) . المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء . كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (87) ، 2006، ص63

لقد أنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية سياسة واضحة بعد الحرب العالمية الثانية لدعم وتشجيع المشاريع الصغيرة وقد تم وضع تعريف لهذه المشاريع يختلف بأختلاف النشاط الذي تعمل فيه هذه المشاريع ويتعامل مع مؤسسة المشاريع الصغيرة التي أنشئت عام 1953 في حدود (3000)عميل بميزانية تقارب (500) مليون دولار سنوياً . وهي تملك (69) فرعاً في الأراضي الأمريكية وقد إستفاد مايقارب (20) مليون مشروع خلال (50) عاماً من دعم هذه الوكالة , وساهمت في أنتقال عدد من المشاريع الصغيرة الى شركات كبرى مثلما حدث لشركة (أبل وإنتل وفيدرال إكسبريس وكومباك) وأستطاعت الوكالة خلال عقد التسعينيات رفع معدل النمو السنوي

1. (بعض التجارب العالمية في إقامة حاضنات المشروعات) – التجربة الأمريكية , ص3على الموقع : www.abahe.co.uk/b/international-marketing/inteynational-marketing-090.pdf

للمشاريع الصغيرة الى 3.8% ووصل عدد المشاريع الى أكثر من (22) مليون مشروع غير زراعي وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الولايات المتحدة الأمريكية (99.7%) من إجمالي المشاريع وتنتج سنوياً فرص عمل تتراوح نسبتها بين (60-80)% من صافي فرص العمل الجديدة . وتوظف أكثر من نصف إجمالي عدد العاملين في القطاع الخاص وتنتج أكثر من (50%)من الناتج المحلي الخاص غير الزراعي [1]

وساعدت وكالة ((الأس بي ايه)) أيضاً في تحويل الكثير من الأيدي العاملة من النشاط الزراعي والصناعي الى قطاع التجارة والخدمات , إذ تزداد فرص تأسيس مشاريع صغيرة فضلاً عن طرح فرص عمل لأستيعاب المسرحين من المشاريع الكبرى [2]

ويعد (شوماخر) مؤلف كتاب (الصغير هو الأجمل) ((small is beautiful)) المنشور عام 1973 . أول من رسخ فكرة وأهمية المشاريع الصغيرة والتي تتلاءم مع فكرة ونوعية الحياة والمحافظة على البيئة, كما ظهرت في تلك المدة وفي ظل هذا المناخ العديد من المساهمات الأيجابية التي تقدمها المشاريع الصغيرة في الأقتصاد الأمريكي .

فعلى سبيل المثال تشكل المشاريع الصغيرة نسبة (99.7%) من إجمالي المشاريع العاملة من الأقتصاد الأمريكي , وتسهم في توفير ما نسبته (53.7%) من إجمالي العمالة [3] إذ إن المشاريع الصغيرة لوحدها تشغل مايقارب (49.2%)من مجموع العمالة في القطاع الخاص .

وتصدر سلع تشكل مايقارب(33%) من مجموع السلع والبضائع المصدرة , ويعمل بهذه المشاريع مايقارب (46%) من مجموع العمالة في المشاريع ذات التقنية

1- وثيقة الكترونية :مقدمة عن الإدارة الأمريكية المعنية بالشركات الصغيرة على الموقع الكتروني www.sba.gov/ombuds

2- معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن www.siiyonline.org

3- يوسف القريشي ، (سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر . 2005 ص23 .

العالية [1] وتشكل المشاريع الصغيرة مايقارب (64%) من صافي فرص العمل الجديدة التي تم إنشاؤها بين عامي (1993– 2011) , أو (11,8 مليون من 18.5 مليون) صافي الوظائف الجديدة منذ الركود الأخيرة من منتصف 2009 الى عام 2011, والمشاريع الصغيرة تقود أكبر فرص توظيف إذ شكلت مايقارب (67%) من صافي فرص العمل الجديدة [2] .

كما إن المشاريع الصغيرة فضلاً عن كونها أكثر مرونة في الأستجابة للتغيرات التي تطرأ على ظروف السوق من المشاريع الكبيرة وقادرة على أبتكار منتجات وخدمات تطرح في السوق بشكل سريع جداً مقارنة مع المشاريع الكبيرة , ولقد اثبت إن تطور الأقتصاد في الولايات المتحدة يعود بشكل كبير الى جهود المشاريع الصغيرة ذات التقنية العالية . وأن معظم المشاريع الكبرى الموجودة في الوقت الحاضر بما في ذلك المشمول في قائمة "فورتشين" التي تضم اكبر (500) مشروع صناعي , كانت عبارة عن مشاريع صغيرة الحجم في الأصل .

الجدول (5)

(المقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة مع المشاريع الكبيرة_أمريكا)

الأرقام لسنة – 2007

المشاريع الكبيرة	المشاريع الصغيرة والمتوسطة	المؤشرات
%15	%22	الصادرات كنسبة من مجموع عائد المشاريع
%88	%90	تغيير نمو عائدات الصادرات (2002-2007)
%25	%64	التغيير في نمو إجمالي الإيرادات (2002-2007)
%23	%27	نمو المبيعات والإيرادات من المشاريع في الخارج والداخل (متعددة الجنسيات) من عام (2004-2007)
%14	%20	نسبة نمو المشاريع الأمريكية في داخل والخارج (004- 2007)

Source: small and medium sized enterprises. Characteristics and performance :united states international trade commission investigation no.332-510 usitc publication 4189.november 2010.p13

1-Bureau of labor statistics ,bed .for the tatest. employment statistics ,see advocacy's http://www.sba.gov/advocacy/1087/ quarterly. reports

2- small business, census. bureau, susb , cps ,international trade administration , bureau labor. Statistics , bed, advocacy-funded research ,UAS. Gap: up. date 2002-2010 www.sba.gov/advocacy/7540/42371

ثانياً –التجربة الفرنسية

تعد التجربة الفرنسية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة من أقدم التجارب في أوربا, كذلك في إقامة حاضنات الأعمال والتي تعود الى منتصف الثمانينيات , وهناك أكثر من (200) حاضنة تعمل ألان في مختلف المدن الفرنسية لدعم المشاريع في مختلف المجالات ، وكان لهذه المشاريع الدور الأهم في نهضة الصناعة والتجارة الفرنسية على المستويين الداخلي والخارجي ومن الملاحظ إن أغلب الحاضنات الفرنسية أهتمت بالدعم التكنولوجي للمشاريع إيمانا منها إن هذا الطريق هو الذي يقود المشاريع الى النجاح في المنافسة وفي البقاء والتطور . وقد تم إقامة مؤسسة مركزية من أجل تنظيم نشاط هذه الحاضنات سنة 2001, بأسم الجمعية الفرنسية للحاضنات (France incubation) . وقد قامت هذه الجمعية بوضع تصنيف جديد لعدة أنواع من التخصصات التكنولوجية وهي :-

- العلوم البيولوجية :تطبيقات التكنولوجيا الحيوية ،الصحة ،الصناعة الغذائية .الخ
- تكنولوجيا المعلومات والأتصال: البرمجيات ،علم الشبكات ،الأتصالات....الخ
- العلوم الإنسانية والأجتماعية : العلم والثقافة .

وتم بالتالي تقسيم الحاضنات التكنولوجية التي تدعم وتحتضن المشاريع تبعاً لهذا التصنيف ، وبشكل يسمح بوجود البنية الأساسية لكل قطاع "تكنولوجي " في الحاضنة وذلك على أن تكون الحاضنة سواء ذات تخصص واحد فقط أوتجمع عدة تخصصات تكنولوجية ، وقد قامت الجمعية الفرنسية للحاضنات بتسجيل العلامة التجارية (incubator) وذلك من أجل إستخدام مصطلح الحاضنة وفقاً لوجود عدد من الشروط والمعايير التي يجب أن تتوافر في هذا المشروع كي يتمكن من إطلاق مسمى (حاضنة مشاريع) [1], ومن ثم يتمكن من الحصول على الدعم المالي المطلوب ويمكن أن يسمى مركز دعم المشاريع الصغيرة , أو مركزاً تكنولوجياً أو غير ذلك ، فضلاً عن عدد الحاضنات الفرنسية العاملة كما إن هناك (30) حاضنة تكنولوجية جديدة تتبع وزارة البحث العلمي الفرنسية .

1- www.4eqt..com/vb/thread5920.html

وقد وضع المشرع الفرنسي شروط لحاضنات الأعمال وكما يأتي[1] :-

- يطلق مصطلح حاضنة (incubator) على مراكز الأحتضان التي توفر الدعم الفني والإداري والتمويل لتشجيع إقامة مشاريع صغيرة جديدة ، بمعنى إن هذا النوع من الحاضنات لا تقدم الموقع أو الوحدات التي يمكن بدء المشروع فيها . ومن ثم فأن هذا النوع من الحاضنات يركز على إحتضان أصحاب الأفكار التكنولوجية وتوفير السبل لدخولهم في شراكة للحصول على مدخلات البحث من معامل وأبحاث وأدوات من أجل الوصول الى وضع منتج قابل للتسوق والبيع ، وتعد هذه الحاضنات أولى مراحل إحتضان المشاريع الجديدة التي تنتهي عادة بإنتاج العينات الأولى للمشروع .
- تطلق لفظة (حاضنة) على المراكز التي توفر مجموعة من الخدمات الفنية والإدارية والمالية المتخصصة التي تم ذكرها من قبل ، فضلاً عن توفير الوحدات أو الموقع الذي يتم إقامة المشروع فيه ، وعادة ما يتم الألتحاق بهذا النوع من الحاضنات بعد مرور المشروع والتخرج من النوع الأول من الأحتضان إلا إن هناك العديد من المشاريع ((متوسطة التكنولوجية)) التي تستطيع الألتحاق مباشرةً بهذه الحاضنات دون المرور بالنوع الأول .

وتنقسم بشكل عام هذه الحاضنات الى نوعين تبعاً لنوع الأنشطة التي تمارس بداخلها :

أ- حاضنات تلتحق بها مشاريع في قطاع الخدمات (territories):وهي حاضنات توفروحدات ومكاتب وبعض التجهيزات المكتبية وشبكات الحاسب الآلي وشبكات الأعمال .

1- الأكاديمية العربية البريطانية لتعليم العالي على الموقع :
www.abahe.co.uk/small-project-management-enc .

ب- حاضنات تلتحق بها مشاريع تصنيعية (industries):وهي حاضنات توفر عدداً من المعامل والورش المتخصصة ، وبعض الخدمات التي تهدف الى مساعدة بعض الصناعات في مجالات محددة .

ج- إختلاف آخر عن الحاضنات في بعض الدول الصناعية ، هو إن الحاضنة الواحدة في فرنسا قد تمتلك أكثر من موقع " multi-sites " وكمثال على ذلك نذكر حاضنة (incubator emergys)، وتمتلك ستة مواقع مختلفة داخل حدائق تكنولوجية وجامعات في مدينة (Rennes)الفرنسية .

والشكل الآتي يوضح إحتضان المشاريع الصغيرة تبعاً لنموذج الجمعية الفرنسية للحاضنات من فكرة الى إقامة المشروع :-

شكل (8) إ حتضان المشاريع الصغيرة – ا لجمعية ا لفرنسية للحاضنات

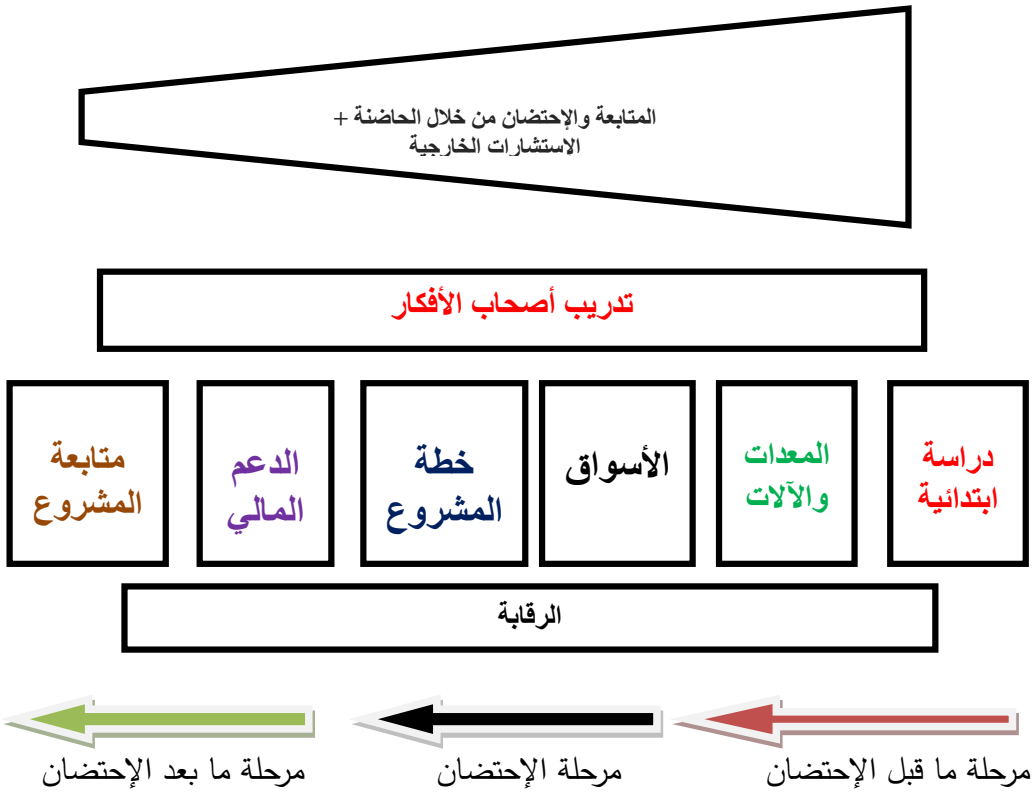

المصدر : د.خالد رجم , د.دادن عبد الغني (حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) . المؤتمر العلمي الدولي يومي 18,19 من أبريل 2012,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر,ص9.

خصائص التجربة الفرنسية في مجال حاضنات الأعمال [1]

1-جميع الحاضنات الفرنسية تقدم خدماتها للمشاريع الملتحقة بها وغير الملتحقة دون تميز .

2-هناك عدد من مراكز الأعمال التي يطلق عليها لقب حاضنة (incubator) وتمثل نموذجاً للحاضنات المفتوحة , وتقع داخل مقر غرفة التجارة والصناعة.

3-معظم الحاضنات التكنولوجية توفر الخدمات المالية ورؤوس الأموال لإحتضان الأبتكارات والأختراعات .

4-الغالبية العظمى من هذه الحاضنات تتبع الإدارات المحلية ووزارة البحث العلمي ، وتأخذ شكلاً قانونياً موحداً تحت تسمية(جمعية أهلية لا تهدف للربح)

5-تتوزع الحاضنات في معظم المدن الفرنسية وتستند الإقامة داخلها الى تعاقدات إيجارية ذات قيمة إيجار مخفضة ولمدة لا تزيد عن (23) شهراً فقط .

وهناك عدة أنواع لحاضنات الأعمال في فرنسا .

1-حاضنات تكنولوجية متخصصة في مجالات صناعة الدواء والمنتجات الجديدة التي تعتمد على الطبيعة .

2-حاضنات زراعية لتنمية المحاصيل الزراعية .

3-حاضنات الأشجار والزهور والغابات .

4-حاضنات الصناعات والمشاريع البيئية

5-حاضنات أعمال تتبع الكليات والمدارس الهندسية والتجارية .

وتعد البرامج التنموية الفرنسية من أقدم البرامج في أوربا في مجال دعم المشاريع الصغيرة . إذ أنشأت الحكومة الفرنسية سنة 1976 برنامجاً لتنمية المشاريع الصغيرة تحت شعار " العاطلون ينشؤون مؤسساتهم " The unemployed their institutions " والذي تم دعمه من خلال ما يسمى بمساعدة العاطلين المنشئين لمؤسساتهم وقد حقق البرنامج نتائج باهرة إذ بلغت المشاريع

1- د.خالد رجم , د.دادن عبد الغني (حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) . المؤتمر العلمي الدولي يومي 18,19 من أبريل 2012,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر ،ص8 .

مايقارب (183000) مشروع سنة 1994 وأرتفع العدد عام 2000 الى (360,000) مشروع أي بزيادة قدرها (177000) مشروع جديد الأمر الذي أدى الى مساهمة هذه المشاريع بنسبة تقدر بمايقارب (73%)في توفير فرص العمل وأكثر من (60%) في القيمة المضافة .[1]

وفي منتصف الثمانينيات قامت السلطات الفرنسية بوضع عدة إجراءات جبائية تهدف الى إتاحة مناخ ملائم لنشاط المشاريع الصغيرة من بينها :-

1-الإعفاء الجزئي أو الكلي من الضرائب على الأرباح للمشاريع الجديدة .

2- تخفيض الضرائب المسجلة على المشاريع في حالة مشاركتها في تكوين مشاريع جديدة .

3- تخفيض رسوم التسجيل في حالة تكوين أو إعادة إحياء مشاريع تراثية أو حرفية قد إندثرت .

4- الإعانات تكون غير خاضعة للضرائب ولاسيما بفروع المشاريع في الخارج .

أما في مجال الإعلام فيعمل المركز الجهوي للإبداع والتحويل التكنولوجي critt المعتمد من قبل الدولة بالتعاون مع الجمعية الجهوية للإعلام العلمي ARiST وجمعية التنمية والبحث ader بالتكفل بالمشاريع الصغيرة من ناحية الإعلام والتوجيه وأستفادة هذه المشاريع من التحويلات التكنولوجية كما توجد في فرنسا عدة تنظيمات تعمل لصالح قطاع المشاريع الصغيرة والتي تم إنشاؤها من طرف السلطات العمومية نذكر منها :-

- الوكالة الوطنية للتقييم والبحث باريس ANVAR
- الوكالة الوطنية لإنشاء المشاريع باريس ANCE

وتقوم الوكالة الوطنية للتقييم والبحث ANVAR وهي عبارة عن تنظيم معتمد من طرف وزارة الصناعة والبحث ، بترقية المشاريع الصغيرة عبر:-

أ- منح القروض بشكل ميسر ولاسيما فيما يتعلق بالضمانات .

ب- تقديم معلومات عن دراسة السوق وكذلك الأستشارات فيما يتعلق بالإنتاج .

---

1. حجاوي أحمد (إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان السنة الجامعية 2010-2011,ص22 .

ج- نشر دراسات عن المشاريع الصغيرة التقنية لمختلف الصناعات .

د- دعم المشاريع التجارية الصغيرة ولاسيما المبدعة .

أما الوكالة الوطنية لإنشاء المشاريع ANCE ,فتقوم بحملات تعبوية إتجاه المشاريع الصغيرة بهدف التحفيز على تجسيد مشاريعهم ومساعدتها على المستوى الجبائي والمالي والإداري . كما تقوم غرفة التجارة والصناعة بإدارة بعض المناطق الصناعية وتقديم الخدمات ومن هذه الخدمات تقديم إستشارات للمشاريع الحديثة النشأة في حين تتكفل الدولة بعمليات الدعم المباشر لهذه الغرفة .

وقبل تأسيس الإتحاد الأوربي كانت فرنسا تعرف المشاريع الصغيرة إستناداً الى قانون صادر عام 1959, بأنها كل المشاريع التي توظف أقل من (500)عامل ورأس مالها لا يتجاوز مليون فرنك فرنسي ، أما بعد إنضمامها للأتحاد الأوربي فإنها تبنت تعريفاً آخر وهو إن المشاريع الصغيرة تكون مرتبطة بالداخل أي ضمن إطار الأسواق الداخلية ويكون عملائها أغلب المواطنين عموماً (فقراء وأغنياء) وأن التكنولوجيا المستخدمة في هذه المشاريع تكون متواضعة على عكس المشاريع الكبيرة [1]

وتفرق فرنسا بين المشاريع الصغيرة الصناعية والخدمية من حيث حجم العمالة ولدينا الجدول الآَتي الذي يبين تعريف المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب عدد العمالة في فرنسا .

جدول (6)(المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرنسا حسب معيار عدد العمالة)

صنف المشاريع	حرفية	صغيرة	متوسطة
مشاريع صناعية	9 – 0	49 - 10	499 – 50
مشاريع خدمية	4 - 0	19 - 5	199 - 20

Source: quelle vision pourles pme/pmi. www.maroc2020.ma/etudes,05/01/2004

1. Sylvain breuzard , reconnaiterl , importanced espme pour mieuxstimuler leur.deve lop pent. www.cid.net/mediat/rapports/pme/pdf/5-12/2004.p1

ويمثل قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة مكانة مهمة في الأقتصاد الفرنسي إذ تمثل (99.9%) من مجموع المشاريع بفرنسا وتحقق من القيمة المضافة مايقارب(76%) ،مقابل (24%) للمشاريع الكبرى سنة 2004,وأن نسبة العمالة الموظفة الى إجمالي العمالة في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرنسا بلغت (69%)ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مايقارب (61.8%).[1]

وكما هو موضح في الجدول الآتي :-

جدول (7)- (نسبة اليد العاملة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة-مقارنة بين فرنسا وأمريكا) لسنة 2002

البلدان	نسبة اليد العاملة المستغلة في المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي اليد العاملة%	نسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من إجمالي المشاريع الاقتصادية%
فرنسا	69	99.9
أمريكا	53.7	99.7

المصدر:
عبد الحق بوقفة (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل) الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 5 - 6 /2013/5, ص11

1. عبد العزيز مخيمر (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية)الطبعة الأولى ,المنظمة العربية للتنمية ألإدارية, القاهرة , 2000,ص2

ثالثاً: تجربة الصين

إن بدايات تطبيق التجربة في الصين كانت مع عام 1988 وهدفها الأساس دعم المشاريع الصغيرة , وفي السنة نفسها وتعزيزاً لأهمية الحاضنات ورغبة الحكومة الصينية من نقلها الى الواقع , تبنت وزارة العلوم والتكنولوجيا برنامجاً أسمته (تورش)*. وكان لهذا البرنامج دوراً مهماً في التنمية الأقتصادية في الصين ، وفي إقامة السوق الأشتراكي , وكذلك في تعزيز مراكز الأبتكار والبحث . ومن المهام التي قام بها هذا البرنامج هو أستثمار أكثر من (150) مليون دولار في غضون (12) سنة , وعليه تم فتح (127)حاضنة وبمعدل حاضنة لكل شهرين . ولدت هذه الحاضنات الكثير من فرص العمل والتي تجاوزت (8940) الف فرصة ، أما الأرباح التي حققها البرنامج من متوسط المبيعات البالغة (9.5)مليون كانت تقدر (625) ألف دولار. [1]

وعلى الرغم من حداثة التجربة إلا إنها حققت نتائج ملموسة على مستوى الصناعة إذ أكدت الإحصاإت إن هناك ما يزيد عن (75)حاضنة في الصين إستطاعت أن تحتضن مشاريع صغيرة تقدر بنحو (200)مشروع . وتخرج منها مايقارب (50) مشروعاً تكنولوجياً وكانت تتركز في مدينة تيانجين ، إذ حققت هذه المشاريع مبيعات قدرت بنحو (8.8)مليون دولار وذلك عام 1993.[2]

وفي عام 2000 وصل عدد الحاضنات بموجب برنامج تورش (110) حاضنات إذ إستطاعت هذه الحاضنات أن تحتضن (5151)مشروعاً ، تخرج منها(1785) وبعد تخرجها تمكنت من تخطي عقبات مرحلة الأنطلاق والوقوف على

*(تورش):مدينة من مدن الصين طبقت برنامج لتعزيزمراكز الإبتكار والإحتضان للمشاريع العلمية والتكنلوجية وعلى أساسها سمي البرنامج تورش

1- دانيل لوريس ، اوريس دي كيرار ، التنين الأكبر ،الصين في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة شوقي جلال ,مركز الأهرام للترجمة والنشر,مصر,1997 ،ص415,

2- William Davidson institute fellows Sara Feinstein Edmund male sky, Vietnam business ,business incubator feasibility study national economics, university assistance and survey project team report, august 13, 1999,p25

قدميها في تحقيق دورها التنموي ،حققت هذه المشاريع إيراداً سنوياً قدر بـ (2.6) مليار دولار . وأصبح عدد الحاضنات في عام 2006 مايقارب (200)حاضنة .

وهناك عدة أنواع لحاضنات الأعمال الموجودة في الصين ومن أهم هذه الحاضنات هي [1] :

أ-حاضنات الأعمال ذات الأغراض الخاصة

وتتخصص كل حاضنة من الحاضنات بمجال معين وتشمل حاضنات دعم التصدير وهي من أبرز الأنواع في الصين وظيفتها الأساسية دعم الشركات التي تنتج سلعاً معدة لتصدير ،وحاضنات التخصص التكنولوجية ،كالتكنولوجيا الإحيائية وتكنولوجيا المعلومات والبيئة والفضاء والحاسوب والبرمجيات .

ب-حاضنات الأعمال الدولية

وهدف هذا النوع من الحاضنات هو جذب المستثمرين الأجانب بهدف إنشاء مشاريعهم داخل الصين وكذلك تستخدم في دعم دمج المشاريع الأجنبية مع مثيلاتها الصينية التي تريد التعاون في مجالات التدريب ورفع قدرة العاملين ونقل التكنولوجيا.

ج- حاضنات الأعمال التكنولوجية المرتبطة بمؤسسات كبيرة : وتلجأ الصين الى إقامة هذا النوع من الحاضنات من أجل تطوير سلع وخدمات محددة تحتاجها المشاريع الكبيرة،وتشمل حاضنات الجامعات وحاضنات مواقع الباحثين الصناعيين ،وتتركز هذه الحاضنات في مدينة شنغهاي وبكين . تستوعب الخريجين والمؤهلين علمياً وفنياً، وترويج نتائج أبحاث الطلبة المتدربين مع السعي الى تسويقها .

د- حاضنات أعمال النساء

1-Rust am, lalkaka and jack bishop ,op ,cit,2000, p99.

أقيمت هذه الحاضنات في مدينة تيانيجين تهدف الى تعزيز أشتراك النساء في المشاريع الصغيرة بهدف تخفيض نسبة البطالة والفقر وأن هذا النوع من الحاضنات يكون مدعوماً من قبل الحكومة وبرنامج الأمم المتحدة للإنماء لأن الهدف الرئيس من بناء هذه الحاضنات يتمثل بتشغيل النساء المسرحات من وظائفهن , إذ تقدر نسبة النساء العاطلات عن العمل في تيانيجين بمايقارب (60%) من إجمالي عدد النساء في سن العمل .

ولقد حققت التجربة الصينية في إقامة حاضنات الأعمال نجاحات كبيرة في دعم وتعزيز النمو الاقتصادي الصيني , ويمكن إجمال الأهمية الأقتصادية والأجتماعية لحاضنات الأعمال في الأقتصاد الصيني من خلال النقاط الآتية[1] :

1- ساهم برنامج حاضنات الأعمال في تنشيط القطاع الخاص وتنمية حب العمل الحر والرغبة في إقامة مشاريع خاصة ، وبذلك فهي ساهمت في خفض معدل البطالة والحد من اثارها .

2- دعم وتطوير المشاريع الصغيرة ومساهمتها في إنجاح وتخطي مرحلة الأنطلاق إذ سعت الحاضنات الى أحتضان أعداد كبيرة من المشاريع الصغيرة ودعمها بالكادر الفني والإداري وتوفير الخدمات الضرورية والمستلزمات الفنية اللازمة من المعدات وصيانتها وتوفير قطع الغيار وغيرها فضلاً عن أن الحاضنات تضع خطة عمل تفصيلية لكل مرحلة من مراحل الأنطلاق كتحديد الخبرات والمواد الخام اللازمة كمدخلات ومصادر الحصول عليها بعد ما توفر المكان

---

1. انظر
- زايدي عبد السلام وآخرون (حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة) – عرض تجارب – ماليزيا- الصين – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية , جامعة العربي ، الجزائر 2011، ص، ص،35-36 .
- عاطف البشراوي إبراهيم (مصدر سابق) ص92 .
-rustam lalkaka, assessing the performance and sustainabilityof technology business incubators, new economy & entrepreneurial business creation in mediterranean countries, international centre for science & high technology, international centre for theoretical physics, third world academy of sciences, trieste, italy. 4 – 6 december 2000,p17 .pdf.

والموقع الملائم للمشروع المحتضن ثم تقوم بتنفيذ خطة العمل للمشروع الصغير .

3- توظيف نتائج التكنولوجيا الجديدة هو دور بارز لحاضنات الأعمال إذ أستطاعت أن توظف نتائج التكنولوجيا العالية جداً مما مكن الصين من إنتاج سلع بمواصفات عالية ,مما أتاح لها تعزيز قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية .

4- ساهمت حاضنات الأعمال بسد الفجوة بين الأبحاث الممولة من جانب الدول والأبحاث التي يمولها القطاع الخاص . ونجحت في التطور والتعلم من الأخطاء , والجمع بين الحاضنات الأجتماعية التي تتميز بالتسامح والنظرة الأجتماعية للأعمال , وحاضنات الأعمال التي تدار تبعاً لقواعد العرض والطلب والمنافسة .

ومن اللافت للنظر وجود عدد كبير من هذه الحاضنات في مختلف المقاطعات الصينية . حيث لا توجد دولة في العالم الثالث أستطاعت الألتزام بإقامة هذا العدد من الحاضنات (465) حاضنة في هذه المدة الصغيرة من الزمن (12سنة فقط) واستطاعت توفير الأستثمارات المطلوبة (مايقارب 150مليون دولار أمريكي)[1] . كما أن الحاضنات الصينية أستطاعت إحداث تغييراً ثقافياً كبيراً وتأهيل عدداً كبيراً من مديري الحاضنات لمواكب هذا العدد الكبير من المشاريع إذ قام هؤلاء المديرون بحضور عدد من الندوات والمؤتمرات في الخارج والخروج برؤية واضحة لطبيعة أنشطة الحاضنات .

وتشير الإحصاإت الى أن هذا البرنامج (torch)، قد أدى الى إنشاء (54) حديقة تكنولوجية خلال التسعينيات ونجح في إقامة (465) حاضنة أغلبها حاضنات تكنولوجية , مما حقق للصين المركز الثاني في العالم في عدد الحاضنات بعد الولايات المتحدة ، ووصل عدد المشاريع الى (20796) مشروعاً تنتج منتجات عالية التكنولوجيا , يعمل بها مايقارب (2.51) مليون شخص أغلبهم ذو مؤهلات عالية , وبلغ مجموع دخل هذه المشاريع مايقارب (115) مليار دولار

1- طواهرية الشيخ (مصدرسابق),ص5 .

أمريكي ، نتج عنها مبلغ (1.3) مليار دولار من الضرائب [1] وتميزت القاعدة الصناعية في الصين بسيادة المشاريع الصناعية الصغيرة ، وهنا يظهر دور الدولة البارز في دعم حاضنات الأعمال والذي يكون دورها الأساسي هو دعم وتنمية المشاريع الصغيرة , وهذا يعزز دور الدولة في دعم هذه المشاريع ويضمن نجاحها.

يوضع الجدول ادناه دور الدولة في دعم الحاضنات وتمويلها من خلال إقامة برنامج تمويل بناء الحاضنة بتخصيص مبالغ تستثمر في إعداد دراسة الجدوى للمشروع ووضع الخطة اللازمة للعمل والتنفيذ ، يخصص البرنامج مبالغ لشراء الآلات والمعدات اللازمة لعمل الحاضنة وما يتطلبه من صيانة وتصليح ، وتدريب العاملين في المشروع وتقديم إعانات للعمل فالدولة لها دور مهم في خلق بيئة تساعد الحاضنة على أستمرارها في النجاح بدعم المشاريع الصغيرة كما خصصت الدولة مبالغ لتطوير المباني والمكاتب وأماكن العمل التابعة للحاضنات في المدن التي أقيمت فيها تلك الحاضنات :-

جدول (8)

- حجم الاستثمار في برنامج إقامة حاضنة في عدد من المدن الصينية - (بآلاف الدولارات)

اسم المدينة	دراسة الجدوى	خطة عمل	الشراء	بناء وتسهيلات	تصليح	معدات	كادر تدريبي	إعانة العمل
واهات	2000	38	20000	15	494	14	155	28
تيانجين	3000	-	27000	762000	185000	5000	15000	65000
هاربن	2000	-	35	-	5000	62	-	77
شنغهاي	-	-	30000	-	25000	5000	200000	30000
جيانك	-	-	-	-	5000	5000	5000	10000

Source: rust am lakaka , jack bishop ,business incubator in economic nations ,development . an initial assessment in industrializing countries, united development program ,NewYork,1996.p93

1- زايدي عبد السلام وآخرون (مصدر سابق) ،ص33 .

لقد عانت الصين كغيرها من بلدان العالم الثالث من القهر والتخلف بسبب الأستعمار الغربي وظلت في حالة من الثبات الحضاري على مدى ثلاثة قرون الى أن أنتصرت ثورة الشعب الصيني عام 1949 بقيادة ماوتسي تونغ ومنذ ذلك الحين بدأت الصين أولى خطواتها على طريق النهوض ونفض غبار التخلف .

وفي زمن قياسي أستطاعت تحقيق أنجازات عظيمة في حركة التنمية والتحول الأقتصادي ومنذ عام 1990 حققت الصين معدلات نمو فاقت كل التوقعات بلغت أعلى معدل لها عام 1993 فيما قفز معدل النمو الأقتصادي فيما الى (13%) ، بعد ما كانت حتى منتصف القرن العشرين كياناً هزيلاً ضعيفاً يعاني من تفشي الجهل والفقر ونقص التقنية وضعف الهوية القومية والهزيمة النفسية وسيادة القوى الأجنبية إذ بلغت نسبة الأمية عام 1949مايقارب (80%) من السكان وهو عامل قوى كان يكفي لتحطيم كيان أي دولة ولكنها خلال ربع قرن إنتقلت مرة أخرى في تاريخها الذي يعود لأكثر من (5000)سنة لتصبح قوة عظمى تنافس الولايات المتحدة الأمريكية على سيادة العالم . وتعد اليوم من أهم البلدان في العالم اقتصادياً وسكانياً وكذلك سياسياً حتى أصبحت عملاقاً تجارياً يحتل مركز متقدماً على المستوى العالمي ونجحت المنتجات الصينية التي تتميز بمستوى جودة معقول ، وسعر منخفض في غزو كثير من الأسواق العالمية التي تشتد بها المنافسة مثل السوق الأمريكي وسوق الأتحاد الأوربي إذ أدت المنافسة مع المنتجات الصينية بهما الى إغلاق عدد من المصانع الأمريكية والأوربية في عدد من القطاعات وأبرزها قطاع صناعة المنسوجات .

وأستطاعت الصين أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً , والذي يبلغ (1,5) مليار نسمة[1]، من خلال المشاريع الصغيرة من ثم تحولت المنازل الى ورش عمل صغيرة , فتجربة الصين فريدة من نوعها أستطاعت تشغيل أعداد هائلة من السكان , وفق خطط ذكية ، وهذه النهضة قد حققت بفضل الإجراءات التي أتخذتها الدولة لدعم المشاريع الصغيرة .

1- عبد الرزاق خشبة (تجربة الصين الاقتصادية وكيف نستفيد منها)بحث منشور,على الموقع التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179557

ومن هذه الإجراءات:- [1]

1-تشجيع الأستثمارات الأجنبية فضلاً عن زيادة معدلات الأستثمارات المحلية في قطاع المشاريع الصغيرة فقد وافقت الصين عام 1999 على (315) ألف مشروع إستثماري أجنبي بقيمة تعاقدية قدرها (600) مليار دولار وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للأستثمارات في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية .

2-جعل القاعدة الصناعية الصينية تمتاز بسيادة المشاريع الصغيرة وذلك لسهولة أنتشارها في مختلف مناطق الصين ولقلة تكاليفها والدعم الذي تقدمه الحكومة الصينية من توظيف خبراء وفنيين وأستشاريين لتقديم المشورة والمساعدة لهذه المشاريع .

3-تخصيص مبالغ تستثمر لإعداد دراسة الجدوى الأقتصادية للمشاريع الصغيرة من قبل الحكومة الصينية في مختلف المجالات .

4-القيام بتخفيضات ضريبية ضخمة على إقامة المشاريع الصغيرة .

5-السماح للمشاريع الصغيرة بأستخدام علامات تجارية معروفة دون ملاحقة قانونية .

6-قيام الملحقيات التجارية في الخارج بالترويج للسلع والبضائع الصينية وعقد صفقات تجارية لتشجيع الصادرات .

7-تذليل العقبات والقوانين أمام إقامة وتطوير المشاريع الصغيرة .

ومنذ الإصلاح والأنفتاح تطورت المشاريع الصغيرة بسرعة كبيرة وتزايدت مكانتهم في التنمية الأقتصادية والأجتماعية الوطنية باستمرار, وفي الوقت الراهن تلعب دوراً مهماً . إذ تمكن الأقتصاد الصيني في الثلاثين عاماً الماضية من تحقيق نمو إقتصادي مضطرداً وأستطاع التحول من المركزية المحلية ليصبح أكثر إنفتاحاً على العالم ويعتمد على التجارة الدولية . فعند نهاية عام 2007 بلغ حجم الأستثمارات الأجنبية في الصين (84) مليار دولار في حين بلغت الإستثمارات

1- د.نبيل جعفر عبد الرضا (الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح)مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة المجلد (4) العدد (14) , 2004، ص43 .

الصينية في الخارج (811) مليار دولار. والأقتصاد الصيني هو ثاني أكبر أقتصاد بالعالم بعد الأقتصاد الأمريكي بناتج محلي إجمالي يقدر بـ(8.8) تريليون دولار في عام 2009 .

وتعد الصين بذلك أكبر وأسرع أقتصاد نام في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى ألـ(10%)[1] ، لذا فان التجربة الصينية من التجارب الواعدة والداخلة الى المجال الأقتصادي العالمي بقوة إذ تشير الإحصاءات الى وجود (5.8)مليون شركة ومصنع في الصين (99%) منها تعد مشاريع صغيرة ومتوسطة وتسهم تلك المشاريع بـ(60%) من إجمالي الناتج الصناعي ويعمل بها (57%)من العمالة .[2]

و يمثل الجدول ادناه خلاصة لمساهمة المشاريع الصغير والمتوسطة في بعض المتغيرات الأقتصادية لبلدان العينة ضمن هذا المبحث :-

جدول (9)

(مساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في دول العينة في بعض المتغيرات الأقتصادية)

البلدان	نسبة العمالة من إجمالي العمالة	من إجمالي القيمة المضافة	من إجمالي الصادرات	المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي	النسبة من إجمال المشاريع في الاقتصاد
فرنسا	%69	%55	%44	%61.8	%99
أمريكا	%53.7	—	%25	%48	%99.7
الصين	%84.3	—	%60	—	%99.9

المصدر :- الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :

1. تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ((المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل))، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة – جمهورية مصر 22/مايو/أيار – 2011,ص 34 .
2. ملخص كتاب ((حاضنات الأعمال)) منشورات (ايسوسكو مايو 2006)SESCO
3. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , مشروع تقرير :من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر ,2002, ص110

1. اقتصاد جمهورية الصين الشعبية / http://ar.wikipedia.org/wiki
2. احمد سمير (المشروعات الصغيرة) فترة حضانة للمشرعات الكبيرة صحيفة الأهرام الرقمية على الموقع : http://digital.ahram.org.erg.eg/articles.aspx?serial=102024&eid=43

وفي ختام هذا المبحث الذي تضمن تجارب بلدان متقدمة في مجال المشاريع الصغيرة ، يمكن أن نورد الشكل البياني الآتي الذي يوضح عدد براءات الأختراع المسلمة فعلاً في أهم خمسة مكاتب لبراءات الأختراع في العالم , وهي مكتب الولايات المتحدة واليابان وكوريا الجنوبية والصين والإتحاد الأوربي , إذ تسهم هذه المكاتب بما يزيد عن (70%) من إجمالي براءات الأختراع في العالم , ويكون للمشاريع الصغيرة دور واضح في تطبيق نتائج هذه البراءات ونشر التكنولوجيا في مجالات واسعة من الأنشطة الأقتصادية :-

شكل (9)

((عدد براءات الأختراع المسلمة فعلاً في العالم خلال سنتي 2000 و2006))

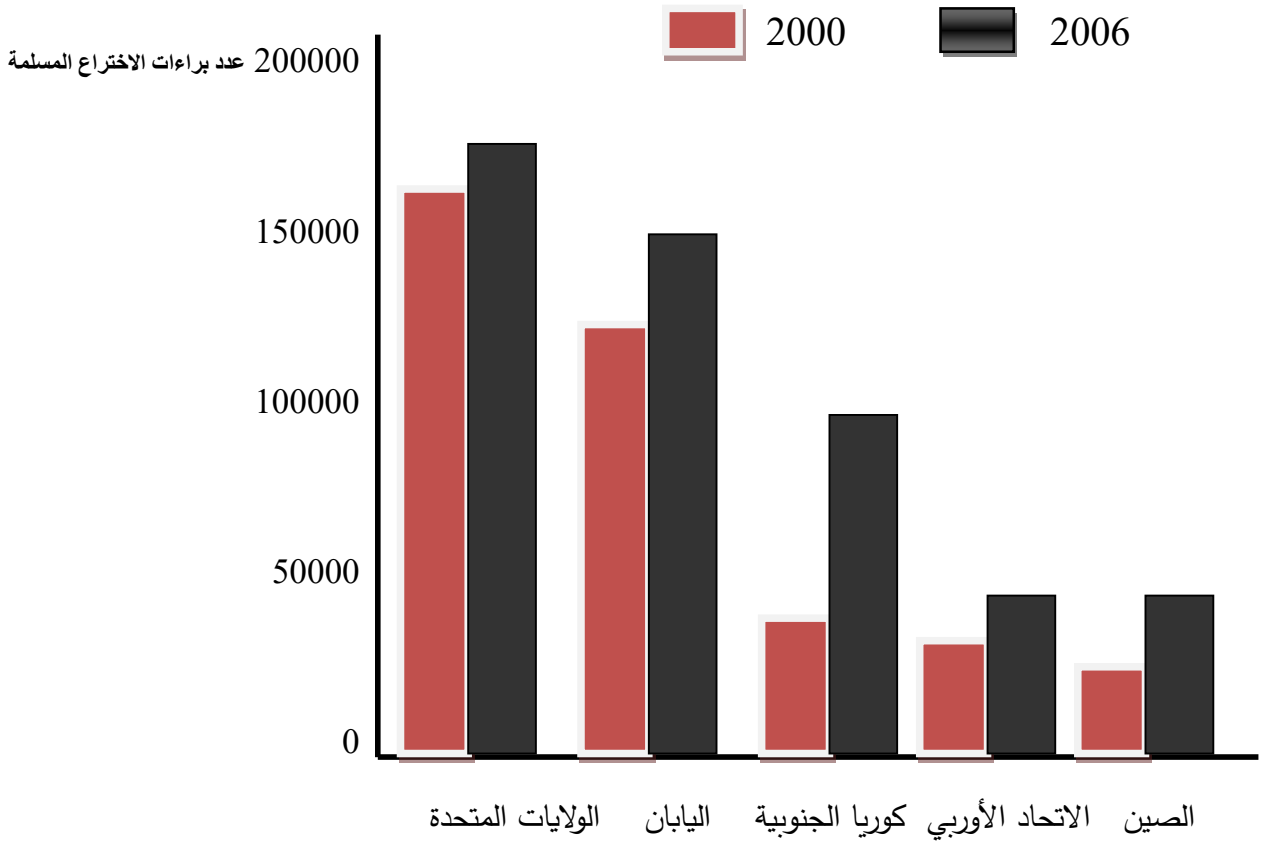

المصدر : رحماني أسماء (دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة .(AMP MECA-IND) , مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير فرع تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , جامعة محمد بوقره بومرادس , الجزائر ,السنة الجامعية 2008-2009 , ص80 .

من الشكل يتبين إن هناك زيادة في عدد براءات الأختراع المسلمة من مكاتب براءات الأختراع الخمسة , إذ تقدر هذه الزيادة بـ(6.3%) ، كما يمكن ملاحظة إن الولايات المتحدة الأمريكية تتربع على عرش البراءات إذ وصل عدد براءات الأختراع فيها لوحدها سنة 2006 (175000) براءة أختراع ثم تليها اليابان بما يقارب (150000) براءة أختراع ثم جمهورية كوريا (الجنوبية) بـ(125000) براءة أختراع ويتقارب عدد براءات في كل من الصين والأتحاد الأوربي .

المبحث الثالث

بعض التجارب العربية في مجال حاضنات الأعمال ودورها في تنمية المشاريع الصغيرة

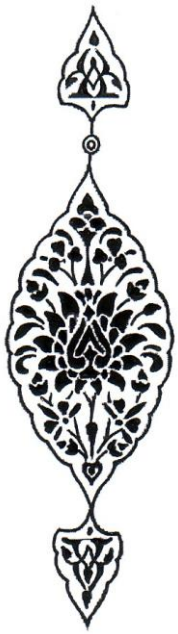

أولاً : التجربة المصرية

ثانياً : التجربة الجزائرية

ثالثاً: التجربة السعودية

المبحث الثالث

أولاً : التجربة المصرية

بدأت التجربة المصرية في يوليو عام 1995 بإقامة الجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مركزية تقوم بالتخطيط والتنسيق والتنفيذ على المستوى القومي . وتم تكوين الجمعية من نخبة من كبار رجال الأعمال وعدد من الوزراء السابقين وأصحاب الخبرات الطويلة لإقامة وإدارة المشاريع الناجحة .

وضعت الجمعية المصرية خطة لإقامة (21) حاضنة خلال المدة من 1997 – 2003 ,جميع الحاضنات التي تتبع هذه الجمعية يتم تمويلها من خلال الصندوق الأجتماعي أول حاضنة أقيمت في مصر هي حاضنة المشاريع التكنولوجية في منطقة (التبين) تم توقيع عقدها في يوليو 1998 بين (3) أطراف وهي الصندوق الأجتماعي للتنمية كجهة تمويل – ومعهد التبين للدراسات المعدنية كجهة مانحة لموقع الحاضنة – والجمعية المصرية لحاضنات الأعمال كجهة مسؤولة عن إنشاء وتشغيل الحاضنة .

وتضم حاضنة التبين نحو (40) مشروعاً تتنوع بين أفكار تتعلق بتأمين السيارات مثل غطاء قماش غير قابل للأشتعال ومعه نظام (سنترلوك) و كراسي متحركة للمعاقين تتحرك بالشحن الكهربائي وتساعدهم على الحركة ذاتياً بدون مساعدة الآخرين ، ثم مشروع لتصنيع بدلات صحية يرتديها مرضى السرطان أثناء جلسات العلاج الكيمياوي [1] .

وحاضنات الأعمال في مصر تعد بمثابة تجارب محلية لجذب الأستثمارات وزيادة فرص العمل ، فمثلاً تجربة محافظة المنوفية إستطاعت جذب الأستثمارات في المشاريع الصناعية الصغيرة وأستغلال الموارد المتاحة في المحافظة وتطوير

1. ليلى سعد هاشم الهاشمي ، (الأتجاهات الحديثة في الإدارة العامة) ، بعض التجارب العالمية في إقامة الحاضنات العلمية ، ص 16 . على الموقع التالي :
http://faculty.ksu.edu.sa/Alhashem/Doclib3/Forms/Allitems.aspx.

المناطق الصناعية . وكان العائد من هذه التجربة هو إنتشار (239) مشروعاً في المجالات المختلفة التي وفرت مايقارب (25) ألف فرصة عمل ,كما وفرت (6000) فرصة عمل في مشاريع أخرى(متوسطة وكبيرة) تم إنشاؤها والتي عدد (77) مشروعاً فضلاً عن تشجيع المشاريع الصغيرة المنتشرة في قرى المحافظة على تطوير إنتاجها بأستغلال الورش الحرفية في مجمع الصناعات بمنطقة مبارك الصناعية[1].

كما تم إنشاء إدارة تنمية الحاضنات لخلق شبكة وطنية من الحاضنات على مستوى جمهورية مصر العربية عن طريق أختيار أكثر المواقع الملائمة لإنشاء الحاضنات بناءً على معايير علمية لأختيار الموقع من حيث توافر البنية التحتية ومجتمع أعمال واعد (مجتمعات صناعية) أو أن يتوفر الدعم الفني بالمنطقة بأن تكون بجوار الجامعات أو مراكز للأبحاث ويقوم الصندوق الأجتماعي للتنمية بتمويل أعمال وتأهيل موقع الحاضنة .

وتصنف الحاضنات المقامة في جمهورية مصر العربية بتنوعها ، وكما يأتي: [2]

1. حاضنات معتمدة على التكنولوجيا البسيطة ، لتقديم الخدمات أو التصنيع الخفيف .
2. حاضنات تعتمد على المشاريع ذات المعرفة و المعلومات مثل حاضنة المنصورة وتلا و أسيوط (حاضنات للمشاريع الصناعية) العادية والحرفية المميزة ذات الجودة العالية) .
3. الحاضنات التكنولوجية القائمة بالقرب من الجامعات والمراكز العلمية و التكنولوجية أو داخلها ، منها حاضنة التبين و جامعة المنصورة .
4. حاضنات متخصصة بالمعلوماتية والتقنية الحيوية في مدينة مبارك بالإسكندرية

---

1. مجلس الوزراء ،(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار قطاع المعلومات المحلية ،تقرير معلوماتي عن تجارب محلية لجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمل ، مصر،2005،ص10

2. د. ميسر إبراهيم احمد الجبوري ، د. معن وعد الله المعاضيدي (الأدوار الاستيراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال) ، أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة ، جامعة الموصل ، بدون تاريخ, ص 10 .

وان كل حاضنة من هذه الحاضنات تستوعب مايقارب (40) مشروعاً تستمر لمدة (3) سنوات ثم تتخرج مع وجود علاقة أنتساب لمساعدة المشاريع بعد تخرجها من الحاضنة . وتشير الإحصاءات الى أنه قد أنتفع بحدود (520) منتسباً من خدمات الحاضنات حتى عام 2006 .

وقد أخذ الصندوق الأجتماعي لتنمية حاضنات الأعمال والتكنولوجيا على عاتقه تمويل تلك المشاريع في إطار الحاضنة وذلك نتيجة لأرتفاع تكاليف إقامة المشاريع فأن الحاضنة ستوفر ذلك التمويل مبدئياً ، فضلاً عن توفيرها لأشكال الدعم الأخرى إلى أن تتمكن المشاريع من الأعتماد على نفسها ذاتياً[1] .

وتعد حاضنات الأعمال من الآليات و المؤسسات التنموية التي تقدم الدعم للمشاريع الجديدة وخلق قنوات أتصال بين المشاريع الملتحقة بالحاضنة و المجمعات الصناعية المحيطة لتنمية مهاراتهم وخلق أسواق لمنتجاتهم (صناعات مغذية) فضلاً عن تقديم خدمات لتذليل الصعوبات و العقبات التي تواجه المشاريع الصغيرة في مرحلة الانطلاق ، فيمكن للحاضنة أن توفر هذه الخدمات أو الأستعانة بجهات خارجية متمثلة بالخدمات الإدارية وخدمات فنية وخدمات مالية [2]. وقامت الحكومة المصرية بإنشاء الصندوق الاجتماعي للتنمية في مصر وهذا الصندوق قام بإنشاء شبكة مستديمة من الحاضنات عام 1995 كجزء من برامجه لتطوير المشاريع الصغيرة وتعزيز القدرة التنافسية لها وتوليد فرص العمل ، وقد بدأ بتنفيذ برامج للبحث و لتطوير وقد أختير ثمانية أماكن للحاضنات في مناطق لم تستغل وتتميز بتوافر البيئة الفنية وبيئة جيدة للمشاريع وقاعدة أكاديمية أو صناعية لخدمة المشاريع[3] .

والجدول الآتي يبين قائمة بالحاضنات التي أسست وبدأت العمل عام 2002 :-

---

1- د. ميسر إبراهيم احمد الجبوري ، د. معن وعد الله المعاضيدي (مصدرسابق) ، ص 10 .

2- وثيقة الكترونية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية – الخدمات المساندة – جمهورية مصر العربية ، على الموقع : www.sfdeypt.org

3- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بناء القدرات التكنولوجيةخلال القرن الحادي والعشرين في بلدان أعضاء في الأسكوا,الأمم المتحدة,نويورك,2003، ص 165 .

جدول (10) (نماذج لحاضنات الأعمال في مصر عام 2002)

اسم الحاضنة	نوع الحاضنة	الموقع
حاضنة مدينة السادس من أكتوبر	حاضنة تكنولوجية	محافظة أسيوط
حاضنة أسيوط	حاضنة أعمال / تكنولوجية	محافظة أسيوط
حاضنة عين شمس	حاضنة تكنولوجية	جامعة عين شمس كلية الهندسة
حاضنة أسوان	حاضنة أعمال /تكنولوجية	محافظة أسوان
حاضنة العاشر من رمضان	حاضنة تكنولوجية	محافظة الشرقية
حاضنة المنصورة	حاضنة تكنولوجية	محافظة الدقهلية جامعة المنصورة
حاضنة التبيين	حاضنة تكنولوجية	محافظة القاهرة – حلوان
حاضنة تلا	حاضنة أعمال	محافظة المنوفية

المصدر : اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين (مصدر سابق) ، ص 167 .

تعد التجربة المصرية في مجال تطوير المشاريع الصغيرة من أنجح التجارب العربية على الرغم من حداثتها نسبياً ، وتعود نقطة البداية في برنامج الحكومة المصرية للأهتمام بالمشاريع الصغيرة الى سنة 1991 حينما انشأ الصندوق الأجتماعي للتنمية ، وتعد المشاريع الصغيرة في مصر إحدى أهم المداخل المهمة ضمن إستراتيجية التنمية الأقتصادية والأجتماعية لأن تنمية المشاريع تمثل وسيلة مهمة لمواجهة مشكلة البطالة ، وكما تهدف الى تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات المصرية إذ تعمل على تنمية الصادرات في ثلاثة أتجاهات ، الأول من خلال التصدير المباشر لمنتجاتها و الثاني من خلال توفير صناعات مغذية عالية الجودة وذات أسعار مناسبة للمشاريع الكبيرة التي تصدر منتجاتها ، والأتجاه الثالث من خلال منافسة بعض منتجات المشاريع الكبيرة التي تضطر للتصدير هرباً من

المنافسة الداخلية ، وأن جهود التصدير في مصر تعتمد على تصدير منتجات محلية الصنع فضلاً عن أستيراد(تقنيات وأجزاء ومستلزمات إنتاجية وحتى العمالة) بغرض إحداث قيمة مضافة ثم إعادة التصدير .

وتقوم المشاريع الصغيرة في مصر بدور مهم وهو التصنيع من أجل إحلال الواردات ، وكذلك تغطية حاجات باقي الأنشطة الأقتصادية الزراعية والسياحية والخدمية ، كما تسهم في تنمية المدخرات المحلية متعددة الجوانب وهذا يعني ترشيد الأستهلاك أولاً كما يعني كبح جماح التضخم ثانياً ، كما يسهم ذلك في تشجيع الأستثمارات المحلية اللازمة للأنشطة الجديدة [1] .

وتشير الأحصاإت المستقاة من وزارة الأقتصاد المصرية لسنة 2003 الى أن عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة تمثل مايقارب (90%) من مجموع عدد المشاريع وتغطي ما نسبته (66%) من القوى العاملة . وتبعاً لبيانات التقرير الأقتصادي العربي الموحد لسنة 2005 فقد قدرت نسبة مساهمة المشاريع الصغيرة بما يقارب (40.6 %) من مجموع صادرات مصر . وبلغ الإنتاج الصناعي في مصر حوالي (23734) مليون دولار أمريكي بنسبة (24.8 %) من الناتج المحلي, وبلغت نسبة مساهمة هذه المشاريع في هذا الناتج (40%) .

وهناك العديد من الإجراءات التي أتخذتها الحكومة المصرية لتشجيع إقامة المشاريع الصغيرة ومن هذه الإجراءات[2] :-

1. إنشاء شركة ضمان مخاطر الأئتمان المصرفي للمشاريع الصغيرة كشركة مساهمة عامة ، وفقاً لقانون الشركات المصرية رقم (159) لسنة 1981 . وهي شركة مساهمة مكونة من (9) بنوك مصرية تهدف الى تشجيع وتنمية المشاريع الصغيرة في مختلف المجالات الإنتاجية والخدمية وتطويرها من خلال تيسير حصول تلك المشاريع على الأئتمان المصرفي اللازم لإقامة المشروع أو تطوير أدائه ، إذ تقوم الشركة بتغطية ما نسبته (50%) من قيمة التمويل المطلوب .

---

1. جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ، (مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر) التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة ، 2003 ، ص ، ص ، 142 – 151 .
2. انظر موقع إسلام اون لاين :
http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/artide01.shtml

2. مساهمة بنك التنمية الصناعية بدعم الصناعات الحرفية والصغيرة من برامج التمويل الميسرة .
3. تأسيس جمعية تشجيع المشاريع الصغيرة للخريجين من قبل مجموعة من الأساتذة الجامعيين بجامعة حلوان ، إذ تعمل هذه الجمعية على تقديم الدعم المالي والمعنوي لهؤلاء الشباب .
4. صدور قرار جمهوري يقضي بإنشاء جهاز لتنمية المشاريع الصغيرة عام 1999 يتبع الصندوق الأجتماعي للتنمية ، ويعمل في جميع المحافظات المصرية لتنمية المشاريع الصغيرة القائمة فعلاً ويقدم الصندوق الأجتماعي للتنمية مجموعة برامج تسهم في تفعيل دور الصندوق في دعم المشاريع الصناعية الصغيرة .
5. تطوير برنامج إحياء المجمعات الصناعية بالأتفاق مع وزارة الصناعة وبنك الأستثمار الوطني ، وتطوير برنامج تنمية حقوق الأمتياز التجاري وتنمية الصناعات المغذية والصناعات الخدمية في المجالات المختلفة مثل صناعات الأثاث والتعبئة والتغليف والجلود وغيرها .
6. ومن حيث التأهل قامت هيئة التوحيد القياسي بدور فعال في دعم المشاريع الصغيرة بالتوافق مع شهادة الأيزو (9000/2000) والتي تتضمن المواصفة الخاصة بالتوافق مع متطلبات حماية البيئة ، إذ أن سلاح الجودة عنصر مهم في فعالية التسويق المحلي والعالمي[1] .
7. توسع البنوك في إقراضها للمشاريع الصغيرة ، إذ قام البنك المركزي المصري بأتخاذ قرار من شأنه إعفاء البنوك التي تمول تلك المشاريع من إيداع (14%) من إجمالي ودائعها كأحتياطي في البنك المركزي أبتداءً من يناير 2009 ، كما تم إنشاء وحدة المشاريع الصغيرة التابعة للمعهد المصرفي

1. حسين عبد المطلب الاسرج (سياسات تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية) مصر، 2013 ، ص 14 .

لتقديم الدعم لهذه المشاريع هذا بالإضافة الى الصندوق الأجتماعي وبورصة النيل للمشاريع الصغيرة[1] .

وكشف رئيس بنك التنمية الصناعية عن أتجاه البنك الى زيادة قروضه للمشاريع الصغيرة لعام 2012 – 2013 بنسبة 100% ، بما يرفع من حصة البنك في تمويل تلك المشاريع وقد قامت إدارة البنك في المدة الأخيرة بتوسيع إختصاصات موظفي ومسؤولي الفرع لتلقي طلبات تمويل المشاريع الصغيرة ودراستها قبل رفعها الى إدارة البنك للبت فيها وقد نجح البنك في رفع محفظة المشاريع الصغيرة والمتوسطة بالبنك بنسبة (47%) وتوفير السيولة المناسبة ومنح الأئتمان بمخاطر منخفضة ، كما وافق صندوق التنمية المحلية على تمويل (616) مشروعاً صغيراً بأستثمارات قيمتها (7.1) مليون جنيه مصري في (199) وحدة محلية بعدة محافظات[2] .

ويتسم هيكل القطاع الصناعي المصري بتركيز غالبية المشاريع الصناعية القائمة في مجالات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والجلود ، تليها المشاريع الغذائية والمشروبات والتبغ والصناعات الهندسية والأليكترونية والكهربائية .

وفبقاً للإحصاإات إن الأستثمار في مصر يتجه بنسبة كبيرة نحو إنشاء المشاريع الصناعية الصغيرة وهذا التوجه ساعد في رفع مستوى الأداء الأقتصادي المصري ، فضلاً عن زيادة قدرة الأقتصاد على خلق فرص عمل للشباب وأستخدام التكنولوجيا في الإنتاج[3] ، هذا فصلاًعن دورها في تنمية الأنشطة الأقتصادية المختلفة . وتقليل الأعتماد على الأستيراد ودعم القدرة التصديرية للبلاد ، ويقيس الأقتصاديون تقدم الدولة في مجال التصنيع بثلاثة مؤشرات أساسية : نصيب الصناعة التحويلية أي

1- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية(قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية, عدد (80) مايو 2012 ، ص 22

2- وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية, عدد (79) ابريل 2012 ، ص 18 – ص 19

1- راجع : وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية ، التقرير الربع سنوي ، المجلد (1) العدد (1) ، ابريل / يونيو / 2005 ، ص – ص 63 – 87 .

دون حساب التعدين,والتشيد في الناتج المحلي, ونصيبها في العمالة ونصيبها في الصادرات ، فكلما أرتفعت هذه المؤشرات وأنخفضت أنصبة الزراعة والمواد الأولية والخدمات كان هذا دليلاً على التقدم في المجال الصناعي ، كما إن المشاريع الصغيرة والمتوسطة في مصر تمثل مايقارب(98%) في هيكل القطاع الصناعي من المشاريع الصناعية القائمة[1] .

وقد أولت الحكومة المصرية أهتماماً كبيراً في تشجيع إنتشار المشاريع الصغيرة عبر الجمعيات الأهلية والأتحادات النوعية ومنح تسهيلات ومزايا خاصة لأصحاب المشاريع الصغيرة وتشجيع إقامة مؤسسات مالية مخصصة في إقراض هذه المشاريع ، وقد ساهم صندوق التنمية المحلية المصري خلال العامين (2006 – 2007) في تنفيذ (7887) مشروعاً بأستثمارات تقدر بما يقارب (31.5) مليون جنيه ، منها (4270) مشروعاً للمرأة ، بالإضافة الى (1188) مشروعاً لتطوير الورش الحرفية وقد وفرت هذه المشاريع فرص عمل للشباب والمرأة تقدر بـ (7928) فرصة عمل[2].

وقد بلغت قيمة الصادرات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة نحو (90.385) مليار جنيه عام 2004 أي بزيادة تعادل (4 أضعاف) ما كانت عليه صادرتها عام 1988, ومن حيث التوزيع النسبي لصادرات المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عام 2004 فقد أستحوذت الأليكترونيات و المنتجات الكهربائية على نسبة (32.5%) والماكينات ومعدات المواصلات (15.8%) ، الصناعات النسيجية (14.7%) ، المنتجات الكيمياوية (12.5%) والحديد والفولاذ والمنتجات المعدنية (9.7%) البلاستيك والمطاط والجلود (4.0%) ، منتجات أخرى (10.8%) [3].

2- حسين عبد المطلب الاسرج ، بحث حول (تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي)، الاثنين 19/مارس/2012 ، ص1 .

3- وزارة التجارة والصناعة ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة ، مجلة الملتقى الاقتصادي العدد (24) ، (2007) ، ص 27

1- http://www.myqalqilia.com

وأظهرت أحدث البيانات الصادرة عن وزارة الصناعة والتجارة الخارجية أن قيمة الصادرات المصرية خلال عام 2011 إرتفعت بنحو (21) مليار جنيه مصري ، لتبلغ (131) مليار جنيه مقابل (110) مليارات جنيه في عام 2010 وبزيادة بلغت نسبتها (19%) وتتضمن أنواع السلع التي تم تصديرها ، السلع الصناعية بنسبة (40%) من إجمالي الصادرات وتشمل الملابس الجاهزة وأدوية الطب البشري ، كما تمثل صادرات المواد الخام ونصف مصنعة (15%) من إجمالي الصادرات وكان أكثر القطاعات تصديراً مواد البناء بقيمة (34) مليار جنيه ، وبنسبة زيادة (23%) ثم الكيمياويات (27) مليار جنيه بنسبة زيادة (22%) وحقق قطاع الملابس والغزول والمفروشات (18) مليار جنيه بنسبة زيادة (14%) وبلغت الصناعات الغذائية (17)مليار جنيه ، والحاصلات الزراعية (11) مليار جنيه[1] ؛ إذ إن هناك (2400) مشروع بحجم يتجاوز (85) مليار جنيه ، وان إجمالي صادرات المشاريع الصناعية الصغيرة والمتوسطة في قطاع البلاستك بلغ (6,5) مليار جنيه خلال عام 2012 [2] .

ونورد الجدول التالي لغرض المقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم تأسيسها قبل الثورة المصرية وبعدها

الجدول (11)

2. وزارة الصناعة والتجارة الخارجيةالمصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية العدد (82) يوليو 2012 ، ص 4

3. وزارة الصناعة والتجارة الخارجيةالمصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشرة اقتصادية شهرية,،العدد (84) سبتمبر 2012 ، ص19

مقارنة بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تم تأسيسها خلال عامي 2010 (قبل الثورة) و 2011 (بعد الثورة)

السنوات / المشاريع	2010 قبل الثورة		2011 بعد الثورة		خلال الخمس شهور الأولى من عام 2012	
	عدد المشاريع	رأس المال مليون جم	عدد المشاريع	رأس المال مليون جم	عدد المشاريع	رأس المال مليون جم
المشاريع الصغيرة التي يتراوح رأس مالها اقل من 50 ألف وحتى المليون جنيه مصري	1834	634.7	1708	640.3	707	268.4
المشاريع الصغيرة التي يتراوح رأس مالها من 2 مليون وحتى 50 مليون جنيه مصري	30	1500	13	650	6	275

المصدر : مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأستثمارات الصغيرة والمتوسطة : طريق المستقبل) 2012/2/13 ص2 .

ثانياً : التجربة الجزائرية

سمح النجاح الذي حققته حاضنات الأعمال في مجال دعم إنشاء المشاريع الناشئة الصغيرة ، سواء في الدول المتقدمة ام الدول النامية بتشجيع الجزائر على الأخذ بهذا الشكل من التجارب من أجل دعم المشاريع الصغيرة لما لها من أهمية

أقتصادية وأجتماعية . وقد بدأ هذا الاهتمام عام 2003 إذ أعتمدت الجزائر لتنمية مشاريعها على هيئتين هما :-

مشاتل المشاريع ، ومراكز تسهيل المشاريع الصغيرة , إذ تم إنشاء هاتين المؤسستين في إطار إصدار المرسوم رقم (03 – 78) والمؤرخ في 25 فبراير 2003 . والمتضمن القانون الأساسي لمراكز التسهيل .

- **مشاتل المشاريع :**

هي مشاريع عمومية ذات طابع صناعي وتجاري ، تتمتع بالشخصية المعنوية والأستقلال المالي ، تهدف الى مساعدة ودعم إنشاء المشاريع الصغيرة[1] . لقد ميز المشرع الجزائري بين ثلاثة أشكال من المشاتل وذلك تبعاً لنوع القطاع الذي تنتمي إليه المشاريع وهي :-

أ- الحاضنة : وتمثل هيكل دعم يتكفل بالمشاريع الخدمية ، وتجدر الإشارة هنا إلى إن تعريف المشرع الجزائري للمشتلة والحاضنة يختلف عما هو سائد على المستوى الدولي ، فمن جهة نجد إن الحاضنة من المنظور الجزائري هي هيأة في داخل المشتلة ، وهو شيء غير موجود في البلدان الأخرى ، ومن ناحية ثانية تختص في أستقبال المشاريع الخدمية فقط على عكس ما هو قائم في باقي مناطق العالم .

ب- ورشة الربط : وهي عبارة عن هيكل يتكفل بدعم المشاريع في مجال المهن الحرفية .

ج- نزل المشاريع : هي عبارة عن هيكل دعم يتكفل بالمشاريع المدرجة في ميدان البحث ، وهذا المفهوم أقرب الى مفهوم حاضنات الأعمال التقنية ، هذا التميز بين أشكال مكونات مشاتل المشاريع قد يعود لرغبة المشرع الجزائري في خلق تخصصات داخل المشاتل لغرض تسهيل عمل هذه الهيئات وتسهيل وصول حاملي المشاريع إليها .

---

1. زايدي عبد السلام ، ومفتاح فاطمة (أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ، خلال فترة 2000 – 2010 ، يومي (18 – 19) ماي 2011 ، جامعة محمد بوقره ، بومرداس ، ص 248.

وفي إطار دعم تجربة الجزائر في مجال إقامة مشاتل المشاريع ، ومراكز تسهيل المشاريع الصغيرة سعت وزارة المشاريع الصغيرة والصناعات التقليدية الى إنشاء (11) حاضنة في الولايات الجزائرية . فضلاًعن (4) ورش من أجل تحقيق عملية الأرتباط بين هذه الحاضنات وفي إطار البرنامج التكميلي لدعم المشاريع الصغيرة تم تخصيص مبلغ (4) مليار دينار جزائري لدعم قطاع النمو عبر المدة من (2005 – 2009) ، ويستمر زيادة عدد الحاضنات ليبلغ (20) حاضنة[1] .

أهداف ومهام مشاتل المشاريع

يهدف وجود مشاتل المشاريع بالجزائر إلى توفير إطار إضافي لدعم نشاط المشاريع الصغيرة وذلك من خلال هذه الهيئات بجملة من الأهداف يمكن تلخيصها في النقاط التالية[2]

1. أستقبال وإحتضان ومرافقة المشاريع الناشئة لمدة زمنية معينة .
2. دفع مبالغ تأجير المحلات التي تحتاجها المشاريع الصغيرة،وتتحدد هذه الأجور ومساحة المحلات المؤجرة وفقاً لطبيعة وحاجة المشاريع لمزاولة أعمالها[3] .
3. دراسة مخططات المشاريع الناشئة العاملة داخل المشتلة ، وتقديم الأستشارات القانونية والمحاسبية والمالية للمشاريع الناشئة .
4. دراسة مختلف الأشكال المساعدة والمتابعة التي تهم بالمشاريع الناشئة ومساعدتها على تجاوز الصعوبات التي تواجهها .
5. تدريب مسيري المشاريع الصغيرة والإداريين على تقنيات الإدارة والتسيير ووضع برنامج عمل سنوي وعرضه على وزير المشاريع الصغيرة للمصادقة عليه .

1- برحومة عبد الحميد،صورية بو طرفة (واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية) عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال ، مجلة الأيام العلمية الدولية حول المقاولاتية . 3-4/ ماي /2011 . جامعة محمد خيضر بسكرة ،ص10 .

2- زايدي عبد السلام ،مفتاح فاطمة،(مصدرسابق) ، ص 245 .

3- برحومة عبد الحميد ، صورية بو طرفة , (المرجع السابق ذكره)، ص 8 .

6. توفير الأدوات والتجهيزات المكتبية والإعلامية التي تحتاجها المشاريع العاملة داخل المشتلة ، الى جانب توفير التكنولوجيا الحديثة وكذلك توفير خدمات الهاتف والفاكس وطبع الوثائق ، وتوفير الكهرباء والماء والوقود .

- مراكز تسهيل المشاريع الصغيرة :

إن إنشاء أول مركز لتسهيل المشاريع الصغيرة كان بمدينة وهران في سنة 2007 ، والى غاية شهر ديسمبر من عام 2011 يكون هذا المركز قد ساهم في تأسيس (20) مشروعاً صغيراً ، في حين إن (22) مشروعاً آخر قيد الإنشاء مع العلم إن أغلب هذه المشاريع تعمل في قطاع النقل ، كما توجد بعض المشاريع الأخرى أنشئت في المجال الزراعي ، أما في مدينة عنابة فقد تم إقامة مركز تسهيل ومشاتل المشاريع عام 2009 إذ سميت مشاتل المشاريع (حاضنة عنابة) وهذا في إطار إتفاقية التعاون مابين وزارة المشاريع الصغيرة والحرفيين والمكتب الألماني (GTZ) وبموازاة هذا التعاون ، تم الأتفاق بين الجزائر ممثلة بمركز تسهيل المشاريع بوهران والمركز الأوروبي للمشاريع والإبداع الموجود بفلانسيا (إسبانيا) من أجل تبادل الخبرات في مجال أستقبال وتوجيه وإيواء ودعم مبدعي المشاريع . وفي هذا الإطار قامت وزارة المشاريع الصغيرة والصناعات التقليدية بإنشاء (14) حاضنة في الولايات الجزائرية كذلك إنشاء (21) مركزاً كمرحلة ثانية ليبلغ عدد المراكز (35)[1] ، وأصبحت هذه الحاضنات إحدى السبل في إنجاح وتنمية المشاريع الصغيرة في أغلب المدن الجزائرية وكان لها صدى كبير في نهضة الجزائر وفي معالجة مشاكل منها البطالة وجودة المنتجات الجزائرية والمنافسة للمنتجات الأجنبية والمساهمة في الناتج المحلي مما أنعكس على واقع الحياة الاقتصادية .

أهداف مراكز تسهيل المشاريع الصغيرة

1- مغازي عبد الرحمن ، بوكساني رشيد ،(دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر) بدون تاريخ ، ص 15.

1. تهدف هذه المراكز الى تسهيل وتسريع إنشاء وتطوير المشاريع الصغيرة .
2. تثمين البحث من خلال خلق إطار الألتقاء بين أصحاب المشاريع و مراكز البحث ومؤسسات التمويل ، الى غير ذلك من الأطراف المهتمة بوضع مشاريع البحث موضع التطبيق .
3. دعم القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة ، وتوفير المعلومات الضرورية عن المشاريع المنافسة في الداخل والخارج .
4. مرافقة المشاريع الصغيرة ومتابعة إندماجها في الأقتصاد الجزائري .

وقد تميزت سنوات عقد التسعينات بظهور الإصلاحات وأهم هذه الإصلاحات إنشاء وزارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة ، وصدور قانون (90 – 10) والمؤرخ في (14) أبريل (1990) المتعلق بالقروض والنقد ومن أهم ما تضمنه هو توحيد المعاملة بين المشاريع الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على القروض وإعادة التمويل من البنك المركزي وكذلك أسعار الفائدة[1] .

وفي عام 1993 صدر قانون الأستثمارات لتحفيز المستثمرين الوطنيين والأجانب ، وعام 1995 تم تحرير التجارة في الجزائر خلال أتفاق الشراكة مع الأتحاد الأوربي[2] ، وقد أزداد الأهتمام بالمشاريع الصغيرة نتيجة ظهور العديد من المشكلات التي لم تستطع المشاريع الكبيرة التعامل معها ، فضلاًعن إيمان الحكومة والأفراد بأهمية الأهداف التي تسعى إليها المشاريع الصغيرة والتي في مقدمتها تحقيق الأرباح وضمان أستمرارية هذه الأرباح وبناء ترابط أمامي وخلفي بين القطاعات الاقتصادية والقدرة على المنافسة من خلال بناء علاقات تجارية وتطوير الإنتاج وفق التكنولوجيا الحديثة إضافة إلى دور هذه المشاريع في توفير فرص للعمل لحل مشكلة البطالة

1- لطرش الطاهر، تقنيات البنوك ، ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2001، ص196
2- عز الدين أمقران،محمد رقيق ،(دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) ، مذكرة تخرج لنيل شهادة أليسانس ،المدرسة العليا للتجارة ،2007 ، ص19.

وتشغيل الشباب العاطل وذلك لأن تكاليف خلق فرصة عمل في المشاريع الصغيرة منخفضة مقارنة بتكاليفها في المشاريع الكبيرة[1] .

وهناك العديد من الإجراءات التي أتخذتها الحكومة الجزائرية لدعم وتطوير هذه المشاريع ومن هذه الإجراءات[2] :-

أ- إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الأستثمار (ANDI) ، تهدف الى ترقية المشاريع الصغيرة ، وتحسين المحيط الخاص بها .

ب- تم إنشاء أول بورصة (للمناولة)* بتمويل من (منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية) . كما تم إنشاء ثلاث بورصات في الشرق و الجنوب والغرب من الجزائر ، ظلت تعمل بفضل إنخراط (600) مشروع صغير بها ، كما تم إنشاء المجلس الوطني لترقية المناولة الذي يسعى لتكثيف نسيج المشاريع الصغيرة ودمجها في الأسواق العالمية . وترقية عمليات الشراكة مع كبار أرباب العمل وتنسيق نشاطات بورصات المناولة والشراكة فيما بينها وتنمية قدرات المشاريع الصغيرة في ميدان المناولة .

ج- تأسيس برنامج التعاون (ألأورو – متوسطي) " ميدا " والذي يهدف إلى تحسين القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة .

د- تم في المدة من (2005 – 2008) ضمان (329) مشروعاً من طرف صندوق ضمان القروض بمبلغ (8.5) مليار دينار جزائري ، في مقابل قروض تبلغ قيمتها (23.6) مليار دينار جزائري في الوقت الذي تبلغ القيمة الإجمالية لهذه المشاريع (40.4) مليار دينار جزائري . وقد أستفاد (145) مشروعاً من الضمان في إطار إنشاء مشاريع جديدة ، (184) مشروعاً في إطار توسيع رأسمال مؤسسات عاملة وقد

---

1. د. عبد العزيز جميل مخيمر ، د. احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005 ، ص 33 .

2. د. منصوري الزين ، (آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية – حالة الجزائر) ، الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 12-13 /ماي/2010 ، جامعة سعد حلب ، الجزائر ، ص13 .

*. المناولة : هو عقد باطني (عقد فرعي) يعطي لشركة ما حاصلة على عقد رئيسي تم إبرامه مع جهة ما تسمى (صاحبة العمل) بتكليف شركة أو جهة أخرى تسمى (المتعاقد) بتنفيذ جزء من هذا العقد أو كله .

أستفادت من الضمان في إنشاء (19374) منصب شغل موزعة على عدة قطاعات اقتصادية [1] .

جدول (12)

(معايير التمييز بين حجم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر)

المشاريع	عدد العمال	رقم الأعمال السنوي بـ مليون دينار جزائري	الحصيلة السنوية بـ مليون دينار جزائري
المشاريع الصغيرة	49 - 1	200 - 20	100 - 10
المشاريع المتوسطة	250 - 50	2000 - 200	500 - 100

المصدر : نذيره بو زيد (دور المسير في تسيير الكفاءات البشرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جزائر 2012 ، ص10 .

شكل (10)

عدد ونسبة المشاريع الصغيرة والمتوسطة حسب طبيعة النشاط في الجزائر

(2005 – 2007)

2005	2006	2007

1. د . السعيد دراجي ،(التجربة اليابانية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و الدروس المستقاة منها للجزائر)،الملتقى الوطني حول إستراتيجية التنظيم والمرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر يومي 18/19/ابريل/2012،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، ص 13 .

العدد	النسبة	العدد	النسبة	العدد	النسبة
80716	%32,83	90702	%33,62	100250	%34.1

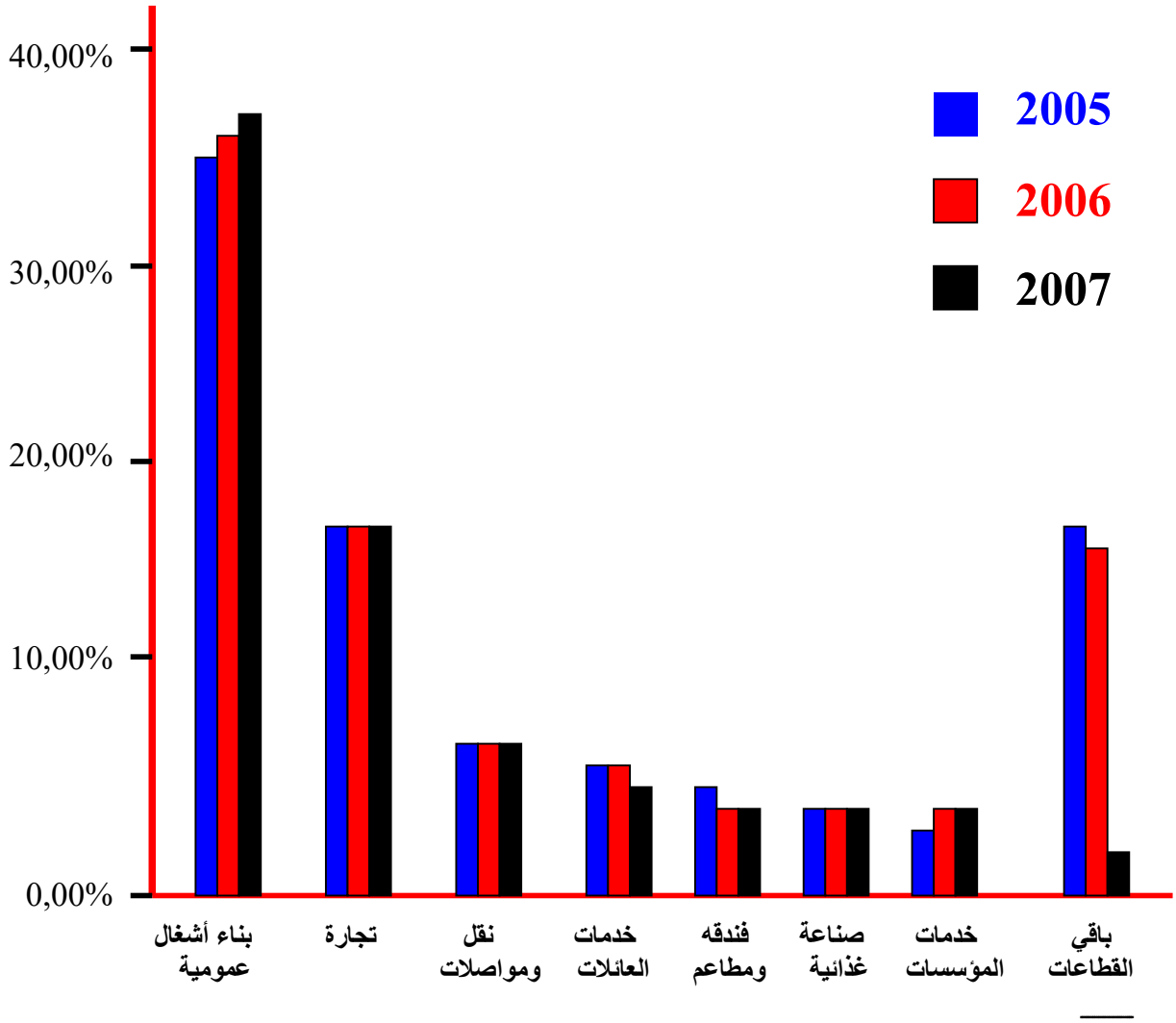

المصدر : آيت عيسى عيسى (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود) ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، الشلف ، ص280 ، بدون تاريخ .

ويشير الشكل(10) السالف الذكر الى حفاظ القطاعات بصفة عامة على العدد نفسه من المشاريع على مدى ثلاث سنوات ، بحيث كانت الزيادات ضئيلة جداً وتظهر في مستوى واحد عدا ما يخص باقي القطاعات التي عرضت إنخفاض كبير إنتقل من (16%) الى (01%) .

أن صعوبة تمويل هذه المشاريع يعد أهم العراقيل التي تواجه عملية إنشائها في الجزائر بسبب رفض البنوك تقديم قروض دون ضمانات . إذ إن أغلبهم من

المبتدئين لم يتم التعامل معهم ويفتقد البنك لمعلومات عن مدى وفائهم للتسديد ، كما أنهم يفتقدون للخبرة مما يعرض المشاريع الممولة الى المخاطر . هذا ما أدى بالحكومة في إعادة النظر لإيجاد صيغ واليات جديدة لتشجيع البنوك على تمويل هذه المشاريع . سواء عن طريق الصندوق الوطني لضمان المخاطر أم في إطار صندوق الضمان لبرنامج ميدا الذي إقترحه الأتحاد الأوروبي لتأهيل المشاريع .

بلغ عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة الخاصة نهاية عام 2008 مايقارب (321387) مشروعاً بمعدل نمو يعادل (9.34%) ، وهناك بعض مؤشرات التنمية التي ساهمت بها المشاريع خارج قطاع المحروقات وكما يأتي :-

- ساهمت في الناتج الداخلي الخام بنسبة (80,80%) سنة 2007 .
- ساهمت في تكوين القيمة المضافة بـ(86.43%) سنة 2007 .
- ساهمت في زيادة الصادرات إذ بلغت قيمة الصادرات (78.3) مليار دولار أمريكي سنة 2008 .

والجدول الآتي يوضح تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة مساهمتها في القيمة المضافة والتشغيل.

جدول (13)

تطور عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ونسبة مساهمتها في القيمة المضافة والتشغيل للمدة من(2003 – 2010)

المشاريع	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الخاصة	207949	225449	245842	269806	293946	392013	408155	606737
العامة	788	778	874	739	666	626	598	560
الحرفية	79850	86732	96072	106222	116347	126887	162085	—
المجموع	288587	312959	342788	376767	410959	519526	570838	607297
نسبة	%85.0	%85.5	%85.9	%86.6	%87.6			

المساهمة في القيمة المضافة					—	—	—	—
نسبة المساهمة في التشغيل الكلي	—	%70.7	%76.8	%78.6	%78.1	—	—	—

الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :-

1- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (المنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل) ، مؤتمر العمل العربي الدورة (38) ، القاهرة ، مصر ، 22-أيار-2011 ، ص35 .

2- samia Gharbi, LESPME/Pmien Algerie : etatdes lieux , labor a teivede du.littoral cote d.' opale recherché sur /' industrie . eti ' imovation' universite france . mars' 2011 , po7

يتضح من خلال الجدول آنفاً مدى التطور الحاصل في مجال عدد المشاريع الحرفية والتي هي في غالبيتها مشاريع صغيرة ، إذ أزداد عددها من (79850) مشروع عام (2003) الى (162085) مشروعاً عام 2009 .

كما نلحظ من خلال بيانات الجدول تراجع عدد المشاريع العامة لصالح زيادة عدد المشاريع الخاصة ، إذ إنخفض عدد المشاريع العامة من (788) مشروعاً عام 2003 الى (560) مشروعاً عام 2010 وذلك نتيجة لبرامج الخصخصة التي أتبعتها الجزائر ، في حين إزداد عدد المشاريع الخاصة من (207949) الى (606737) مشروعاً خلال المدة نفسها . كما ازدادت نسبة مساهمة هذه المشاريع في القيمة المضافة من (85.0%) عام 2003 الى (87.6%) عام 2007 ، وأرتفعت نسبة مساهمتها في تشغيل قوة العمل الكلية من (70.7%) عام 2004 الى (78.1%) عام 2007 .

ثالثاً : التجربة السعودية

أنشئت الشبكة السعودية لحاضنات الأعمال (SBIN) عام 2009 ، كجهة إرشادية لمساعدة وتشجيع وتقديم أفضل الممارسات المتبعة لبرامج حاضنات الأعمال وتُعد شبكة وطنية موحدة تعمل على تطوير ودعم صناعة حاضنات الأعمال في المملكة وتسهيل تبادل الخبرات والمعلومات والتجارب العلمية بين حاضنات الأعمال السعودية وصناع القرار وعملاء الحاضنات والجهات ذات العلاقة ويوجد مايقارب

(8) حاضنات أعمال رئيسة على مستوى المؤسسات الرسمية وشبه الرسمية في المملكة[1] . وهناك حاضنات فرعية أسست من خلال الجامعات والمبادرات للشركات والمؤسسات الخاصة مثل (برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع) والتي تهدف الى تقديم الخدمات وتسهيلات الى المشاريع الصغيرة من خلال الدعم المالي والأستشاري وأختصار وقت الحصول على التراخيص وصدور السجل التجاري والأمور ذات العلاقة بالأنشطة التجارية ، عبر توفير موقع مناسب لتنفيذ وتطوير المشروع فضلاًعن تمتع صاحب المشروع بأمتياز آخر هو أن تكون فترة الحاضنة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد[2] .

كما أطلقت مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية برنامجاً لحاضنات الأعمال الوطنية لتقنية المعلومات والأتصالات (بادر) ، وذلك بمشاركة الشركة الوطنية السعودية للأتصالات ، والبنك السعودي للتسليف والأدخار وتهتم هذه الحاضنات بالمساهمة في تحويل الأفكار القائمة على البحوث الى منتجات تجارية وذلك عن طريق تقديم يد العون للمخترعين والمبتكرين لتأسيس مشاريع تقوم بإنتاج وتسويق المنتجات الجديدة ، كما تقدم الحاضنة الدعم التقني للمستخدمين عن طريق الأستفادة من خدمات البحث العلمي وخبرات الباحثين لدى مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية والجامعات الرئيسية وأستغلال المعامل الحكومية لتطوير المنتجات ، ونجح برنامج (بادر) للحاضنات التقنية في أحتضان (67) مشروعاً تقنياً ، والمساعدة في دعم وإنشاء (11) حاضنة أعمال فرعية بالمملكة[3] .

كما انشأ مجمع (وادي ظهران للتقنية) والذي يتكون من مجموعة من المراكز للأبحاث الصناعية والأبتكارات وحاضنات الأعمال ، كمركز إرتباط مع الصناعة والخدمات الأستشارية الصغيرة ، ويهدف هذا المجمع الى توفير مجموعة من البرامج لمساعدة المشاريع الصغيرة ، تقنياً ومادياً وإدارياً ، والأستفادة من وجود المشاريع بالقرب من الجامعة لتوفير فرص تدريبية للطلاب تمكنهم من الأحتكاك العملي

---

1 - http://www.riyadhchamber.com/hazanat3.php

2- برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع على الموقع التالي :
http://www.gns-design.com/alj/ar/sandook-mashqree/7adenatamal.htm

1- صحيفة الوطن اون لاين على الموقع :
www.alwatan.com.sa/Economy/news-detail.asix?Articleid=155135&categoryid=2

بالصناعة وإيجاد فرص وظيفية لهم بعد التخرج ، كما تهدف هذه البرامج على مواكبة المتطلبات البحثية للمشاريع وأستثمار إدراكها لأهمية البحث ودعمها لتحقيق الأهداف المأمولة والتحول الى التعليم النوعي وإيجاد وعي بأهمية البحث والتطوير في تلبية حاجات الإنسان اليومية وتشجيع المشاريع الصغيرة على الدخول في الأسواق العالمية بعد أنضمام المملكة الى منظمة التجارة العالمية .

ومن خلال هذا الدعم وفي غضون (16 شهر) من عمل المركز إستطاع الباحثون الخروج بـ(27) فكرة سجلت كملكية فكرية وبعضها تم تسجيله كبراءة إختراع ولم يفصح عن البعض لسريته[1] .

وأكد مدير عام صندوق التنمية الصناعية السعودي إن كفالة تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يديره الصندوق أعتمد خلال عام 2012 عدد (670,1) كفالة مقابل (208,1) كفالة تم اعتمادها عام 2011 أستفادت منها (918) مشروعاً مقابل (742) مشروعاً خلال نفس الفترة من العام السابق بزيادة نسبتها (24%) وبقيمة إجمالية للكفالات بلغت (4,949) مليون ريال سعودي[2] .

إن المملكة العربية السعودية خاضت تجربة المشاريع الصغيرة حديثاً من أجل مشاركة الشباب بالتنمية بمراحلها المختلفة ومن أجل الحد من البطالة , إذ يتم التوجه الى دعوة الشباب للعمل في المشاريع الصغيرة كوسيلة لتخفيف الأعتماد على العمالة الأجنبية ولتنويع مصادر الدخل ، ومن أجل ذلك عملت الحكومة السعودية على إيجاد التعددية في وسائل الدعم والمساندة من أجل تنمية المشاريع الصغيرة وتسرعت بوضع العديد من البرامج الداعمة لقطاع المشاريع الصغيرة ومنها[3] :

أ- صندوق التنمية الصناعي: ويهدف الى دعم وتنمية المشاريع الصغيرة في القطاع الصناعي الأهلي عن طريق تقديم قروض متوسطة أو طويلة الأجل لتأسيس

2- الجامعة، صحيفة نصف شهرية تصدرها العلاقات العامة والإعلام بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، 17/نوفمبر / 2007- العدد (376)

3- صحيفة عكاظ السعودية المصادف / الاثنين /18/مارس /2013 العدد (4292) كفالة البنوك تضخ (48)مليار لتمويل المنشاة الصغيرة والمتوسطة . على الموقع التالي : www.inewsarabiai.com/117/

1- نهاد عمر السبيعي (دور المشروعات النسائية في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية).اطروحة دكتوراه في إدارة الموارد البشرية، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد ،2013 ، ص – ص ، 52 – 56 .

مصانع جديدة أو تطوير وتحديث وتوسيع المشاريع القائمة فضلاًعن تقديم المشورة في المجالات الإدارية والمالية والفنية والتسويقية للمشاريع الصناعية.

ب- صندوق المئوية : وهي مؤسسة حكومية تدعم المشاريع الصغيرة وتقدم خدمات مثل التمويل الكلي أو الجزئي للمشروع ، خدمات الإرشاد وتسهيل الإجراءات الحكومية المختلفة ويقدم الصندوق قرضاً حسناً لأصحاب المشاريع الصغيرة يتراوح بين (50-200) ألف ريال سعودي يتم تسديدها تحت شروط محددة كما قام الصندوق بإنشاء (صندوق المبدعين) الذي تلقى دعمه من شركة سابك بمبلغ (80) مليون ريال ، ومن البنك الأهلي مبلغ (70) مليون ريال الذي يهدف الى دفع فئة معينة من المشاريع ذات المستوى العالي مثل الصناعات البتروكيمياوية والتعدينية تحت إدارة وأشراف (صندوق المئوية) .

ج- معهد الريادة الوطني للأعمال : وهو مركز وطني غير ربحي متخصص في مساعدة الراغبين في ممارسة العمل الحر وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من كلا الجنسين ومن خلال التدريب والتأهيل وتقدم الأستشارات والإرشاد وأحتضان المشاريع والمساعدة للحصول على التمويل .

د- البنك السعودي للتسليف والأدخار : وهو بنك متخصص لتمويل المشاريع الصغيرة والناشئة ويقدم التسهيلات بناءً على مجموعة من العوامل المختلفة مثل حجم أستثمار المشروع ونوعية نشاطه .

هـ- صندوق الغرفة التجارية بالمنطقة الشرقية لتنمية المشاريع الصغيرة : ويقدم الدعم الفني والإداري والمالي لأصحاب المشاريع الصغيرة .

ز- المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني : ومن أهم أعمالها إنشاء مركز يهدف الى إيجاد جيل من الشباب يعمل لحسابه الخاص ، والمساعدة على تذليل الصعوبات التي تواجه مشاريع الشباب الأقتصادية وإعداد وتنفيذ البرامج التاهيلية والتدريب على المهارات التي تحتاجها هذه المشاريع .

فضلاً عن الجهات السابقة الداعمة للمشاريع الصغيرة ، هناك جهات أخرى تسهم في دعم هذه المشاريع ، مثل :-

1- مركز عبد الله الزامل لخدمة المجتمع : ويعمل هذا المركز على توفير فرص عمل من خلال دعم الشباب السعودي ممن لديهم رغبة في تأسيس مشاريع صغيرة خاصة بهم وذلك من خلال تقديم قروض حسنة ميسرة الأسترداد .

2- أوركس للتأجير التمويلي : وتهدف الى توفير التمويل (متوسط الآجل) الى المشاريع الصغيرة .

وتنظر بعض الجهات المهتمة بالمشاريع الصغيرة ، بأنها تلك المشاريع التي تتراوح مبيعاتها السنوية بين (1.3 – 27) مليون دولار ، ويتراوح عدد العاملين فيها بين (2 – 49) عاملا [1] .وتشكل المشاريع الصغيرة والمتوسطة في السعودية نحو (90%) من حجم الأقتصاد وهي نسبة مهمة تؤكد حقيقة ما يمكن أن تضطلع به من دور في دعم الأقتصاد السعودي ويبلغ مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي مايقارب (28%) وتشغل (80%) من إجمالي القوى العاملة[2] . بلغ إجمالي عدد المشاريع العاملة في القطاع العام والخاص مايقارب (806,377) مشروعاً عام 2010 ، مقابل (697,280) مشروعاً عام 2003 بنسبة نمو قدرها (16%) ، إذ بلغ إجمالي عدد المشاريع الصغيرة والمتوسطة (785,407) مشروعاً عام 2010 ، مقابل (680,36) مشروعاً عام 2003 بنسبة نمو (49%) يتركز العدد الأكبر من هذه المشاريع في نشاط التجارة إذ بلغ عددها (383,962) مشروعاً وهو ما يمثل (47.6%) من إجمالي المشاريع في الأقتصاد السعودي ويلي ذلك المشاريع العاملة في نشاط الصناعة التحويلية (88.247) مشروعاً تمثل (10,9%) من إجمالي المشاريع ، ثم خدمات الفندقه والمطاعم (85,040) مشروعاً تمثل (10,5%) من إجمالي المشاريع . تمثل المشاريع العاملة في الأنشطة الاقتصادية (التجارة – الصناعة التحويلية – والفندقة والمطاعم) حوالي (69.1%) من إجمالي عدد المشاريع والجزء الأكبر من هذه المشاريع يقع ضمن تصنيف المشاريع الصغيرة إذ

1- د. خالد بن عثمان اليحيى (حالة المنشات الصغيرة والمتوسطة من منظور دولي وإقليمي : عقبات ومقومات النجاح) ، بدون تاريخ ,ص12.

1- د.عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب (واقع ومستقبل الأقتصاد الخليجي) . الطباعة جامعة ام القرى بمكة , 2012 , ص .132

بلغت (475.676) مشروعاً صغير من (557.249) مشروعاً يعمل في الأنشطة الثلاث ، بلغ عدد المشاريع الصغيرة في نشاط الصناعة التحويلية مايقارب (70.432) مشروعاً تمثل (79.8%) من جملة المشاريع العاملة في هذا النشاط ، ويتركز الجزء الأكبر منها في صناعة الملابس , كما بلغ عدد المشتغلين في جميع الأنشطة التي تم حصرها في التعداد (4,470,043) مشتغل عام 2010 مقابل (3,188,180) عام 2003 بنسبة نمو قدرها (40%) حيث بلغ عدد المشتغلين السعوديين في جميع الأنشطة الاقتصادية (1,034,992) مشتغل عام 2010 مقابل (665,286) عام 2003 بنسبة نمو قدرها(56%) , أي إن نسبة المشتغلين السعوديين مايقارب (23.2%) من إجمالي عدد المشتغلين عام 2010 (20.9%) عام 2003 [1] .

وتعتمد المشاريع في عموم دول مجلس التعاون الخليجي وفي المملكة على العمالة الأجنبية ، وتسعى المملكة الى التنويع الأقتصادي وتقليل الأعتماد على واردات النفط من خلال دعم القطاعات الأقتصادية وزيادة مساهمة المشاريع الصغيرة في الإنتاج لسد حاجة الطلب المحلي .

2- المملكة العربية السعودية, مصلحة الأحصاآت العامة والمعلومات,التعداد الأقتصادي الشامل,2010, ص , ص ,11-12- 13

الفصل الثالث

واقع المشاريع الصغيرة في العراق واليات تطويرها

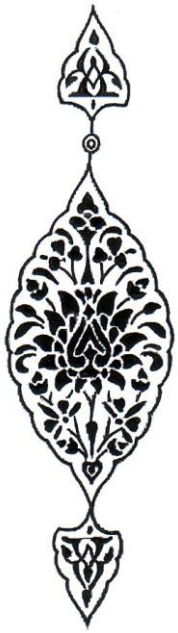

المبحث الأول:- واقع المشاريع الصغيرة في العراق والمعوقات التي تواجهها

المبحث الثاني :- اليات تطوير المشاريع الصغيرة في العراق

((المبحث الأول))

واقع المشاريع الصغيرة في العراق والمعوقات التي تواجهها

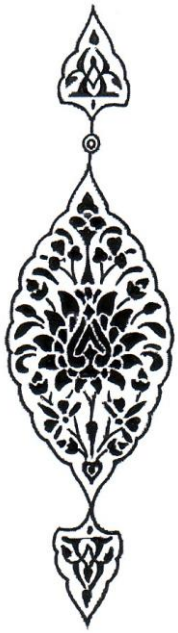

أولا : واقع المشاريع الصغيرة في العراق

ثانيا : المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق

المبحث الأول

اولاً: واقع المشاريع الصغيرة في العراق

تجمع الآراء الاقتصادية على الأهمية المتعاظمة للمشاريع الصغيرة في قطاع الإنتاج سواء أكان ذلك في البلاد المتقدمة أم النامية وتشير بعض الإحصاءات إلى إن هذه المشاريع تمثل نحو (90%) من إجمالي المشاريع في معظم اقتصاديات العالم كما إنها تشغل بحدود (60%) من إجمالي القوى العاملة ، وتسهم بنسبة كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول ، فعلى سبيل المثال تسهم المشاريع الصغيرة والمتوسطة بنحو (85%) في انجلترا و (51%) من إجمالي الناتج في الولايات المتحدة[1] ، أما في المنطقة العربية فقد هيمن في السابق القطاع العام على النشاط الاقتصادي ، فأدت السياسات الكلية في مجالات التشغيل والتسعير والإدارة إلى التقليل من كفاءة النشاط الاقتصادي العام والخاص على حد سواء ، رغم ذلك فقد ظل نمط المشاريع الصغيرة يغلب على النشاط الاقتصادي في معظم الدول العربية وكذلك في العراق فقد نشأت العديد من المشاريع الصغيرة والمتوسطة والكبيرة منذ بداية القرن الماضي لاسيما في المدن الرئيسة (بغداد – البصرة – نينوى) مستفيدة من توفر المواد الخام و المدخلات المحلية والكثافة السكانية و تبنت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي تعريف منظمة العمل الدولية للمشاريع الصغيرة على أنها المشاريع التي يعمل فيها اقل من (10) أشخاص ويمكن تقسيم المشاريع الصغيرة في العراق إلى خمسة أصناف هي :-

1- مشاريع صغيرة إنتاجية : وهي المشاريع التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط أي تلك المشاريع التي تخلق قيمة مضافة .

1- د.خليل الشماع (الجدوى التسويقية للمشروعات الجديدة) مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد(19) – عدد (43) – السنة -19- ص174 كانون الأول . 2011 ، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .

2- مشاريع صغيرة خدمية : وهي تلك المشاريع التي تقدم خدمة (ما) لصالح الآخرين مقابل اجر .

3- مشاريع صغيرة تجارية : أساسها شراء وبيع وتوزيع سلعة (ما) أو عدة سلع مختلفة من اجل تحقيق ربح ، أي هي كل مشروع يقوم بشراء سلعة ثم يقوم بإعادة بيعها أو تعبئتها أو تغليفها ومن ثم بيعها بقصد الحصول على ربح معين مثل تجارة الجملة والتجزئة .

4- المشاريع التقليدية الحرفية : التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي احتياجات المجتمع المحلي البسيط .

5 - المشاريع الصغيرة الزراعية:التي تعتمد في عملها بالأساس على المنتجات الزراعية والتخزين المبرد

وقد وجدت هذه المشاريع طريقها للأنتشار بسبب توفر الموارد المحلية والأيدي العاملة والطلب على منتجاتها .

الجدول (14)

عدد المشاريع الصغيرة في العراق خلال المدة من (1998 – 2001)

السنوات	عدد المشاريع الصغيرة	عدد المشتغلين
1998	35136	56120
1999	29467	62330
2000	77167	164580
2001	69090	142720

المصدر :د.ثائر محمود رشيد العاني ود.محمد علي موسى المعموري,(ستراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق),جامعة بغداد,كلية الإدارة والأقتصاد,2006,ص83.

يلحظ من الجدول السالف الذكر إن عدد المشاريع الصغيرة في العراق قد أرتفع من (35136) مشروعاً عام 1998 إلى (77167) مشروعاً عام (2000) بنسبة أرتفاع (45.5 %) تقترب من النصف ، وكذلك أعداد العاملين فيها إذ أرتفع من (56120) عاملاً عام 1998 إلى (164580) عاملاً عام 2000 بنسبة تفوق الضعف إلى أن هذه المشاريع أخذت بتراجع بعد عام 2000 والسبب هو قلة الدعم الحكومي لهذه المشاريع وتقادم معدات الإنتاج ، وتتميز المشاريع الصغيرة في خلق

فرص عمل جديدة وبتكاليف منخفضة قياساً بباقي المشاريع ، وكذلك القيمة المضافة فيها فهي تزيد عن ضعف قيمة مستلزمات الإنتاج ، مما يدلل على مدى نجاح هذه المشاريع وأهميتها في الأقتصاد العراقي .

جدول (15)
عدد المشاريع الصغيرة في العراق حسب نوعية نشاطها لعام 2003

نوع النشاط	عدد المشاريع	عدد العاملين فيها
التعدين والاستخراج	31	185
المواد الغذائية	4547	15593
المنسوجات	726	1334
الخياطة والملابس	3686	6587
صناعة الجلود ومنتجاتها	235	706
صناعة الأخشاب والورق	24	81
الطباعة	99	317
المنتجات الكيمياوية	22	98
الصناعات البلاستيكية (والمطاط)	443	168
الصناعات التعدينية غير المعدنية (لافلزية)	1235	5854
المعادن (الفلزية)	103	369
المعدات غير الكهربائية	4387	11230
المكائن المختلفة	54	221
صناعات متفرقة	2334	5955
المجموع	17926	48698

المصدر : وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2003 ، ص 7 .

يلحظ من بيانات الجدول (15) إن نشاط المشاريع الصغيرة تركزت في الصناعات الغذائية ، إذ بلغ عددها (4547) مشروعاً بنسبة (25.36 %) من نسبة المشاريع الصناعية الصغيرة ، وتوظف (15593) عاملاً بنسبة (32%) من مجموع العمالة الموظفة في هذه الأنشطة ، ثم تأتي بالمرتبة الثانية مشاريع المعدات غير الكهربائية بعدد (4387) مشروعاً وتوظف (11230)

عـاملاً وأمـا بالمرتبـة الثالثـة فتـاتي مشـاريع الخياطـة والملابـس بعـدد (3686) مشروعاً وبتوظيف (6587) عاملاً.

ومـا يميـز المشـاريع الصـغيرة فـي العـراق خـلال هـذه المـدة هـو أعتمادهـا فـي إنتاجها على أساليب فنية بسيطة وغير معقدة وغالباً ما تكون غير كفؤة من الناحية الأقتصـادية وذلـك بسـبب العقوبـات الأقتصـادية وقلـة الأسـتيرادات للمـواد والمكـائن ذات الجـودة العاليـة . أمـا بعـد عـام 2003 ، فقـد تراجـع أعـداد المشـاريع الصـغيرة وكذلك أعداد المشتغلين فيها ، بسبب الاحتلال الأمريكي للعراق واستمرار العمليات العسكرية وتدهور الوضـع الأمنـي فـي منـاطق العـراق كافـة فضـلاًعن هـروب رؤوس الأموال إلى الخارج للبحث عن ملاذ امن للاستثمار ، وعمليات التدمير للبنى التحتية وما رافقها من عمليات سلب ونهب للعديد من المشاريع في القطاعين العام والخاص ، وأصبح العراق سوقا مفتوحا لجميع أنواع المنتجات المستوردة وغياب الرقابة والقيود على الاستيرادات ، مما ساهم في تدهور المنافسة لصالح البضائع الأجنبية وعزوف اغلب أصحاب المشاريع الصغيرة عن العمل والإنتاج وتحول أصحاب هذه المشاريع إلى ممارسة أعمال أخرى ، أما باقي المشاريع المتوسطة والكبيرة فهي الأخرى تأثرت بما خلفته ظروف الأحداث ، إذ توقف أو انحسر نشاط معظمها لغياب الدعم الذي كانت تحصل عليه من قبل الدولة .

والجدول الآتي يوضح بعض المتغيرات التي طرأت على حالة المشاريع الصغيرة في العراق بعد عام 2003 :-

جدول (16)

(عدد المشاريع الصغيرة في العراق والعاملين فيها للسنوات) 2003 – 2012

السنوات	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا مليون دينار	مجموع قيمة الإنتاج (مليون دينار)	قيمة مستلزمات الإنتاج (مليون دينار)	القيمة المضافة (مليون دينار)
2003	17929	48698	31367	413730	219856	162507
2004	17599	64338	67705	815977	513072	235200
2005	10088	36379	55810	658655	382254	220591
2006	11620	46494	76709	1103757	617096	409952
2007	13406	53679	96329	812441	467190	248922
2008	—	—	—	—	—	—
2009	10289	27780	65109	815954	389231	361614
2010	11131	36898	105979	1556336	569747	880610
2011	47281	145385	406615	3896267.4	1964922	1524730.4
2012	43669	146210	485558	4567102	2066295	2015249

المصدر :

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية 2007 ،ص119 ،جدول رقم (1)

2- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2012 ، جدول رقم (1) ، ص6 .

1. ملاحظة : لم يشمل الجدول عدد المشاريع الصغيرة في إقليم كردستان .
2. ملاحظة : في سنة 2008 لم يصدر أي تقرير بسبب التعداد .

واستكمالا للتوضيح وقبل تحليل البيانات الواردة في الجدول آنفاً ، يمكن تمثيل بعض البيانات من خلال الشكل البياني الآتي :

شكل بياني (11)

تطور عدد المشاريع الصغيرة في العراق وعدد المشتغلين فيها

للمدة من (2003 – 2012)

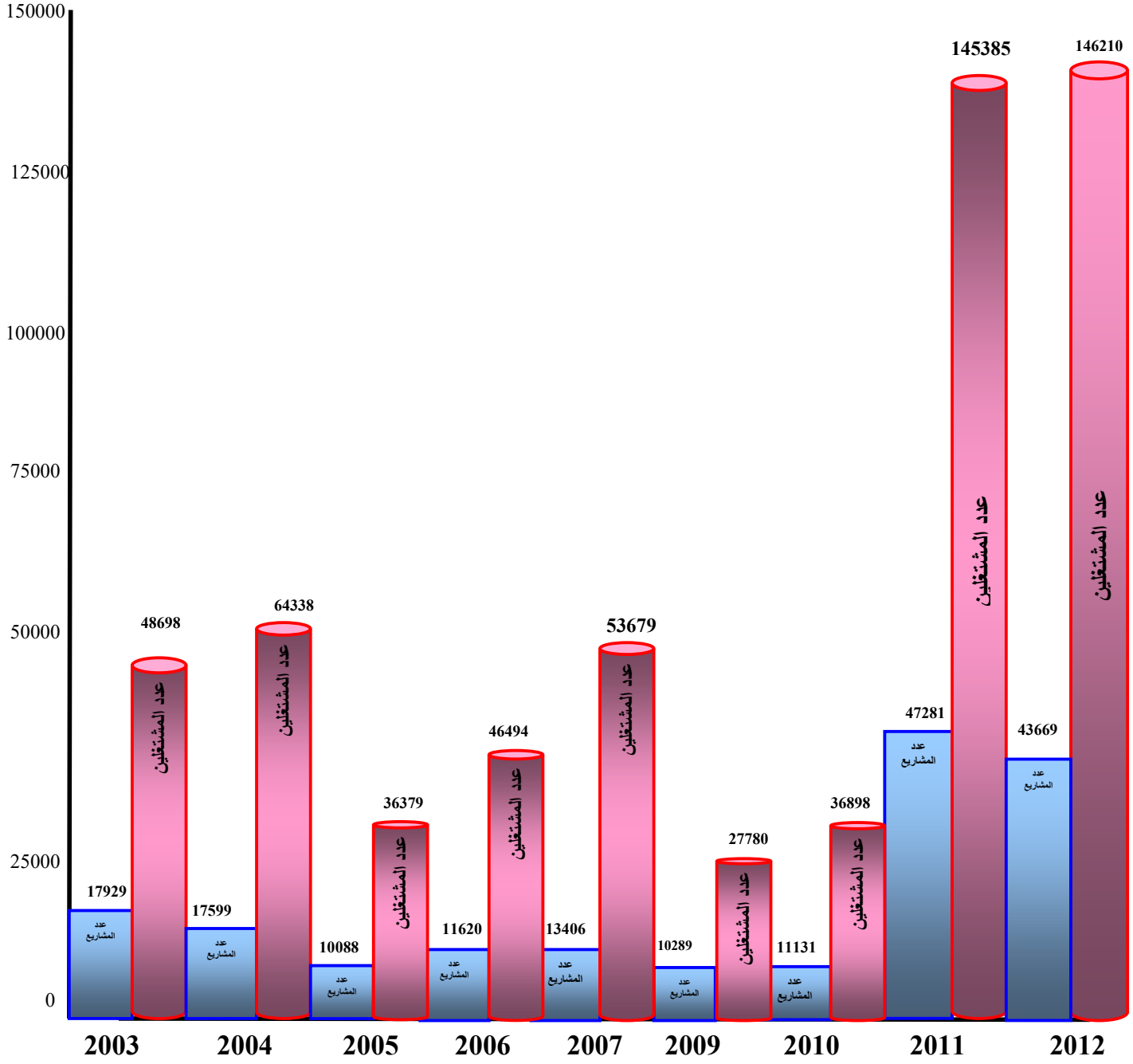

المصدر : الشكل من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (18)

نلحظ من خلال الجدول (16) والشكل البياني (11) إن هناك تذبذبا في بعض المتغيرات التي طرأت على حالة المشاريع الصغيرة بعد عام 2003 فبعد أن بلغ عدد

هـذه المشـاريع(17929)عـام2003 اخـذ يـنخفض حتـى وصـل إلـى(11131) مشروعا عام 2010 ، بسبب قلة الدعم الحكومي عبر مؤسساتها وانشغال الدولة بعد عام 2003 بالاهتمام بالوضع الأمني وصرف اغلب موارد الدولة بهذا الجانب ، أما بعد زيادة صادرات العراق النفطية وإطلاق المبالغ التي كانت بحوزة الأمم المتحدة المبالغ المعلقة (النفط مقابل الغذاء والدواء) فقد زاد الدعم المالي لهذه المشاريع لذا نلحظ هذه الزيادة ، بحيث بلغ عددها عام 2011 مايقارب (47281) مشروعاً صغيراً ، كذلك زاد عدد المشتغلين إلى (146210) عام 2012 وذلك بحكم العلاقة الطردية بين عدد المشاريع المستحدثة وعدد المشتغلين .

وفيما يتعلق بتوزيع المشاريع الصغيرة على محافظات العراق ، نورد الجدول الآتي الذي يوضح حالة هذه المشاريع عام 2011 حسب محافظات العراق :-

جدول (17)
عدد المشاريع الصناعية الصغيرة وعدد المشتغلين فيها وقيمة الإنتاج والمستلزمات حسب المحافظات في العراق لسنة 2011 (ألف دينار)

اسم المحافظة	عدد المشاريع	عدد المشتغلين	الأجور والمزايا	قيمة إجمالي الإنتاج	قيمة مستلزمات الإنتاج
نينوى	3529	12572	29004180	293405651	193342050
كركوك	1698	5573	11927812	104750914	59185036
ديالى	2392	7152	21566958	147459835	82374457
الانبار	3318	10902	35079888	491430346	304859417
بغداد	12013	35416	91285725	832781895	436863873
بابل	4617	11597	27982058	166717614	87272131
كربلاء	3283	10576	41916937	460083412	161932602
واسط	2303	7936	28191308	228185460	92425454
صلاح الدين	1362	3928	7861262	147700331	74389503
النجف	2272	8499	27190728	248355251	112405829
القادسية	1191	2969	7747894	46946683	28690447
المثنى	1415	4298	12029879	68106624	37125780
ذي قار	1228	3416	2643780	100399941	45624382
ميسان	1571	3585	8017768	153009951	54766991
البصرة	5089	16966	49169442	406933538	193663522
دهوك	1562	4848	17507000	135379000	89816000
السليمانية	6508	17027	62822000	668977000	318888000
اربيل	3414	11307	53221000	536176000	269121000
المجموع	58765	178567	540165619	5236799446	2642746474

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1. **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2011 ، جدول رقم (6) و (7) ، ص- ص ، 25-26 .**
2. **وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لإقليم كردستان لسنة 2011 ، جدول رقم (1) ص 5 .**

نلحظ من الجدول (17) إن محافظة بغداد تتصدر المحافظات العراقية في عدد المشاريع الصغيرة ,الا ان عددها كان اكبر من هذا الرقم قبل الأحتلال، وكان سبب هذا التراجع هو العديد من العوامل منها :-

1. ارتباك الوضع الأمني ، الذي انعكس على عدم الاستثمار بهذا القطاع بشقيه (الأجنبي والمحلي) .
2. غياب الدعم الحكومي والمؤسسات الداعمة لهذه المشاريع .
3. المنافسة الشديدة لسلع وخدمات هذه المشاريع من خلال الاستيراد غير المقيد من قبل الدولة ، إلا انه بعد عام 2010 نلحظ إن عدد هذه المشاريع قد ارتفع في بغداد وكذلك المحافظات الأخرى ، نتيجة للمحاولات الحكومية الهادفة إلى زيادة الاهتمام بهذه المشاريع باعتبارها تمثل أنشطة مهمة للحد من البطالة وتأتي محافظة البصرة بالمرتبة الثانية بعدد (5089) مشروع ويعود سبب هذا الارتفاع إلى الأهمية الإستراتيجية التي تشكله محافظة البصرة من حيث الموقع الجغرافي الذي جعلها تمثل المصدر الرئيس للعراق في التصدير والاستيراد ، فضلا عن أهميتها النفطية ، أما محافظة بابل فتاتي بالمرتبة الثالثة بعدد (4617) مشروعاً وتأتي محافظة نينوى رابعا بعدد (3529) مشروع .

أما في إقليم كردستان نجد إن محافظة السليمانية تأتي بالمرتبة الأولى بعدد (6508) مشروع ثم اربيل و دهوك ، وان سبب ارتفاع أعداد المشاريع في محافظات كردستان يعود إلى استتباب الوضع الأمني ، وارتفاع حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية والموقع الجغرافي الذي شجع العديد من رجال الأعمال إلى المجيء إلى هذه المنطقة والاستثمار فيها .

كذلك فان ما تشكله المشاريع الصغيرة من أهمية للاقتصاد العراقي ، يتضح من خلال النسبة الكبيرة التي تمثلها هذه المشاريع من إجمالي مشاريع القطاع الصناعي ، ويشير الجدول الآتي إلى هذا الجانب .

جدول (18)

نسبة ما تشكله المشاريع الصغيرة في العراق من مجموع المشاريع في القطاع الصناعي

السنة	عدد المشاريع الكبيرة	عدد المشاريع المتوسطة	عدد المشاريع الصغيرة	مجموع المشاريع	نسبة ما تشكله المشاريع الصغيرة من مجموع المشاريع
2003	**451**	**79**	**17929**	**18459**	**97.1%**
2004	**489**	**92**	**17599**	**18180**	**96.8%**
2005	**452**	**76**	**10088**	**10616**	**95.0%**
2006	**411**	**52**	**11620**	**12083**	**96.1%**
2007	**423**	**57**	**13406**	**13886**	**96.5%**
2009	**524**	**51**	**10289**	**10864**	94.7%
2010	**529**	**56**	**11131**	**11716**	95.0%
2011	**561**	**159**	**47281**	**48001**	98.5%
متوسط المدة (2011-2003)	**480**	**77**	**17417**	**17975**	96.2%

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر الآتية :-

1- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات (2006-2011) ،ص6 ، جدول (1) .

2- وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (2003-2007) للمنشآت الكبيرة، ص119 ، جدول رقم (1) .

3- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية ، التقرير السنوي التراكمي لسنة(2012)،مدير الإحصاء الصناعي ، ص4 ، جدول رقم (1)

4- جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات(2006-2012)،ص3،جدول رقم(1)

نلحظ من بيانات الجدول (18) إن المشاريع الصغيرة تشكل النسبة العظمى من مجموع المشاريع العاملة في الاقتصاد العراقي إذ شكلت متوسط نسب بلغ (96.2%) ، والسبب يعود إلى إن هذه المشاريع لها خصوصية في ارتباطها بحاجات السكان المحليين المتعددة و سرعة تلبية هذه الحاجات ، فضلاً عن سهولة انتشارها في مختلف المناطق (ريف ، مدن) وقلة الأموال التي تحتاجها لغرض الإنتاج وهي تتناسب مع مدخرات السكان المحليين . ومن جانب آخر فقد تعددت أنشطة المشاريع الصغيرة وتنوعت استناداً إلى ما تشكله هذه المشاريع من نسبة كبيرة من إجمالي المشاريع الصناعية ،

ويمكن التعرف على مدى مساهمة هذه المشاريع في الأنشطة الصناعية من خلال الجدول الآتي :-

جدول (19) عدد المشاريع الصغيرة في العراق

وإجمالي الإنتاج والقيمة المضافة حسب نوع النشاط لسنة 2011

نوع النشاط	عدد المشاريع	عدد العاملين	الأجور ألف دينار	إجمالي الإنتاج (ألف دينار)	مستلزمات الإنتاج (ألف دينار)	القيمة المضافة (ألف دينار)
التعدين والاستخراج	1	8	25800	324000	134376	189624
الصناعات التحويلية	10113	37555	133801474	1024033658	515306780	508726878
صناعة المنسوجات	123	586	947193	11576392	6677519	4898873
صناعة الملابس الجاهزة	7320	9489	11976140	130879050	50322818	80556232
صناعة الجلود والمنتجات الجلدية والأحذية	89	482	846684	9423029	6060952	3362074
صناعة الخشب ومنتجاته والأثاث والثوابت	105	8108	15163500	178368602	95835853	82532749
صناعة الورق	7	32	120600	1340280	960486	379794
صناعة المنتجات الورقية	52	483	1101972	12319704	4009540	8310164
صناعة المنتجات البلاستيكية والمطاطية	15	60	199790	2809663	1486166	1323497
منتجات مصنوعة من النفط والفحم	219	822	3198612	35093680	23017090	12076590
الصناعة التعدينية الغير معدنية	4455	16733	60898632	759069808	413122601	345947207
صناعة منتجات معدنية مصنعة	97	501	1475720	13289518	5844063	7445455
صناعة المكائن عدا الكهرباء	18065	47407	117789554	1145251267	563557211	581694056
صناعة المحركات والتوربينات والعدد	109	308	464948	8894718	5256506	3638212
صناعة المكائن والمعدات الكهربائية	3	7	15600	109028	43394	65634
صناعة معدات النقل وتصليحها	15	54	188100	2034250	1086310	947940
صناعات متفرقة	6494	22751	58401300	561451342	272199809	289251533
المجموع	47281	145385	406615619	3896267986	1964921474	1931346701

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :-

1- وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2011 ، جدول رقم (3) , (4) , (5) ، ص – ص ، 8 – 24 .

إن المشاريع الصغيرة في اغلب اقتصاديات بلدان العالم تشكل النسبة العظمى من حيث عدد المشاريع العاملة في النشاط الاقتصادي في مختلف قطاعاته ، والعراق

احد هذه البلدان التي تشكل هذه المشاريع القطاع الأكبر والأكثر انتشاراً فيه ، ويتم قياس دور ومساهمة المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة مؤشرات رئيسة هي :

المساهمة في التشغيل والإنتاج وفي العدد الكلي للمشاريع في الاقتصاد فتحتل المشاريع الصغيرة موقعا مهما في القطاع الصناعي فبلغ عدد هذه المشاريع في عام 2011 (47281) مشروعا صناعيا و بنسبة (% 98.5) من مجموع المشاريع بارتفاع قدره (4.25 %)) عن سنة 2010 إذ كان عددها سنة 2010 (11131) مشروعاً بنسبة (95.0%) وان سبب الارتفاع الكبير بعدد المشاريع فضلاًعن ماذكر سابقا جاء نتيجة اعتماد إطار الحصر و الترقيم لسنة 2009 بعد تحديثه من قبل الباحثين الميدانيين لذا أظهرت هذه الزيادة الكبيرة بعدد المشاريع قياسا لسنة 2010 . كما ارتفع عدد العاملين في المشاريع الصناعية الصغيرة بنسبة (3.94 %) لسنة 2011 مقارنة بسنة 2010 وارتفع قيمة الإنتاج في هذا القطاع إلى (250 %) سنة 2011 مقارنة بنسبة 2010 والسبب هو ارتفاع عدد هذه المشاريع في القطاع الصناعي وقد احتلت صناعات المكائن عدا الكهرباء المرتبة الأولى في قيمة الإنتاج المتحقق بنسبة مساهمة (29.4%) ، تليها الصناعات التحويلية بالمرتبة الثانية بنسبة مساهمة (26.3 %) .

وأما مساهمة المشاريع الصغيرة في بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى مثل (التجارية ، والزراعية ، والخدمية .... الخ) ايضاً كانت كبيرة ولكن لا توجد إحصائية دقيقة لبيان عدد هذه المشاريع في كل قطاع ومساهمتها في الإنتاج وعدد الأيدي العاملة فيها .

ثانياً: المعوقات التي تواجه المشاريع الصغيرة في العراق

تواجه المشاريع الصغيرة في العراق شأنها شأن غالبية المشاريع في مختلف القطاعات الاقتصادية في الدول النامية العديد من المعوقات التي تعيق مجالات تطويرها وتتباين هذه المعوقات وفقاً للبيئة الاقتصادية التي تنمو في ظلها هذه المشاريع وبخصوص العراق يمكن إجمال هذه المعوقات بالاتي :

أ : المعوقات التشريعية والقانونية :

ترتبط المشاريع الصغيرة بإجراءات قانونية عدة لتسهيل خطوات عملها ، ابتدءاً من إجازة المشروع وإجراءات الملكية أو التأجير للأرض أو العقار الذي يقام عليه المشروع ، وقوانين وتعليمات استيراد المستلزمات الإنتاجية ، وقوانين الإقراض والتمويل من المصارف والمؤسسات المالية ، وقوانين الحماية التجارية لمنتجات المشاريع الصغيرة ، وإجراءات المشاركة أو نقل الملكية أو البيع لهذه المشاريع ، وغير ذلك من القوانين الأخرى .

وكما هو معلوم إن البيئة القانونية المؤثرة في الأنشطة الاقتصادية في أي بلد , غالبا ماتنبثق من طبيعة النظام السياسي والاقتصادي لذلك البلد , ومن ثم فقد اتصفت مرحلة سيطرة القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية في العراق بعدم الاهتمام بالجوانب القانونية والتشريعية لدعم وحماية أصحاب المشاريع الصغيرة , إلا في نطاق محدود , ولم تحظ المشاريع برعاية حقيقية بسبب التوجه نحو إقامة مشاريع صناعية كبيرة بغية الاستفادة من مزايا الحجم في ظل مشاريع القطاع العام , وقد أدى ذلك إلى التأثير في مجمل النشاط الخاص , لاسيما فيما يتعلق بإضعاف القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في مواجهة الدعم الحكومي لمشاريع القطاع العام إلا إن تلك السياسات لم تسفر عن تحقيق أهدافها بعدما تعرضت له مشاريع القطاع العام من تدمير وإهمال وغياب معايير الكفاءة .

وفي إطار التوجهات الجديدة نحو اقتصاد السوق بعد عام 2003 ، أصبحت السياسات العامة معنية بتشجيع الاستثمارات الخاصة ، وللتعبير عن اهتمام الدولة

بتنمية المشاريع الصغيرة ، فقد تم إصدار قانون دعم المشاريع الصغيرة في العراق لسنة 2012 ، إذ ينص هذا القانون على[1] :-

1- إن المشروع الصغير : هو مشروعاً مدراً للدخل والذي لا يزيد عدد العاملين فيه عن (10) أشخاص .

2- منح صاحب المشروع الصغير قرضاً لا يزيد عن عشرين مليون دينار عراقي وبدون فائدة .

3- الأشخاص المشمولين بهذا القانون هم العاطلون عن العمل المسجلون في مكاتب التشغيل ، وأيضا الذين يتم تحديدهم وفق تعليمات يصدرها الوزير .

4- إنشاء حاضنات أعمال هدفها دعم وتطوير الأنشطة الاقتصادية الصغيرة من خلال تقديم أعمال مهنية للمبدعين ممن لديهم أفكار متطورة .

5- تسري أحكام هذا القانون على المشاريع المدرة للدخل القائمة والجديدة .

6- يؤسس في وزارة العمل صندوق يسمى بـ(صندوق دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل) يتمتع بالشخصية المعنوية ويمثله وزير العمل أو من يخوله وتؤول جميع الأموال المودعة في صندوق التمنية الملغى إلى صندوق ودعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل .

7- يكون مقر الصندوق في مدينة بغداد ويجوز له فتح فروع داخل العراق .

ويهدف هذا القانون إلى مايأتي :-

أ) تامين فرص عمل جديدة وتقليص حجم البطالة .

ب) تقديم الدعم للراغبين بالعمل والقادرين عليه من المشمولين بأحكام هذا القانون . وخصوصا في المناطق الأكثر فقرا .

ج) إعادة تدريب الباحثين عن العمل من الفئات لتتناسب قدراتهم مع متطلبات سوق العمل وإدخالهم في برامج ذات صلة بالعمل والتكيف مع ظروف العمل المحيطة .

1- قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (15) لسنة 2012 .

Published on Iraqi Local Governance Law Library
:http://www.iraq-ig-law.org

د) زيادة الإنتاجية ودعم الاقتصاد الوطني .

هـ) تشجيع إقامة حاضنات في إسناد إنشاء المشاريع .

و) إتباع إجراءات مبسطة تساعد على تسجيل المشاريع .

ز) استثمار المهارات والقدرات البشرية في الصناعات التقنية والبرامجيات التي تعتمد أساسا على المعرفة والمهارة .

كما انه في إطار التوجهات الجديدة بعد عام 2003 تم اتخاذ العديد من الإجراءات التي تعمل ضمن إستراتيجية التحول إلى آلية السوق ، إذ عملت وزارة الصناعة والمعادن العراقية ضمن برامجها الإصلاحية على إجراء إصلاح اقتصادي تضمن إعادة هيكلة المشاريع وفق منظور اقتصاد السوق وكذلك العمل على إعداد القوانين والتشريعات التي تجيز نقل الملكية للمشاريع المملوكة للدولة إلى القطاع الخاص وتأهيل المشاريع الحكومية القائمة بعد إجراء تقييم لأدائها .

وقد تضمن الدستور العراقي وعبر العديد من فقراته الاهتمام بالجانب الاقتصادي وإجراء الإصلاح وفق أسس اقتصادية حديثة بما يضمن استثمار كامل موارده وتنويع مصادره وتشجيع القطاع الخاص وتنمية وتنظيم العلاقات بين العامل وصاحب المشروع وانتقال رؤوس الأموال والملكية الخاصة[1] ، إلا إن معظم هذه الفقرات في الدستور مازالت غير مفعلة على الواقع الاقتصادي ، ولم نلحظ أي منجز حقيقي ينقل الاقتصاد العراقي نقلة نوعية نحو تنمية مستدامة لقطاعات الإنتاج السلعي ، فضلاًعن وجود تمثيل مؤسسي فعال للمشاريع الصغيرة وافتقارها إلى إمكانية صنع القرار مما يقلل من قدراتها على مواجهة الضغوط والمشاكل التي تعترض هذا القطاع الحيوي من الاقتصاد[2] ، ومن ثم فان العبرة ليس بإصدار قانون لدعم المشاريع الصغيرة ، على الرغم من أهميته ، وإنما الأكثر أهمية هو تفعيل تطبيق القانون في إطار حزمة من السياسات والإجراءات الاقتصادية والتجارية الداعمة للمشاريع

1- تفاصيل أكثر انظر : جمهورية العراق ، دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، بغداد ، مجلس الوزراء ، ، ط2نيسان ، ابريل ، 2006 .

1- د.ثريا عبد الرحيم الخزرجي ،(برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق) مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (59) سنة 2006 ، ص 10 .

الاقتصادية الوطنية ، فضلا عن تطوير الإطار المؤسسي الذي يعنى بتنمية المشاريع الاقتصادية ويسهل عملية التحول نحو اقتصاد سوق منتج يعزز من مكانة المنتجات الوطنية و يزيد من قدرتها التنافسية إزاء المنتجات الأجنبية المستوردة .

إن توفير مثل هذه البيئة سوف يكون ملائما للنهوض بالمشاريع الصغيرة بحكم اتساع أنشطتها واتصاف هياكلها الإنتاجية بمرونة أفضل على التحرك والمبادرة وجذب رؤوس الأموال الوطنية نحو مزيد من الاستثمارات في هذه المشاريع .

ب : المعوقات التسويقية والفنية :[1]

تُعد المعوقات التسويقية والفنية التي تواجهها المشاريع الصغيرة من العقبات الأساسية التي كانت وما زالت تعمل على إجهاض إقامة وتطوير هذه المشاريع في العراق . وقد تفاقمت معوقات التسويق بعد عام 2003 بشكل كبير نتيجة لسياسة الباب المفتوح التي توسعت في مجال استيراد مختلف المنتجات من الأسواق الخارجية ، بحيث أصبح السوق العراقي سوقا رائجا لتصريف منتجات البلدان الأخرى ، لاسيما البلدان المجاورة ، في ظل غياب الضوابط المنظمة لعمليات الاستيراد التي يمارسها النشاط التجاري الخاص وقد ساهم مثل هذا الواقع في عدم تمكين المشاريع الصغيرة القائمة من المنافسة أمام هذا السيل المتدفق من الخارج من أصناف السلع المختلفة ، فضلا عن توجيه رؤوس أموال خاصة خارج نطاق الاستثمار في هذه المشاريع في أنشطة هامشية غير منتجة ، أو الاستثمار في الأسواق الخارجية ، ومن ثم فان التركيز على الاستيرادات بدلا من التركيز على تنمية الإنتاج الوطني ، قد اضر كثيرا مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي ، لاسيما المشاريع الصغيرة إلى جانب ذلك تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات في مجال الحصول على مدخلات إنتاجية عالية الجودة ، وقد وضعت أنظمة التدريب المهني والتعليمي وتعرض القوى البشرية إلى سوء التوظيف والبطالة والهجرة إلى خارج

2- احمد كامل حسين الناصح (واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل) مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (69) سنة 2008 ، ص 165 .

العراق . فضلا عن ضعف الكفاءات التسويقية وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل اشتداد المنافسة ، فضلاً عن مشكلة التكنولوجيا المتسارعة والمتطورة عالية التكاليف .

ج : المعوقات التمويلية :

تواجه المشاريع الصغيرة صعوبات كثيرة في تدبير احتياجاتها التمويلية إذ يحول نقص التمويل دون تطوير وتحديث الإنتاج والخدمات وان اغلب هذه المشاريع تعتمد في تلبية احتياجاتها على الإمكانات الذاتية لأصحابها . وان عدم توفر الموارد المالية يعد من المعوقات الرئيسة أمام تنمية هذه المشاريع . ويمكن إجمال أهم المعوقات بما يلي[1] :-

1- ضيق التمويل المتاح ووجود فجوة كبيرة بين حجم التمويل المقدم من قبل المؤسسات التمويلية وحجم التمويل المطلوب للمشاريع الصغيرة ويعود ذلك للأسباب الآتية :

أ- وجود ضوابط تنظيمية معقدة مثل (التراخيص ، إدارة الضريبة) .

ب- ضعف بيئة المؤسسات المانحة .

ج- تركز البنوك في المناطق الحضرية وانخفاض عددها في المناطق الريفية .

د- قلة استجابة البنوك لحاجات المشاريع الصغيرة لأسباب متضمنة في (عدم الثقة ، انخفاض القدرة المالية لمالكي المشاريع الصغيرة)

2- تقييم المخاطر :

أ- ارتفاع معدل التعثر في سداد القروض

ب- قيام المصارف باستخدام المعايير نفسها المطبقة على كبار المقترضين وعلى صغار المقترضين .

1- د. ثريا عبد الرحيم الخزرجي, مصدر سابق ، ص – ص ، 8 – 9 .

ج- قلة توافر المعلومات المباشرة عن المقترضين الصغار لدى المؤسسات المصرفية .

3- قلة الخبرات والمعلومات للمؤسسات المقرضة للتعامل مع لمشاريع الصغيرة

أ- التركيز على إدارة محفظة القروض ، إدارة الديون المتأخرة ، تقييم برامج إعداد الميزانية والرقابة .

ب- قلة الخبرة لمسؤولي القروض في دراسة وتقييم طلبات أصحاب المشاريع الصغيرة .

4- القيود التي تفرض من قبل الجهات المقرضة .

5- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة .

د : غياب التنمية الاقتصادية وتعقد المشهد السياسي

إن الظروف التي مر بها العراق من حروب في الثمانينات وعقوبات في التسعينات واحتلال عام 2003 ، وما رافق ذلك من عمليات نهب وتخريب للبنى التحتية ، جعلت العراق يحتاج إلى مليارات الدولارات لكي يستطيع إعادة بناء ما دمرته الأحداث . فضلا عن الصراعات بين القوى السياسية وتقاطع آرائها بخصوص إدارة الموارد وعدم وضوح الرؤى للسياسات الاقتصادية اللازمة ، فضلا عن مشكلة الابتعاد عن المهنية الاقتصادية ، والتأثيرات الضارة للفساد الإداري والمالي ، مما أسهم في خلق انعكاسات سلبية على عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية برمتها . وفي إطار ذلك فقد تأثر قطاع المشاريع الصغيرة بهذه الظروف كغيره من قطاعات الإنتاج السلعي في الاقتصاد الوطني .

((المبحث الثاني))

آليات تطوير المشاريع الصغيرة في العراق

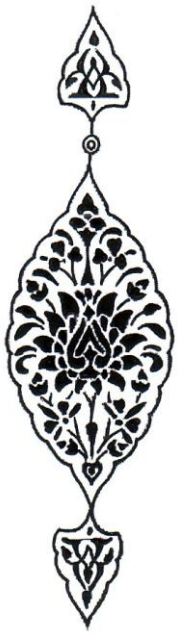

أولا : سمات الاقتصاد العراقي

ثانيا : اقتراح آليات لتطوير المشاريع الصغيرة في العراق

المبحث الثاني

اليات تطوير المشاريع الصغيرة في العراق

اولاً : سمات الاقتصاد العراقي

أ : اختلال هيكل الإنتاج وانخفاض مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي

ب : تدني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني واختلال سوق العمل .

ج : اختلال هيكل الإيرادات العامة وانخفاض الحصيلة الضريبية .

د : اتساع مظاهر البطالة والسلوك ألريعي .

هـ : الضغوط التضخمية .

و : تجاهل أهمية المشاريع الصغيرة للحد من الاختلالات الهيكلية .

ثانياً : اقتراح آليات لتطوير المشاريع الصغيرة في العراق

أ : إعادة هيكلة شركات القطاع العام والمختلط في إطار آليات محدثة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص .

ب : إنشاء حاضنات أعمال لدعم المشاريع الصغيرة .

ج : إنشاء مؤسسة عامة تعنى بتطوير وتمويل المشاريع الصغيرة .

د : تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في إطار التشريعات والسياسات التجارية.

اولاً: سمات الاقتصاد العراقي

أ : اختلال هيكل الإنتاج وانخفاض مساهمة القطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي :

يعد اختلال الهيكل الإنتاجي (production structure) من السمات الأساسية التي تميز الاقتصاد العراقي ، إذ يتصف الاقتصاد العراقي باختلالات بنيوية كبيرة إذ يوجد ومنذ زمن بعيد عدم تناسب بين القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد العراقي وضعف مساهمتها في تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

ويمكن ملاحظة الاختلال من خلال تحديد نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين (G D P) ، وان الاختلال في هذه القطاعات ينعكس على مستوى الاقتصاد الكلي والجدول (20) يبين نسبة مساهمة كل قطاع في تكوين الناتج المحلي الإجمالي للسنوات (2003 – 2012) : الجدول (20) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية في العراق ، والأهمية النسبية لهذه الأنشطة من الناتج المحلي الإجمالي للسنوات(2003 – 2012) مليون دينار عراقي.

جدول (20)

(نسبة مساهمة القطاعات الأقتصادية في الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الجارية)

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي GDP	نسبة مساهمة قطاع الزراعة والغابات و الصيد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع التعدين والمقالع إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع النقل والموصلات والخزن إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع تجارة المفرد والفنادق وما شابه إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع المال والتامين والخدمات والعقارات إلى GDP %	نسبة مساهمة قطاع خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية إلى GDP %
2003	29585788.6	8.41	68.86	1.03	0.22	0.73	7.72	6.47	1.32	6.28
2004	53235358.7	6.94	57.96	1.76	0.83	1.28	8.32	6.10	6.93	10.37
2005	73533598.6	6.89	57.84	1.32	0.80	3.65	8.01	5.71	7.45	8.85
2006	95587954.8	5.83	55.48	1.54	0.82	3.61	7.05	6.64	8.31	11.22
2007	11145581.4	4.93	53.18	1.63	0.87	4.42	0.66	6.26	9.75	12.83
2008	157026061.6	3.85	55.74	1.68	1.17	4.19	5.46	5.34	8.55	14.91
2009	131275592.6	5.20	43.57	2.60	1.76	4.29	6.46	7.85	0.86	18.16
2010	159607123.6	5.24	46.77	2.30	1.54	5.53	5.87	7.63	1.29	15.84
2011	211309950.6	4.2	54.7	1.8	1.3	4.9	4.9	6.6	8.5	13.1
2012	244502646.1	4.08	53.19	1.72	0.99	5.63	4.73	6.39	8.79	14.93
متوسط المدة	126.711988.9	5.55	54.72	1.73	1.03	3.82	5.92	6.50	6.17	12.65

المصدر : الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على :

1- زهرة خضير عباس ألعبيدي (تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير لمباشرة في العراق للمدة – 2010) (1995 أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، جدول رقم (3) ص 98 ، 2012 .

2- وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة (2012) جدول رقم (5) ص 9 .

3- وزارة التخطيط الجهاز المركزي للأحصاء,مديرية الحسابات القومية التقديرات الاولية الفعلية والأجمالية للناتج المحلي لسنة 2011-جدول رقم(6)و(7)

يلحظ من بيانات الجدول (20) مدى الاختلال في الهياكل المكونة للاقتصاد العراقي ، ونسبة مساهمة كل قطاع في تكوين (G D P) ، إذ يبين نسبة مساهمة الهيكل القطاعي للأنشطة السلعية ، فهي آخذة بالانخفاض باستثناء قطاع التعدين والمقالع والذي يشكل النسبة العظمى منه قطاع النفط ا لخام ، إذ يسهم قطاع النفط الخام فيه بأكثر من (99 %) ، أما أنشطة الزراعة والغابات والصيد والصناعة التحويلية فهي منخفضة والسبب يعود إلى المنافسة للمنتجات هذان القطاعان من قبل المستوردين والإهمال الذي أصاب هذان القطاعان الحيويان اللذان يشكلان عموداً أساسياً من أعمدة التنمية الاقتصادية ولهما دور رئيس في توفير الترابط بين القطاعات وتوفير الموارد لبقية القطاعات وتلبية حاجة السوق وخلق العديد من فرص العمل ، أما بقية الأنشطة في القطاع السلعي هي الأخرى لا تشكل نسبة مهمة في الناتج المحلي الإجمالي ولاسيما قطاع الكهرباء والماء والبناء والتشييد إذ لم تتجاوز نسبة مساهمة قطاع الكهرباء والماء (2 %) والبناء والتشييد (6 %) أما أنشطة القطاعات التوزيعية فهي الأخرى آخذة بالانخفاض ولاسيما في قطاع النقل والمواصلات والتخزين فقد انخفضت من (7.72 %) عام 2003 إلى (4.73 %) عام 2012 وكذلك بقية القطاعات والأنشطة فهي لا تشكل مساهمتها أهمية كبيرة في تكوين (G D P) ولذا فان مصادر (العرض) المحلي مقيدة بالعديد من المعوقات والمشاكل وهذه السمة التي تميز الاقتصاد العراقي .

ب : تدني مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني واختلال سوق العمل .

أهم ملامح القطاع الخاص العراقي[1]

1- ارتباط مصالح القطاع الخاص بالدولة قبل عام 2003 ، كان القطاع الخاص ترتبط مصالحه بالدولة بشكل كبير وذلك لطبيعة النظام الاقتصادي الشمولي

1- كريم عبيس العزاوي (واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، ص – ص (27 – 30) ، بحث منشور على الموقع :
www.jasj.net/iasj?func=fulltext&aid.

المركزي الذي ساد العراق ، إذ إن الدولة في هذا النظام هي الطرف الأساس الذي يتيح الفرص للقطاع الخاص للقيام بنشاطه الاقتصادي .

2- يعاني القطاع الخاص من ضعف القدرات التنظيمية والتمويلية إذ لا تشكل ممتلكاته بالشكل النقدي إلا نسبة قليلة من الثروة القومية الكلية .

3- هجرة رؤوس الأموال والكثير من العاملين في القطاع الخاص إلى الخارج لأسباب كثيرة منها عدم صلاحية البيئة الاستثمارية من قوانين وحوافز والظروف الأمنية السيئة .

4- يميل القطاع الخاص في العراق إلى الاستثمار في الأنشطة ذات الربح السريع والمضمون ولا يرغب بالاستثمار في الأنشطة الإنتاجية التي تستغرق وقتا طويلا وعائد غير معروف .

5- تجاهل الحكومات العراقية المتعاقبة لدور القطاع الخاص وإعطائه دوراً هامشياً في عملية التنمية .

6- القطاع الخاص في العراق لا يهتم إلا بقدر محدود بأنشطة البحث والتطوير وتدريب القوى العاملة .

7- إن معظم مشاريع القطاع الخاص تعد مشاريع صغيرة ويتسم الكثير منها بالطابع الفردي والعائلي .

8- إن مساهمة القطاع الخاص في العديد من المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها الناتج المحلي الإجمالي لم تكن بالمستوى المطلوب وهي في تراجع بعد عام 2003 .

9- تقادم وسائل الإنتاج وهيمنة الأساليب القديمة وغير الكفوءة وعدم إدخال التكنولوجيا الحديثة في تطوير وسائل الإنتاج .

10- قلة البيانات الإحصائية عن مشاريع القطاع الخاص ، وتركيز معظمها على بيانات المشاريع في القطاع الصناعي ، أما بقية الأنشطة فبياناتها محدودة مما جعل القطاع الصناعي يشكل النطاق الأوسع للمشاريع الصغيرة في العراق .

11- صعوبة الحصول على المواد الأولية لاسيما محلية المنشأ ، لتوقف معظم المشاريع أو هبوط مستوى الإنتاج فيها ، أما بالنسبة للمواد الأولية المستوردة فغالبا ما تشكل نسبة كبيرة من القيمة المضافة التي تعود للقطاع التجاري .

وكما أسهم الاستيراد غير المنضبط في تدهور القطاع الخاص لعدم قدرته على المنافسة السعرية والإنتاجية والجودة لكون السلع المستوردة ارخص ثمنا[1] .

أما بالنسبة لسوق العمل في العراق ، فالعراق من الدول التي تعاني من نقص الكفاءات والعمالة الماهرة في سوق العمل وهجرة هذه الكفاءات إلى خارج الوطن ، لعدة أسباب منها انخفاض الأجور التي يحصلون عليها مقارنة مع الدول التي تمتلك هذه الكفاءات وكذلك أنظمة الضمان الممنوحة لهذه الكفاءات من (تامين صحي ونقل وسكن) وبعض الامتيازات التي يفقدونها بالعراق والمتوفرة لهم في دول أخرى ناهيك عن الوضع الأمني السيء الذي يمر به العراق . وما تبقى من هذه الكفاءات لا يمارس اختصاصه في الغالب والسبب هو عدم وجود مواءمة بين هذه الاختصاصات في سوق العمل وحاجة السوق لكل نوع من هذه الاختصاصات ، كما إن السمة الغالبة لقوى العمل في العراق هي انخفاض الإنتاجية والمهارة وذلك بسبب عدم التطوير المستمر لهذه القوى على استخدام التقنيات الحديثة .

ونشير في هذا المجال إلى إن مخرجات نظام التعليم ، لاسيما التعليم العالي ، تعد مثالا واضحا على حالة الاختلال بين متطلبات سوق العمل وهذه المخرجات ، في ظل غياب سياسات تشجيع القطاع الخاص في قطاعات الاقتصاد المنتجة ، والتي يأتي القطاع الصناعي الخاص في مقدمتها ، والمشاريع الصغيرة على وجه الخصوص ، بغية استيعاب أعداد الخريجين الذين تزداد نسبة البطالة بينهم ، في الوقت الذي يكلفون الموازنة العامة للدولة أموال كبيرة ، كان بإمكان اقتصاد السوق ذو التوجهات المنتجة أن يسهم في زيادة التشغيل ويحد من نسبة البطالة في المجتمع العراقي .

ج : اختلال هيكل الإيرادات العامة وانخفاض الحصيلة الضريبية

1- د. كامل علاوي كاظم (البطالة في العراق – الواقع – الآثار – آليات التوليد وسبل المعالجة) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، أيلول 2011 ، ص11 .

إن هيكل الإيرادات للحكومة العراقية يتكون من عدة أنشطة وهذه الأنشطة ذكرنا بعضها سابقا لكن اللافت للنظر إن هذه الأنشطة لا تسهم إلا بجزء بسيط من هذه الإيرادات والجزء الأكبر من هذه الإيرادات متأتي من قطاع واحد وهو النفط الخام الذي يشكل الحجم الأكبر من هذه الإيرادات ، بحيث أصبحت الحكومة العراقية تعتمد في إعداد الموازنة العامة على إيرادات تصدير النفط الخام وتوضع الخطة لتنفيذ هذه الموازنة على وفق تقديرات هذه الإيرادات ، وكما هو معلوم إن أسعار النفط لا تحدد من قبل المنتج بل تخضع إلى سوق الطلب العالمي الذي تحكمه ظروف معقدة لا يمكن التكهن بها ، لذا فان هذه الإيرادات تكون مرهونة بهذه الظروف ، ومن ثم الموازنة العامة . وان بروز نشاط تصدير النفط الخام وهيمنته الحاسمة على بقية الأنشطة الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ، أدى إلى اهتمام الحكومات العراقية المتعاقبة بهذا القطاع وإهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى مما ساهم في استمرار وزيادة تشويه الهيكل الاقتصادي إذ بدأت بقية الأنشطة الاقتصادية الأخرى بالتراجع في حجم إيراداتها ومساهمتها في تكوين الناتج إذ إن الاقتصاد العراقي أصبح معتمدا اعتمادا شبه كلي على إيرادات النفط الريعية وبدونها تتوقف أو تشل حركة النشاط الاقتصادي في البلاد ، إذ لا يتوفر نشاط اقتصادي محلي آخر يمكن أن يسهم في تنويع مصادر الدخل والثروة ، عدا تصدير النفط الذي بات يشكل في حدود (98 %) من حجم الصادرات ، وأكثر من (90 %) من حجم الإيرادات العامة للموازنة ، ومن ثم فقد أضحت الموازنة العامة معتمدة وبشكل متزايد على الإيرادات النفطية .

أما بالنسبة لدور الإيرادات الأخرى التي تحصل عليها الدولة من خلال سلطة القانون والخدمات التي تقدمها مثل الضرائب والرسوم ، فهي لا تسهم في حجم الإيرادات العامة إلا بنسبة ضئيلة جدا ، وذلك بسبب الواقع المتخلف للأنشطة

الاقتصادية المنتجة ذات الأوعية الضريبية في القطاع الخاص ، فضلا عما يعاني منه النظام الضريبي في العراق من مشاكل نذكر منها [1] :-

1- ضعف الوعي الضريبي وانتشاره في العراق على مستوى المكلفين .

2- صعوبة تقدير الوعاء الضريبي وإظهاره بالوجه الصحيح .

3- ضعف البنية الصناعية وضعف دور القطاع الخاص في العراق .

4- ضعف الإدارة الضريبية واستخدامها للأساليب التقليدية .

5- ارتفاع كلف تحصيل بعض أنواع الضرائب وهذا لا يتناسب مع الظروف الراهنة ومتطلبات الإصلاح الضريبي .

6- جمود القوانين المفروضة بها الضرائب على اختلاف أنواعها وعدم اتسامها بالمرونة مما يجعلها غير قابلة للتعديل أو التغيير .كما يتصف هذا الواقع باختلالات أخرى منها [2] :-

أ- زيادة ظاهرة التهرب الضريبي والفساد المالي والإداري بين الموظفين في هذه الدوائر .

ب- ضعف الرقابة الضريبية وعدم الشفافية والوضوح لبعض القوانين مما يؤدي إلى الوقوع في الازدواج الضريبي والذي بدوره يؤدي إلى زيادة حالات التهرب الضريبي مما يؤثر سلبا في حجم الإيرادات الضريبية في نهايته .

إن هناك اختلالا كبيرا في هيكل الإيرادات العامة في العراق فعند المقارنة بين إيرادات القطاع النفطي وإيرادات الضرائب والرسوم ، وما تشكله هذه الإيرادات إلى إجمالي الإيرادات العامة ، نجد إن هناك فجوة كبيرة بين حجم إيرادات القطاع النفطي وإيرادات الضرائب والرسوم إذ شكلت إيرادات (الضرائب والرسوم) متوسط نسبة مقدارها (1.3) خلال المدة من (2007-2012) وهي نسبة

1- لقاء فنجان ثامر زيدان (دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (1995 – 2010) وسبل تفعيلها ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد ، 2012 ، ص115.

2- د. يسرى مهدي حسن السامرائي ، زهرة خضير عباس ألعبيدي (تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (4) العدد (9) ، 2012 .

منخفضة ، بينما شكلت الإيرادات النفطية متوسط نسب (91.9) خلال المدة نفسها . وهذا يعكس اعتماد الحكومة العراقية على إيرادات القطاع النفطي بشكل كبير على الرغم مما يشكله هذا الاعتماد من مخاطر على الاقتصاد العراقي ، والجدول الآتي يوضح حالة الاختلال في هيكل الإيرادات العامة :-

جدول(21) هيكل الإيرادات العامة في العراق للسنوات (2007 – 2012)

(تريليون دينار)

	2007	2008	2009	2010	2011	2012	متوسط المدة*
الإيرادات النفطية	51.7	76.9	43	53.2	61.9	72.6	59.9
الضرائب والرسوم	0.79	0.82	1.98	1.17	1.34	1.57	1.3
الفوائد	0.35	0.39	0.84	0.43	0.52	0.6	0.5
أرباح الشركات العامة	0.32	1	2.9	2	2.2	2.4	1.8
الإيرادات غير الضريبية	1.4	1	1.6	1.5	1.57	0.97	1.3
إجمالي الإيرادات	54.6	80.2	50.4	58.3	67.5	78.1	64.8
الأهمية النسبية للإيرادات النفطية إلى إجمالي الإيرادات	94.69	95.89	85.32	91.25	91.70	92.96	91.9
الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية إلى إجمالي الإيرادات	5.24	4.00	14.52	8.75	8.34	7.09	8.0

المصدر : د. عبد الحسين العنبكي (تقييم إستراتيجية الموازنة 2010 – 2012) جمهورية العراق ، مكتب رئيس الوزراء هيئة المستشارين المكتب الاستشاري الاقتصادي ، 2013 ، ص 3 .
*** تم حساب متوسط المدة من قبل الباحث .**

نلحظ من الجدول (21) إن الأهمية النسبية للإيرادات غير النفطية قد تراجعت بعد عام (2009) من (14.52) إلى (7.09) عام 2012 بمعدل تراجع بلغ أكثر من (50 %) وهذا مؤشر خطير عن نسبة ما تشكله هذه الإيرادات من حجم الإيرادات الكلية ، وهناك أسباب عديدة لهذا التراجع منها الفساد المالي والإداري في عموم دوائر الدولة ، والاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية فضلا عن سوء استخدام ملف الاستثمار في العراق .

أما الأهمية النسبية للإيرادات النفطية للمدة نفسها فقد تزايدت إذ وصلت إلى (92.96)عام 2012 بينما كانت (85.32) عام 2009 وهذا دليل واضح على ريعية الاقتصاد العراقي .

د : اتساع مظاهر البطالة والسلوك ألريعي :

تعد البطالة بوصفها ظاهرة عالمية من بين أهم واخطر المشكلات التي تعاني منها معظم النظم الاقتصادية في العالم بالنظر لأثارها السلبية في مختلف مجالات ونواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، ولكونها مصدرا معوقا للتنمية ومغذيا للمشاكل التي يعاني منها المجتمع ، الأمر الذي يجعل منها محل اهتمام لإيجاد الحلول التي من شانها أن تعمل على خفض نسبة البطالة والحد من آثارها السلبية . وهناك عدة أسباب ساهمت في زيادة نسبة البطالة في العراق يأتي في مقدمتها ، غياب السياسات الاقتصادية القادرة على إدارة الموارد الاقتصادية التي يمتلكها العراق ، إدارة كفوءة وتنظيم علاقة تنموية منتجة بين دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي وما ينبغي أن يقوم به القطاع الخاص ، لاسيما في مجال أنشطة المشاريع الصغيرة والمتوسطة من اجل استيعاب أعداد العاطلين عن العمل والتخفيف من مسؤولية الدولة في إيجاد الوظائف في دوائرها ومؤسساتها ، بما يرهق الموازنة العامة ، والتي هي مرهقة أصلاً بفعل الفساد المالي . ومن ثم فان إلقاء العبء على الدولة في إيجاد التعيينات من شانه أن يضخم حجم الجهاز الإداري الحكومي ويوسع من حجم البطالة المقنعة في ظل غياب الدور المطلوب للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية .

كما إن اتساع مظاهر البطالة في الاقتصاد العراقي ، قد ارتبط بتراجع دور العديد من المصانع والشركات ليس على صعيد القطاع العام فحسب ، وإنما على صعيد القطاع الخاص والمختلط أيضا ، واتجاه الكثير من رؤوس الأموال الخاصة نحو القطاع التجاري الاستيرادي ، قليل الاستخدام لمدخلات قوة العمل المحلية في حين يتركز الجزء الأعظم من قوة العمل في قطاع الخدمات والقطاع الزراعي ، وقد ساهم هذا الواقع في استمرار معدلات البطالة المرتفعة . وظاهرة العمالة الناقصة التي مازالت تشكل عبئا واضحا على كاهل الاقتصاد العراقي . والجدول الآتي يبين تطور معدلات البطالة في العراق .

جدول (22) نسبة البطالة في العراق للسنوات (2003 – 2012)

السنوات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نسبة البطالة	% 28.1	% 26.8	% 17.97	% 17.5	% 11.7	% 15.3	% 15	% 15	% 11	% 16

الجدول من عمل الباحث بالاعتماد على المصادر التالية :

1- نداء حسين عبد الله ، (نسبة البطالة في العراق) شهادة الدبلوم العالي في الإحصاءات التطبيقية ، المعهد العربي للتدريب والبحوث لإحصائية ، بغداد ، 2006 ، (ص – ص) ، (21 – 23) .

2- وزارة التخطيط ، لجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2011)

ملاحظة:أن أحصاءات البطالة في العراق لاتأخذ بنظرالأعتبارمؤشرات العمالة الناقصة والتي لازالت مرتفعة تصل الى مايزيد عن (30%)

3-CIA world factbook ,December 2013 Mundi .comwww.index

نلحظ من الجدول (22) إن نسبة البطالة في العراق تتجه نحو الانخفاض بسبب الزيادة في الصادرات النفطية وارتفاع أسعار النفط عالمياً ومن ثم تضخم حجم الميزانية العمومية للدولة وتوظيف العاطلين في الدوائر والمؤسسات الحكومية دون الحاجة لهم وتعاني هذه الدوائر من البطالة المقنعة ، وان هذه الدوائر هي في الغالب الأعم دوائر خدمية ولا يوجد قطاع من القطاعات المكونة للاقتصاد العراقي مكتفيا ذاتيا أو يحقق فائض إلا القطاع النفطي والذي هو المعيل الأول للموازنة العامة في العراق والتي تكون مطالبة سنوياً بإيجاد وظائف للعاطلين في القطاع العام .

أما القطاع الخاص فلا تشكل نسبة التوظيفات فيه إلا نسبة ضئيلة جدا بسبب ضعف هذا القطاع وغياب دوره وتأثيره في الحياة الاقتصادية .

ووفق آخر إحصائية لوزارة التخطيط وصلت البطالة في العراق إلى (33 %) ، وكشف وزير التخطيط إن هذه النسبة هي مقسمة إلى نوعين[1] :-

الأولى : بطالة حقيقية والتي تصل إلى (11 %) .

أما الثانية : بطالة للذين ليس لديهم عمل ثابت وتصل إلى (22 %) .

وتتسم البطالة في العراق بأنها مشكلة معقدة لا يمكن معالجتها إلا من خلال تفعيل دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي جنبا إلى جنب بتفعيل دور القطاع الخاص ، لاسيما في مجال المشاريع الصغيرة ، ورفع كفاءة إدارة الموارد النفطية ، لذا فان

1- http://www.albaghdadianews.com/report/item/6135nea%D8%A9-Akbgznz-1yob%A9-AkBZAK%D8%A9jn-AKIEAj-BZHK-AKO-33.hTMI

على الدولة أو القائمين على الملف الاقتصادي للنهوض بواقع المشاريع الإنتاجية التي لا تستغرق وقتا ولا مبالغ طائلة وتعالج المشاكل الصغيرة في العراق كجزء من ستراتيجية الحد من مشاكل البطالة في الاقتصاد العراقي .

هـ : الضغوط التضخمية

لقد تعرض الاقتصاد العراقي لتدهور كبير في جميع أنظمته الاقتصادية ولاسيما نظامه النقدي ، مما أدى إلى ظهور عجز في ميزان المدفوعات وعجز مزمن في الموازنة العامة للدولة وتراجع في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وارتفاع في المستوى العام للأسعار وانخفاض في قيمة الدينار العراقي مقابل باقي العملات ولم تكن للسياسة النقدية دور فاعل في حل المشاكل التضخمية التي يعاني منها الاقتصاد لأنها كانت تخضع للقرار السياسي للنخبة الحاكمة . وبعد عام 2003 وفي ضوء التطورات التي حصلت على الصعيد الاقتصادي وتحول العراق إلى اقتصاد السوق والانفتاح على الخارج وقيام الحكومة برفع الدعم عن بعض السلع كالمحروقات ، وإعادة النظر بسياسة التوزيع العام لمفردات البطاقة التموينية وسياسة الدعم المقدم للمنتجين في ضوء الاتفاق مع صندوق النقد الدولي كان ينتظر أن تسهم هذه الإجراءات في توفير مزيد من الأموال واهم أسباب استفحال التضخم بعد عام 2003 في العراق[1] :

1- التدهور المستمر في الملف الأمني واتساع نطاق عمليات تخريب البنية التحتية والمنشات الخدمية والإنتاجية .

2- الإخفاق في عملية أعمار البنية الإنتاجية ومشاريع البنية الأساسية و الخدمات العامة المخربة ولاسيما في مجال صناعة تصفية النفط والكهرباء والمياه والصرف الصحي .

3- التغير الذي حصل في هيكل الطلب بعد عام 2003 ، لاسيما بالنسبة لبعض الفئات الاجتماعية نتيجة للتحسن الذي طرأ على الوضع المعيشي للأسرة العراقية وارتفاع الرواتب الحكومية من ناحية والغاء الرسوم والضرائب الجمركية على السلع

1- آلاء نوري حسين (تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2012 ، ص 112 .

المستوردة من ناحية ثانية ، وتمثل هذا التحول بانخفاض الأهمية النسبية للإنفاق على المواد الغذائية لصالح السلع الصناعية والوقود ، الأثاث ، المواد المنزلية ، والفقرات الأخرى المكملة لهيكل الإنفاق الأسري ، وبرز إقبال غير مسبوق على شراء السلع المستوردة في ظل تراجع الإنتاج السلعي المحلي ، وضعف قدرته التنافسية تجاه المستوردات . هذا فضلاًعن عوامل أخرى منها عدم المواءمة بين السياستين النقدية والمالية في العراق ، والتأثيرات النقدية للمالية العامة والتي من نتائجها إضعاف دور السياسة النقدية ، يضاف لها التضخم المستورد من خلال العملة الأجنبية التي يستخدمها البنك المركزي في مزاده لبيع الدولار الأمريكي للمحافظة على سعر الصرف للدينار العراقي لاستقرار الأسعار كما إن رصيد البنك كغطاء للعملة المحلية هو الدولار الأمريكي وهذه العملة الأجنبية تكون عاكسة للواقع الاقتصادي والمالي للدولة الأم ومن ثم تأثر العراق إيجابا أو سلبا بهذا الواقع. وتعتمد السياسة النقدية في العراق الرقم القياسي لأسعار المستهلك كمؤشر للتضخم ، فقد بلغ عام 2009 مايقارب (121,1) نقطة مقابل (125,1) نقطة عام 2010 ليسجل التضخم الأساس مانسبته (3,1) [1] والجدول الآتي يوضح بعض أهم مؤشرات التضخم في الاقتصاد العراقي :-

جدول (23) بعض مؤشرات التضخم في العراق للمدة من(2010 – 2012)

اسم المؤشر	2010	2011	2012
الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك	125.1	132.1	140.1
التضخم السنوي	2.5	5.6	6.1
التضخم الأساس	2.9	6.5	5.6
التضخم السنوي للمواد الغذائية	2.8	3.1	6.5
التضخم السنوي للسكن	4.4	11.7	9.0
أسعار صرف الدولار (الأمريكي)	1187	1199	1234

المصدر : جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الأرقام القياسية لسنة 2013 , جدول رقم (15) ص3

و : أهمية المشاريع الصغيرة للحد من الاختلالات الهيكلية

إن إقامة قاعدة للمشاريع الصغيرة على مختلف أنواعها في أي بلد سواء المتقدمة منها أم النامية هو أمر في غاية الأهمية ، لما لها من تأثيرات على مجمل الوضع

1- جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العمة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010 ، ص 7 .

الاقتصادي والاجتماعي فهي تمتاز بمميزات تأهلها لتكون في صدارة الأنشطة الاقتصادية ، وتحتل هذه المشاريع نسبة تصل إلى أكثر من (90 %) من مجموع المشاريع في اقتصاديات اغلب البلدان ، وكما تشكل نسبة عالية جدا في القطاع الخاص وتستطيع هذه المشاريع أن تقلل أو تضع حد للعديد من المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي .

إذ يمكن أن تعالج نقص الإنتاج في العديد من الأنشطة وتقوم بادوار عديدة ثانوية أو رئيسة فبالنسبة للإنتاج فهي يمكن أن تنتج الموارد الأولية أو بعض السلع النهائية التي يحتاجها السوق المحلي كما يمكن أن تقوم بدور الوسيط بين المشاريع الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة نفسها من خلال تصريف إنتاج هذه المشاريع أو تزويدها بما تحتاجه من موارد لغرض الإنتاج ، وتستطيع هذه المشاريع أن تضع حداً للخلل المزمن في الميزان التجاري وذلك من خلال إنتاج الكثير من السلع المعوضة عن الاستيرادات وتساعد في توفير الموارد المالية للبلد عندما تقلل حاجة السوق المحلي إلى المنتجات المستوردة . كما إن تفعيل دور القطاع الخاص في العراق في جميع فروع الاقتصاد سيسهم في تقليل الضغط الواقع على الدولة في تحمل الأعباء الاقتصادية بشكل أكفأ وأكثر تخصصا ، فقد أثبتت العديد من الدراسات التي أجريت في هذا المجال إن المشاريع الصغيرة تكون أكثر كفاءة وإنتاجية في تخصيص الموارد وبأقل التكاليف وأكثر قدرة على التكيف والاستجابة لمتطلبات وحاجات السوق .

أما على صعيد التشغيل فتسهم هذه المشاريع بدور فعال في توفير فرص العمل إذ تعد من أهم القطاعات الاقتصادية الخالقة لفرص عمل جديدة ، فهي تضاهي حتى المشاريع الكبيرة في هذا المجال رغم صغر حجمها وإمكاناتها المتواضعة لأنها تميل إلى تكثيف عنصر العمل على عنصر رأس المال ، على عكس المشاريع الكبيرة ، كما لها دور في تحقيق تكامل وتجانس اقتصادي بين مختلف الأنشطة والقطاعات المكونة للاقتصاد العراقي من خدمة بعضها للبعض الآخر وتبادل الخبرات ، إذ لا يوجد مشروع صغير أو كبير أو متوسط في العالم يزعم إن إنتاجه

قد تم في معامله وورشه بنسبة (100 %) بل لابد من أن يوجد تكامل وسطي . وان مثل هذا الدور غالبا ما تؤديه المشاريع الصغيرة[1] .

ويمكن لهذه المشاريع أن تسهم في زيادة الإيرادات الحكومية عندما تستطيع أن تأخذ دورها في السوق وتحقق الأرباح من خلال فرض الضرائب والرسوم على هذه المشاريع لاحقا وهذا ما يمكن ملاحظته في بعض البلدان التي تهتم بهذه المشاريع ، ولهذه المشاريع مميزات أخرى منها المرونة العالية التي تجعلها تتكيف مع المتغيرات الطارئة التي تحدث سواءً في (الطلب) أو (العرض) فهذه المشاريع يمكن بحكم صغرها أن تزيد أو تقلل حجم إنتاجها دون أضرار أو خسائر كبيرة على عكس المشاريع الأخرى .

كما يمكن لها أن تسهم في تقليل الضغوط التضخمية من خلال تقليل فجوة الطلب بزيادة العرض بشكل سريع ومرن ، وتستطيع هذه المشاريع أن تقلل تبعية السوق العراقي للأسواق الأجنبية وتقليل تأثره بالأزمات الاقتصادية والمالية والنقدية التي تتعرض لها هذه الأسواق .

ويمكن التأكيد بان النهوض بواقع المشاريع الصغيرة في العراق يعد الركيزة الأساسية لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية ، فضلا عن كونه وسيلة مهمة لتصحيح مسار اقتصاد السوق في العراق وبنائه على أسس إنتاجية ، حيث إن التحديات التي تواجه الاقتصاد العراقي هي تحديات بنيوية تتطلب تحقيق التنوع والتوازن في هيكل الناتج المحلي وتصحيح اختلالات سوق العمل .

ثانياً : اقتراح آليات لتطوير المشاريع الصغيرة في العراق

1- د. رحماني سناء ، د. يلمي فتحية (دور المشاريع الصغيرة الافتراضية في استحداث فرص عمل) الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة المسيلة ، 2010 ، ص 9 .

على ضوء ما تم طرحه ومناقشته في المباحث السابقة, هناك جملة من الآليات التي يمكن اعتمادها في تطوير المشاريع الصغيرة في العراق :

أ : إعادة هيكلة شركات القطاع العام والمختلط في إطار آليات محدثة للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص .

تعاني اغلب المشاريع والشركات في القطاع العام والمختلط من خلل في العديد من بناها الإنتاجية والإدارية والفنية ، وكما هو معلوم إن هذه المشاريع تدعم من قبل الدولة ، ولا تسهم بعائد اقتصادي للدولة بل هي تكون بمثابة عبء اقتصادي على كاهل الدولة حيث لا تغطي إيراداتها في الغالب حجم نفقاتها مما يستدعي قيام الدولة بتغطية ذلك العجز ، ويستدعي الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق حصول تراجع في معدلات الدعم الحكومي من اجل جعل الوحدات الاقتصادية الإنتاجية والخدمية تعمل وفق معايير (الكلفة – الربح) وإزالة التشوهات التي يضعها التدخل الحكومي في جهاز الأسعار والية السوق والحد من دعم الشركات العامة والمختلط من خلال إصلاح وضعها الإداري والتنظيمي وإصلاح وضع الملكية للسماح للقطاع الخاص بشراء أسهم في هذه الشركات [1] ، وهذا يعني أعطاء المهمة بالكامل للقطاع الخاص لإدارة وتشغيل هذه المشاريع والشركات دون تدخل من قبل الدولة وفق أساليب الخصخصة الملائمة ، وكذلك يمكن الإبقاء على بعضها ضمن شركات القطاع والمختلط التي تعمل وفق المعايير التجارية لاقتصاد السوق .

أما الطريق الثاني في إطار إعادة الهيكلة هو طريق الشراكة بين القطاعين العام والخاص وهذه الشراكة تكون لها أهداف أهمها تطوير عمل القطاع العام وفق معايير السوق بالاعتماد على القطاع الخاص الذي يكون هو الأكفأ في هذا المجال أي إيجاد " حلول خاصة لمشاكل عامة " [2] .

إذ يقوم القطاع الخاص بتقديم خدمات تتميز بمستوى عالٍ من المهنية والجودة والكفاءة ، ولا يعني ذلك تراجعا في دور الدولة في الحياة الاقتصادية أو تقليص

1– د. عبد الحسين العنبكي (مصدر سابق) ، ص 8 .

2– د. احمد بو عشيق (المحور الخامس) ، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات) المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية ، السعودية ، 1 – 4 نوفمبر 2009 ص 16 .

وظائفها الاجتماعية والتنموية حيث إن دورها في ظل اقتصاد السوق يبقى مهما ومؤثرا على اعتبار إن القطاع الخاص لن يتمكن من توسيع دوره الاقتصادي وزيادة استثماراته إلا في ظل دولة قوية تضع القواعد العامة والمبادئ الأساسية التي تنظم الحياة الاقتصادية والاجتماعية وتضع الضوابط الحاكمة التي تحول دون الخروج عن هذه القواعد والمبادئ . كما تحتاج أنشطة القطاع الخاص واستثماراته في ظل اقتصاد السوق إلى بيئة اقتصادية وسياسية و تشريعية واجتماعية مستقرة ومرافق عامة وكوادر بشرية مؤهلة وهي أساسيات تدخل في نطاق مهام الدولة واختصاصاتها .

إن الشراكة بين القطاعين العام والخاص يمكن الاخير من الاضطلاع بجزء مهم من الأنشطة الصناعية والتجارية التي تتولاها الدولة أو مؤسساتها العامة ، أو تعني إعادة الهيكلة أو الاستقلال الذاتي أو التحول أو عدم الاحتكار ومواجهة تنامي البيروقراطية والتراجع عن التاميمات ، وهناك أهداف سياسية واقتصادية تتجلى في تقوية البنى التحتية وعصرنة المرافق العامة من خلال تطبيق مبدأ المرفق العالمي حيث أظهرت بعض الدراسات إن هناك علاقة وثيقة بين النمو الاقتصادي وتطور البنى التحتية وان كل نقص في هذه الأخيرة يعيق التنمية الاقتصادية و يتطلب نجاح هذه السياسات رؤية تنموية ناضجة يتم تعميمها بما يلائم ظروف البلاد وواقعها الاقتصادي والاجتماعي ، وضرورة الخروج من وهم الاعتقاد بان الدولة ومن خلال تدخلها في كافة المجالات قادرة وبشكل منفرد على قيادة الاقتصاد وتحقيق التنمية والتقدم . ومن ثم فان توسيع القطاع الخاص هو الطريق إلى تحقيق التنمية والازدهار وكبح الفساد الإداري والمالي المستشري في مؤسسات ومشاريع الدولة العامة ، وان التوفيق بين اقتصاد السوق الحر والتدخل الحكومي المنظم الذي يستد على الشراكة وفقاً لدور فاعل للدولة سياسياً واجتماعياً ومتوازن اقتصادياً ، ودور فاعل للقطاع الخاص تشرف عليه الدولة وفق آليات السوق والمنافسة ، إذ يتحول دور الدولة وفق هذه الرؤية في العديد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية من العمل المباشر في النشاط الإنتاجي إلى الدور الإشرافي والتنظيمي ، مع استمرار تواجدها الفاعل في المجالات الإستراتيجية

والبنى التحتية أو التي يحجم القطاع الخاص عن ممارستها, وان مثل هذا التفعيل لدور القطاع الخاص من شانه أن يسهم في تفعيل دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني

ب : إنشاء حاضنات أعمال لدعم المشاريع الصغيرة :

إن أية سياسة تستهدف النهوض بواقع المشاريع الصغيرة لابد أن تعتمد إنشاء حاضنات أعمال لدعم هذه المشاريع ويمكن للعراق أن يستفيد من تجارب الدول الأخرى ، لاسيما الدول العربية في هذا المجال ، ومن ثم نؤكد الدعوة إلى ضرورة إنشاء حاضنات أعمال في العراق تعنى بالمشاريع الصغيرة في إطار التفاعل والانسجام مع الجهات الأخرى ذات العلاقة بتطوير هذه المشاريع .

وكما لاحظنا من خلال دراسة طبيعة العلاقة بين حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة* بان هذه الحاضنات تعد بمثابة منظومة خدمية تقدم العديد من التسهيلات التي يحتاجها صاحب المشروع ولمدة محدودة من الزمن ، وتقدم هذه الخدمات تبعا لحاجات المشروع المحتضن وبشكل متتابع وبتكاليف ميسرة ، ولحاضنات الأعمال أهمية معنوية ومادية فهي تعمل على التنسيق بين الوحدات الإنتاجية والهيئات المساندة الأخرى ، ولحاضنات الأعمال إطار عمل يتحدد بموجبه واجبات عمل هذه الحاضنات تجاه المشاريع المحتضنة وما تقدمه من خدمات ترى بأنها ضرورية لإنقاذ هذه المشاريع من الفشل وهناك واجبات على صاحب المشروع المحتضن القيام بها لشموله بفرصة دخول مشروعه إلى هذه الحاضنات وحصوله على الدعم المطلوب لنجاح مشروعه ،إذ يكون عمل الحاضنة مشابها لعمل الحاضنة الطبيعية إذ يتم وضع المواليد غير مكتملي النمو في الحاضنة

*** انظر ، ص 48 ، من هذه الرسالة .**

لتوفير الظروف المناسبة لنموهم لحين تجاوز مرحلة الخطر [1] . إذ إن أهم وأصعب المراحل التي تواجه المشروع الصغير هي مرحلة البداية ، مرحلة الانطلاق

1- د. ميسر إبراهيم احمد الجبوري ، د. معن وعد الله المعاضيدي (مصدر سابق), بدون ترقيم.

، لإثبات وجوده داخل الأسواق المحلية ، وهل يكتب له الاستمرار أو الفشل والانسحاب ؟، تقدم هذه الحاضنات المساندة في مجال التدريب للكادر الإداري والفني للمشروع المحتضن من خلال الدورات التدريبية وتخريج دفعات من العمالة الماهرة والكفاءات ، كما تقدم المساعدة فيما يخص الصيانة لمختلف المكائن والمعدات وتزويدها بقطع الغيار المطلوبة . كما يمكن أن توفر فرص للباحثين عن الاستثمار في مجال براءات الاختراع الحديثة لاستثمار البحوث التطبيقية والتجريبية والانتقال بالجهود العلمية من أروقة المختبرات إلى الواقع والتطبيق . ويحتاج الاقتصاد العراقي إلى خطة لعمل هذه الحاضنات وهذه الخطة تتمثل بإنشاء مجمعات لكل قطاع من القطاعات الرئيسة في الاقتصاد وتبعا لذلك تقسم الحاضنات ، إذ تختص الحاضنات الصناعية بالإشراف و تقديم الخدمات للمشاريع الصناعية الصغيرة ، كما تختص الحاضنات التجارية بالإشراف وتقديم الخدمات للمشاريع في القطاع التجاري وكذلك عمل الحاضنات الزراعية والخدمية ، ووفق هذا التقسيم سيكون للتخصص والإشراف تأثير مباشر ودقيق وذو نتائج سريعة على الواقع . والمخطط الآتي يوضح تقسيم حاضنات الأعمال المقترحة حسب نوع نشاط المشروع الصغير :

شكل (12)

(أنواع الحاضنات الفرعية أو القطاعية المقترحة للمشاريع الصغيرة في العراق)

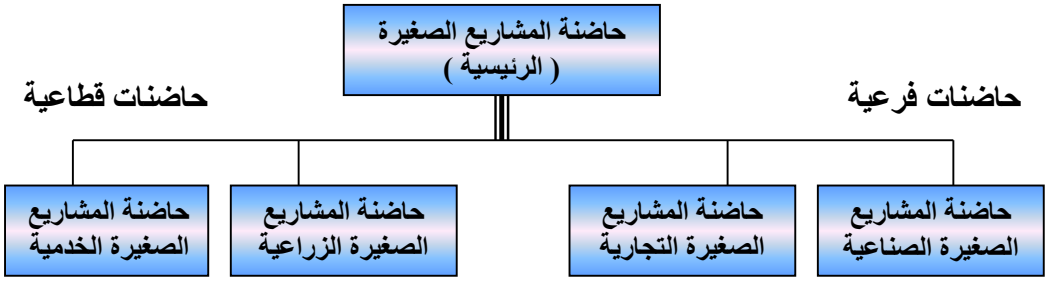

المخطط من عمل الباحث .

النتائج المرجوة من عمل هذه الحاضنات

1- سد النقص الحاصل في خدمات البنى التحتية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي وتقليل تكاليف ذلك على صاحب المشروع .

2- رفع قدرة مساهمة المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي الإجمالي وتقليل الاعتماد على القطاع النفطي في تكوين ذلك الناتج .

3- تفعيل دور القطاع الخاص من خلال عمل هذه المشاريع في النشاط الاقتصادي يعالج بعض المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد العراقي منها البطالة ، إذ تتحمل الحكومة العبء الأكبر في توظيف العاطلين .

4- تنويع الإنتاج في كافة القطاعات وتلبية حاجة السوق العراقي بالكثير من السلع والخدمات ، لاسيما السلع المستوردة للحد من الاستيرادات .

5- يجب أن لا يكون هدف الحاضنة هو تحقيق مكسب مادي فحسب بقدر ما يمكن تحقيقه على الصعيد الوطني من خلق مشاريع مستندة إلى المعرفة وقادرة على النمو والتطور ذاتيا واختراق الأسواق من خلال الجودة والمنافسة السعرية ، بما يعزز من القدرات التنافسية لهذه المشاريع .

6- تشجيع المستثمرين المحليين والأجانب على إنشاء مشاريعهم ، إذ تعمل الحاضنات على تجاوز العديد من المشاكل التي تواجه المشاريع الصغيرة في بداية عملها أهمها ، البيروقراطية الحكومية والتي تنعكس في (القروض والضمانات واليات تأسيس وإجازة المشاريع والتسجيل الضريبي وتحديد منافذ التسويق وغيرها) .

7- ومن اكبر الفوائد التي تترتب على مبادرات الحاضنات الدور الذي تؤديه في تقوية أواصر التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة وفي تعزيز دور التكنولوجيا في بناء القدرات الإنتاجية وتحويل البحوث والدراسات إلى مشاريع و منتجات يمكن تسويقها ودعم المهارات والإبداعات لدى أصحاب المشاريع الجديدة .

ومع ذلك فان تكوين هذه الحاضنات وتمكينها من العمل والنجاح ، يتطلب الاهتمام المناسب من قبل الدولة ، في ظل التوجه المعلن في الدستور العراقي نحو اقتصاد السوق ، وتشجيع مشاريع القطاع الخاص ، لاسيما في ظل تراجع دور القطاعات السلعية الإنتاجية في الاقتصاد الوطني ، واستمرار مظاهر البطالة في المجتمع . وضمن الاهتمام المطلوب من الدولة في المشاريع الصغيرة ، سن تشريع

قانوني لنظام حاضنات الأعمال في العراق وتهيئة المستلزمات اللازمة لها ، لما لهذه الحاضنات من أهمية كبيرة للنهوض بواقع القطاع الخاص وتعزيز منهج اقتصاد السوق الإنتاجي في الاقتصاد العراقي ، كذلك إيجاد حلول عملية لمشاكل البطالة وإعادة هيكلة الجهاز الإداري الحكومي باتجاه الترشيق الهادفة إلى تنويع مصادر الإيرادات وتقليل الأعباء على الموازنات الحكومية .

ج : إنشاء مؤسسة عامة تعنى بتطوير وتمويل المشاريع الصغيرة :

إن إنشاء مؤسسة عامة تأخذ على عاتقها إدارة قطاع المشاريع الصغيرة في العراق يعد من الأمور الضرورية في هذه المرحلة ، ويفضل أن ترتبط هذه المؤسسة بـ(مجلس الوزراء) وان يكون لها تمثيل في كل الوزارات والمحافظات والدوائر ذات العلاقة بقطاع المشاريع ، وتتكون هذه المؤسسة من كادر متخصص (فني وأداري) يأخذ على عاتقه مايأتي :

أ- إعداد النشرات الإحصائية والبيانية عن نشاط المشاريع الصغيرة في العراق وتقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين عن هذا القطاع .

ب- تسهيل الإجراءات القانونية ، وتقليل تكاليف الرسوم أو إلغائها لمن يرغب في الاستثمار في هذا القطاع .

ج- خلق روح المنافسة بين هذه المشاريع من خلال إعطاء بعض الحوافز المادية والمعنوية لتطوير إنتاجها,وتعاقد مع الكوادر العلمية في الجامعات والأستفادة منها.

د – محاولة الاستفادة من التجارب الدولية في مجال تنمية المشاريع الصغيرة .

هـ- التنسيق مع وزارة التجارة للحصول على بعض الامتيازات لهذه المشاريع من خلال تخصيص جناح خاص في المعارض المحلية والدولية التي تقيمها لعرض منتجات هذه المشاريع وتعريف المواطنين المحليين والأجانب بهذه المنتجات .

ز- التنسيق مع الدوائر الحكومية ومؤسساتها لتفضيل المنتج المحلي على الأجنبي رغم فارق (السعر والجودة) عند الشراء لهذه السلع أو من خلال التعاقد مع هذه المشاريع بهدف تشجيعها .

أما بالنسبة للتمويل فتؤدي هذه المؤسسة دورين ، هما التمويل والرقابة ، وهذه المؤسسة تمول من قبل الميزانية العمومية للدولة :

- الدور الأول هو التمويل / تقوم بتمويل المصارف بالمبالغ لغرض إقراضها للمشاريع الصغيرة .
- الدور الثاني هو الرقابة والتنسيق / وهي متابعة عمل هذه المصارف في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية وتقييم أدائها ، وكذلك التنسيق مع الهيئات الأخرى ذات العلاقة بدعم المشاريع الصغيرة لاسيما حاضنات الأعمال ، وتكون المصارف المختصة بتمويل المشاريع الصغيرة مقسمة حسب نوع نشاط المشروع الصغير بحيث يمول المشروع الصناعي الصغير من خلال المصرف الخاص بالمشاريع الصناعية الصغيرة ، وكذلك بقية المشاريع كل حسب القطاع الذي تنتمي إليه ، والمخطط الآتي يوضح الدوائر والمصارف المتخصصة الداعمة للمشاريع الصغيرة .

شكل (13)

(نموذج مقترح لمؤسسة تمويل وتطوير المشاريع الصغيرة في العراق)

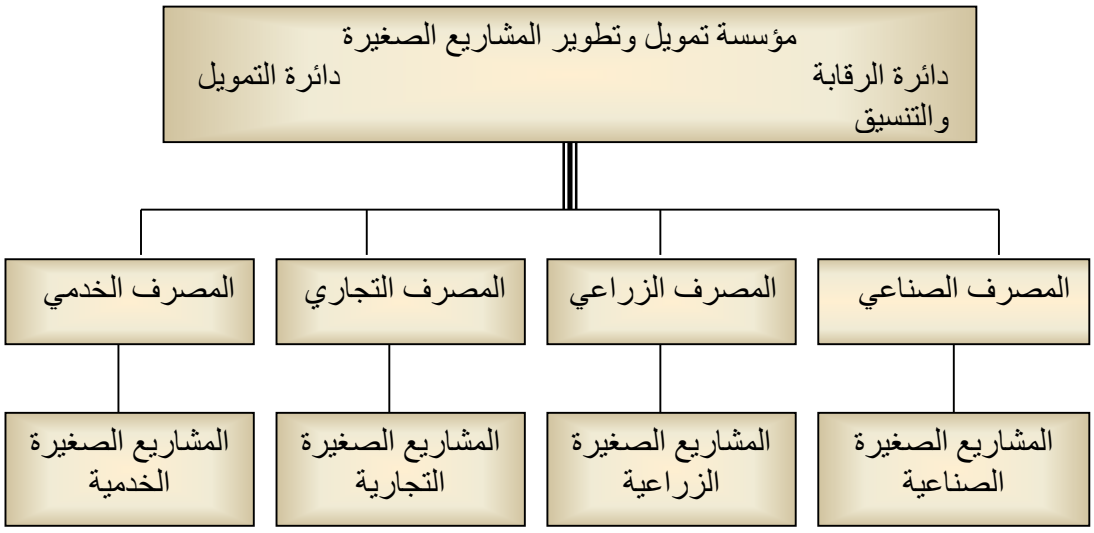

المخطط من عمل الباحث .

د : تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في إطار التشريعات والسياسات التجارية

إن تعزيز القدرة التنافسية للمشاريع الصغيرة في العراق بمجموعة من الإجراءات والتشريعات والسياسات هي ضرورة ملحة للنهوض بواقع هذا القطاع المهم في الاقتصاد العراقي ، إذ أصبح العراق يخلو من الإجراءات والتشريعات التي تحمي المنتج والمستهلك المحلي في آن واحد ، وأصبحت السلع المستوردة تغزو الأسواق مستفيدة من التسهيلات الضريبية والجمركية وعدم فعالية أجهزة التقييس والسيطرة النوعية لتحديد جودة السلع الواردة .

وهناك العديد من التشريعات والإجراءات التي يمكن من خلالها تعزيز قدرة المشاريع الصغيرة على الاستمرار والمنافسة وهذه الإجراءات :

1- وضع الأسس السليمة والفاعلة وإتباع الإجراءات والتشريعات المتوافقة مع البيئة المحلية والدولية وذلك بهدف استقطاب الاستثمارات واستدامتها وتذليل كافة العقبات أمام هذه التشريعات والقوانين .
2- يجب أن تكون هذه التشريعات والقوانين مرنة وقابلة للتغيير مع الظروف والمستجدات المحيطة (المحلية والدولية) .
3- وضع القيود والضرائب على السلع المستوردة المماثلة لما تنتجه هذه المشاريع في الداخل وتخفيف هذه الضرائب والقيود على المواد الأولية التي تحتاجها هذه المشاريع في الإنتاج .
4- مراجعة بعض التشريعات والقوانين التي تفرض الضرائب على المنتجات المحلية التي تنتجها هذه المشاريع .
5- ضرورة معالجة التضخم النقدي ووضع حد لتقلبات الأسعار بإتباع سياسة نقدية مستقلة ومتوازنة .
6- يجب على الدولة دراسة خصائص تلك المشاريع في مجالات الإنتاج والتسويق وتقديم كافة التسهيلات وتنظيم عرض منتجات هذه المشاريع بما يتوافق مع طلب السوق .
7- إعداد دورات تدريبية لرفع القدرات والمهارات التنظيمية والفنية المتعلقة بجودة الإنتاج وتفعيل دور أجهزة التقييس والسيطرة لتأخذ دورها في محاربة السلع الفاسدة والضارة .

8- التأكيد على التطور التكنولوجي وإدخال مستلزمات إنتاج متطورة وذات كفاءة عالية تسهم في تحسين جودة الإنتاج وزيادته وتقليل تكاليفه ومن ثم زيادة القدرة التنافسية لهذه المشاريع .

9- تطبيق آليات إدارة الجودة بما فيها إصدار شهادات الجودة وتطبيق المعايير العالمية في ذلك ورفع أداء العمالة العراقية بزيادة إنتاجها ومهاراتها وخبراتها الفنية .

وان بيئة عمل هذه المشاريع في بادئ الأمر هي الأسواق المحلية وكيفية إقناع المستهلك المحلي بجودة المنتجات المحلية وبعد أن تنجح في تحقيق ذلك يتطلع أصحاب هذه المشاريع إلى الأسواق الأجنبية وكيفية اختراقها من خلال المؤسسات الحكومية المعنية بالتعامل التجاري مع دول العالم . منها السفارات والملحقيات التجارية والمعارض الدولية وهذا ما تقوم به العديد من الدول للترويج عن منتجات مشاريعها الوطنية وعقد صفقات لها مع الدول الأخرى وتقوم الحكومة بتقديم بعض الحوافز المادية للمشاريع المصدرة وتسهيل إجراءات التصدير .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً:- الاستنتاجات

1- أهمية دور المشاريع الصغيرة في البنية الأقتصادية لأغلب البلدان,وما تشكله من نسبة كبيرة من حجم المشاريع الكلية,ومساهمتها في التشغيل والناتج المحلي الأجمالي.

2-اهمية دور حاضنات الأعمال في دعم وتطوير المشاريع الصغيرة من خلال دورها بتقديم الخدمات التي تحتاجها هذه المشاريع , وخصوصاً في البلدان النامية التي تعاني من ضعف في البنى التحتية والموارد المالية.

3- ضعف دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي في العراق , وهذا انعكس في ظهور العديد من المشاكل التي يعاني منها اليوم الاقتصاد العراقي منها (البطالة وانخفاض الإنتاجية وعدم مواكبة التطور والإبداع) .

4-عدم وجود ترابط بين مختلف القطاعات الإنتاجية وضعف البنية التحتية وارتفاع تكاليف الإنتاج , مما اضعف الاستثمار (المحلي والأجنبي) في العراق.

5-كثرة الدعوات إلى تفعيل دور القطاع الخاص وزيادة مساهمة باقي القطاعات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وعدم الاعتماد على واردات النفط الخام فقط إلا إننا لم نجد شيئاً على الواقع العملي .

6-ضعف التمويل الحكومي للمشاريع الصغيرة وضعف قاعدة البيانات الإحصائية المتعلقة بهذه المشاريع في كل القطاعات الاقتصادية واقتصار بيانات وزارة التخطيط على عدد هذه المشاريع في القطاع الصناعي فقط .

7-عدم وجود تشجيع حقيقي من قبل الدولة لمنتجات المشاريع الصغيرة , من خلال التعاقد معها وتفضيل اغلب الدوائر الحكومية للمنتجات الأجنبية المستوردة , وضعف دور الضرائب والرسوم للحد من هذه المنتجات .

8-إن ضعف دور المشاريع الصغيرة في الاقتصاد الوطني قد ساهم في تعميق مظاهر البطالة في المجتمع العراقي , وتشويه توجهات اقتصاد السوق نحو

الاستثمار في الأنشطة الاستيرادية وإهمال الأنشطة الإنتاجية مما أدى إلى ترسيخ مفهوم الدولة الريعية والاقتصاد ألريعي .

9-ضعف الجهاز الرقابي لجهاز التقييس والسيطرة النوعية لتقييم جودة السلع في السوق العراقي سواء أكانت تلك السلع وطنية أم مستوردة مما جعل السوق العراقي مستودعاً لتصريف السلع المستوردة بغض النظر عن المعايير المطلوبة للجودة .

10- هناك ترابط بين حاضنات الأعمال والمشاريع الصغيرة , بحيث اصبح تنمية ونجاح هذه المشاريع مرتبطاً بأقامة هذه الحاضنات.

11- ان اتباع العراق سياسة الباب المفتوح بعد عام 2003 في استيراد السلع من الخارج,اجهض اقامة وتطوير المشاريع الصغيرة .

12- ان مخرجات نظام التعليم,لاسيما التعليم العالي تعد مثالاً واضحاً على حالة الأختلال بين متطلبات سوق العمل وهذه المخرجات, والعراق يعاني من نقص الكفاءات والعمالة الماهرة في سوق العمل لهجرة هذه الكفاءات الى الخارج بسبب الوضع الامني وفي ظل غياب سياسات تشجيع القطاع الخاص في القطاعات الاقتصادية المنتجة.

13- يمكن لهذه المشاريع ان تسهم في تقليل الضغوط التضخمية من خلال تقليل فجوة الطلب بزيادة العرض بشكل سريع ومرن , وتستطيع هذه المشاريع ان تقلل تبعية السوق العراقي للاسواق الاجنبية وتقليل تأثره بالأزمات الأقتصادية والمالية والنقدية التي تتعرض لها هذه الأسواق.

14- ان النهوض بواقع المشاريع الصغيرة في العراق يعد ركيزة اساسية لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الأقتصادية, فضلاً عن كونها وسيلة مهمة لتصحيح مسار أقتصاد السوق في العراق , وبنائه على اسس إنتاجية,حيث ان التحديات التي تواجه الأقتصاد العراقي هي تحديات بنيوية تتطلب تحقيق التنوع والتوازن في هيكل الناتج المحلي , وتصحيح اختلالات سوق العمل.

ثانيا :- التوصيات

1-توفير الحماية لمنتجات هذه المشاريع عبر تفعيل دور الرسوم وتعرفات الجمركية وإقامة المعارض لتعريف بمنتجات هذه المشاريع .

2-دعوة الجهات المعنية بـ الملف الاقتصادي إلى استراتيجية تنموية شاملة بهدف دعم وتطوير المشاريع الاقتصادية الصغيرة في كافة القطاعات الاقتصادية والتنسيق بين الوزارات والجهات والمؤسسات الداعمة لتوحيد الجهود لضمان دعم التوجهات الداعمة للمشاريع الصغيرة.

3-قيام وزارة التخطيط بتوفير الأرضية المناسبة لإجراء إحصاء شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية ولاسيما عدد وقيمة إنتاج وحجم العمالة في قطاع المشاريع الصغيرة , لإعطاء صورة واضحة عن مدى مساهمة هذه المشاريع في الناتج والتشغيل , كما ويمكن تبيان أوجه الاستثمار في هذا القطاع للمستثمرين .

4-تنمية الوعي الاستثماري عن أهمية المشاريع الصغيرة في تنمية المجتمعات المحلية وتعريف المستثمرين المحليين بمصادر التمويل المتاحة وتذليل شروط التمويل والضمان .

5-تقليل التفاوت بين المدن العراقية من حيث تخصيصات تنمية البنى التحتية والاهتمام بالقرى والأرياف لتقليل هجرة الأيدي العاملة إلى المدن وتطوير شبكات المياه والاتصالات والكهرباء والمدارس والمستشفيات وبقية الخدمات في هذه المدن .

6-إعادة هيكلة مشاريع القطاع العام والمختلط بما يلائم اقتصاد السوق وزيادة التنوع الاقتصادي لدعم مساهمة بقية القطاعات في تكوين الناتج المحلي وعدم الاعتماد على قطاع النفط .

7-الاهتمام بدعم وتشجيع الابتكار لدعم المشاريع الصغيرة وتحسين روح ريادة الأعمال وتامين الاستثمار والتمويل المخاطر للأفكار المبتكرة لجعل الموارد المالية أكثر تلاؤماً وأكثر تنبوءاً من اجل تطوير الأنشطة للمشاريع الصغيرة.

8-تهيئة المناخ التشريعي لهذه المشاريع عبر تذليل كافة العقبات التي تواجه المستثمرين (المحليين والأجانب) وإعفائهم من الرسوم والضرائب على إنشاء مشاريعهم وتسهيل معاملاتهم .

9-الاهتمام ببرامج الحاضنات لما لها من دور في تنمية وتطوير هذه المشاريع والاستفادة من تجارب الدول القريبة من الواقع العراقي .

10- إقامة معارض خاصة لعرض منتجات هذه المشاريع والترويج لها للمساعدة في تعريف المستهلك على أنواع منتجات هذه المشاريع , والاستفادة من تجارب دولية رائدة مثل التجربة الايرلندية التي أسست قسماً خاصاً يرعى شؤون التصدير للمشاريع الصغيرة في مجلس التصدير الايرلندي , ويقوم المجلس بتنظيم جناح خاص لهذه المشاريع في المعارض الدولية وتنظيم زيارات للمستوردين الأجانب إلى هذه المشاريع .

11- ضرورة وجود الانظمة والقوانين التشريعية التي تعمل على دعم وحماية وتنظيم عمل المشاريع الصغيرة , وزيادة مساهمتها في الناتج والتشغيل (كالتشريع الضريبي والقوانين الخاصة بالاستيراد والتصدير والضمان الأجتماعي للعاملين في هذه المشاريع.

12- ضرورة إنشاء حاضنات الأعمال في كافة المحافظات العراقية,وبالقرب من الجامعات او معاهد البحوث والتطوير, لرعاية المشاريع الصغيرة في كل القطاعات الإنتاجية, ولأحياء مشاريع تراثية او حرفية أندثرت , وتكون بمثابة مركز يقدم فيه كافة الخدمات , لنجاح عمل هذه المشاريع,حيث ان ضعف البنى التحتية في العراق يجعل من الحاضنات ركيزة اساسية لتعويض المشاريع الصغيرة بكل ماتحتاجه من خدمات.

13- ان الشراكة بين القطاع العام والخاص يمكن القطاع الخاص من الأضطلاع بجزء مهم من الأنشطة الصناعية والتجارية والخدمية التي تتولاها الدولة او مؤسساتها العامة , وبتالي المشاركة في معالجة مشاكل التنمية والبطالة التي يعاني منها العراق.

14- إنشاء مؤسسة عامة تعنى بتطوير وتمويل المشاريع الصغيرة,تأخذ على عاتقها إدارة قطاع المشاريع الصغيرة في العراق , يعد من الأمور الضرورية في هذه المرحلة,ويفضل ان ترتبط هذه المؤسسة بـ(مجلس الوزراء) , وان يكون لها تمثيل في كل الوزارات والمحافظات والدوائر ذات العلاقة بقطاع المشاريع الصغيرة.

المصادر

المصادر

أولاً : المصادر العربية

القرآن الكريم

أ- الكتب :

.1	بومباك كليفورد(أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة) ترجمة د.رائد سمرة ,مركز الكتب الأردني,الأردن,1989
.2	جالن سبنسرهل (منشات الأعمال الصغيرة) اتجاهات في الاقتصاد الكلي ، ترجمة فليب بطرس ، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، ط2 ، القاهرة ، 1998.
.3	جواد نبيل (إدارة وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الطبعة الأولى ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، 2007.
.4	د . إسماعيل عرباجي (اقتصاد المؤسسة) ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، سنة 1996
.5	د . شقيري نوري موسى ، د. أسامة عزمي سلام ، (دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات الاستثمارية) عمان – الأردن ، دار الميسرة للنشر والتوزيع ، 2008.
.6	د . ليث عبد الله القهيوي ، وبلال محمد الوادي (المشاريع الريادية الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية) الأردن ، ص ب 366 ،2008.
.7	د . مزهر شعبان وآخرون (إدارة المشروعات الصغيرة) عمان ، دار صفاء للنشر،2009 .
.8	د. صائب إبراهيم جواد (اقتصاديات الصناعة والتنمية الصناعية) الكتاب الثاني ، مطبعة جامعة صلاح الدين ، اربيل ، سنة الطبع 2011 .
.9	د.عبد لحفيظ عبد لرحيم محبوب(واقع ومستقبل الأقتصاد لخليجي).الطباعة جامعة ام القرى بمكة,2012.
.10	دانيل لوريس ، اوريس دي كيرار ، التنين الأكبر ،الصين في القرن الواحد والعشرين ، ترجمة شوقي جلال ,مركز الأهرام للترجمة والنشر,مصر,1997.
.11	درغام دريد (أساسيات الإدارة المالية الحديثة) الجزء الثاني ، دار الرضا للطباعة، سوريا ، سنة 2000
.12	دريك ليبيرت (كيف تسهم الأعمال الصغيرة في التوسع الأقتصادي الأمريكي) مواقف إقتصادية ، المجلد 11 – يناير ، 2006.
.13	رابح خوني ، رقية حساني ، (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها) ,دار إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ,الأردن، 2008

.14	عبد السلام أبو قحف (العولمة وحاضنات الأعمال)مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية مصر,2002.
.15	لطرش الطاهر،(تقنيات البنوك)،ديوان الوطني للمطبوعات الجامعية،الجزائر،2001.
.16	ماجد العطية،(إدارة المشروعات الصغيرة) الطبعة(1) دار الميسرة للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2002.
.17	محمد صالح الحناوي وآخرون (حاضنات الأعمال) الدار الجامعية،الإسكندرية ، مصر , 2001.
.18	محمد هيكل (مهارات إدارة المشروعات الصغيرة)الطبعة الأولى مجموعة النيل العربية ، مصر ، 2003.
.19	محمد هيكل (مهارات أدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة) الطبعة الأولى ، مجموعة النيل العربية القاهرة ، 2002.
.20	يوسف توفيق عبد الرحيم(إدارة الأعمال التجارية الصغيرة)الطبعة الأولى ,دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان الأردن ، 2002.
ب - الرسائل والاطاريح	
.1	آلاء نوري حسين (تقييم سياسة استهداف التضخم في أسواق متقدمة وناشئة مختارة مع إشارة خاصة للاقتصاد العراقي) رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء ، 2012.
.2	حجاوي أحمد (إشكالية تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلاقتها بالتنمية المستدامة) مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان السنة الجامعية 2010-2011 .
.3	دحماني زهيرة(الثقافة التنظيمية ونمو المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حلات من المؤسسات جزائرية)مذكرة مقدمة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير,جامعة امحمد بوقرة بومرداس,الجزائر,2010.
.4	رحماني أسماء (دور براءة الاختراع في دعم تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة دراسة حالة مؤسسة .(AMP MECA-IND) , مذكرة لنيل درجة الماجستير في علوم التسيير فرع تسير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , جامعة محمد بوقره بومرادس , الجزائر ,السنة الجامعية 2008-2009.
.5	زهرة خضير عباس ألعبيدي (تحليل العوامل المؤثرة في حصيلة الضرائب المباشرة وغير لمباشرة في العراق للمدة (1995 – 2010) أطروحة دكتوراه ، جامعة بغداد – كلية الإدارة والاقتصاد ، جدول رقم (3) ، 2012 .
.6	سعدية السعيدي ،(واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وآفاق تنميتها) مذكرة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة ، جزائر ، 2003 .
.7	طالبي خالد ،(دور القرض الإيجاري في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

	مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الأقتصادية ، جامعة منتوري قسنطينة ، كلية العلوم الأقتصادية وعلوم التسيير ، الجزائر ، 2011.
.8	عائشة مصباح (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تطورها) دراسة تحليلية لبعض المؤسسات بولاية قسنطينة ، مذكرة ماجستير ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، السنة الجامعية 2004 – 2005.
.9	عز الدين أمقران،محمد رقيق ،(دور البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)،مذكرة تخرج لنيل شهادة أليسانس ،المدرسة العليا للتجارة ،2007.
.10	غدير احمد سليمة ، (تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ورقلة الجزائر 2007
.11	لقاء فنجان ثامر زيدان (دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة في العراق للمدة (1995 – 2010) وسبل تفعيلها ، رسالة ماجستير ، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، قسم الاقتصاد ، 2012 .
.12	محمد السيد على الحاروني ، (الآثار الاقتصادية لاتفاقية (GAT) على الصناعات الصغيرة في جمهورية مصر العربية) ،رسالة ماجستير , كلية التجارة جامعة عين شمس ، 2002.
.13	نادية قويقع (إنشاء وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية حالة الجزائر) مذكرة ماجستير غير منشورة ، الجزائر ، 2001 .
.14	نداء حسين عبد الله،(نسبة البطالة في العراق) بحث مقدم للحصول على شهادة لدبلوم العالي في الإحصاءات التطبيقية،المعهد العربي للتدريب والبحوث لإحصائية،بغداد، 2006
.15	نذيره بو زيد (دور المسير في تسيير الكفاءات البشرية بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، جزائر 2012.
.16	نهاد عمر السبيعي(دور المشروعات النسائية في حل مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية).قدمت هذه الدراسة لاستكمال الحصول على درجة الدكتوراه في إدارة الموارد البشرية،الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك كلية الإدارة والاقتصاد 2013
.17	يوسف القريشي ، (سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر دراسة ميدانية) أطروحة دكتوراه غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر . 2005.
ج- البحوث والدراسات	

1.	احمد فايق دلول (دور المشروعات الصغيرة في دعم الاقتصاد الفلسطيني) , الجامعة الإسلامية , كلية التجارة ,2009.
2.	البروفيسور روبرت ديكات (مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي) محاضرة معهد هيبا لإدارة الأعمال ، سورية ، 2005 ، (بدون ترقيم).
3.	حسان خضر (تنمية المشاريع الصغيرة) سلسلة جسر التنمية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، ص4 ، (بدون تاريخ).
4.	حسين عبد المطلب الاسرج (سياسات تعزيز القدرة التنافسية لصادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة المصرية) ، 2013.
5.	حسين عبد المطلب الاسرج ، بحث حول (تعظيم فرص المشروعات الصغيرة والمتوسطة في التصنيع الزراعي)، الاثنين 19/مارس/2012.
6.	د . حسين عبد المطلب الاسرج (تأثير الاتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية) وزارة التجارة والصناعة المصرية ، مصر ، 2007.
7.	د . فلاح خلف الربيعي (دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة) جامعة عمر المختار ، ليبيا ، 2006 .
8.	د. بوقموم محمد ومعيزي جزيرة (أظاءات على بعض التجارب العالمية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) جامعة قالمة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير , الجزائر (بدون تاريخ) .
9.	د. عقيلة عز الدين محمد طه وآخرون(الدليل الإرشادي للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر والتسويق الفعال) المركز القومي للبحوث ، مركز التدريب وتنمية القدرات ، مصر ، القاهرة ، 2010/5/20، (دون ترقيم).
10.	د. عماد شبلاق (المنشاة الصغيرة والمتوسطة في مدينة الرياض بين الضمور والاستمرار)بحث مقدم الى ندوة واقع ومشكلات المنشاة الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها ، الرياض (28-29) ديسمبر ، 2002.
11.	د. كامل علاوي كاظم(البطالة في العراق – الواقع – الآثار – آليات التوليد وسبل المعالجة) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الكوفة ، قسم الاقتصاد ، أيلول 2011.

12.	د. ميسر إبراهيم احمد الجبوري ، د. معن وعد الله المعاضيدي (الأدوار الاستيراتيجية المرتقبة لحاضنات الأعمال) ، أنموذج مقترح لحاضنة عراقية للأعمال والتقانة ، جامعة الموصل ، كلية الإدارة والاقتصاد ، بدون تاريخ .
13.	د.ثائر محمود رشيد العاني ود.محمد علي موسى المعموري,(ستراتيجية دعم وتطوير الصناعات الصغيرة في ضوء تقويم فاعلية مبادرات القروض في العراق),جامعة بغداد,كلية الإدارة والأقتصاد_قسم الأقتصاد
14.	د.ماهر حسن المحروق، د.إيهاب مقابلة (المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها) مركز المنشأة الصغيرة والمتوسطة،مركز تابع لكل من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية وبنك الإنماء الصناعي – الأردن – أيار – 2006 .
15.	زايدي عبد السلام وآخرون (حاضنات الأعمال التقنية ودورها في دعم ومرافقة المشاريع الناشئة) – عرض تجارب – ماليزيا- الصين – فرنسا – الولايات المتحدة الأمريكية , جامعة العربي ، الجزائر 2011.
16.	سامية بن رمضان(بحث في المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الدول النامية واليات معالجتها)معهد العلوم الاجتماعية والإنسانية المركز الجامعي ، فنشلة ، الجزائر ، 28 /ديسمبر/ 2010.
17.	طارق احمد المقداد (إدارة المشاريع الصغيرة الأساسيات والمواضيع المعاصرة) ،حلب,سوريا, 2011.
18.	عاطف الشبراوي إبراهيم (حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية) الرباط 2001-2002.
19.	عبد العزيز مخيمر (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية)الطبعة الأولى ,المنظمة العربية للتنمية ألإدارية, القاهرة , 2000.
20.	علي عبد الله العرادي (ملف بشان المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسات وقوانين ، قسم البحوث والدراسات – إدارة شؤون اللجان والبحوث، السعودية ، 26 يناير ، 2012 .
21.	فار سيلاكو نزاليس وروفائيل لوسيا ،(مفهوم حاضنات الأعمال الاقتصادية) بحث مترجم من قبل الدكتور محمد الطائي،منتدى المرأة للعلوم والتكنولوجيا كانون

	الثاني,2005, القاهرة.
.22	مراد علة ، (جاهزية الدول العربية للاندماج في اقتصاد المعرفة – دراسة نظرية تحليلية) جامعة الجلفة – الجزائر – 2011.
.23	مغاري عبد الرحمن ، بوكساني رشيد ،(دور حاضنات الأعمال التقنية في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة . حالة مشاتل المؤسسات ومراكز تسهيل لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر)بدون تاريخ.
.24	منشورات هيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة في اليابان , برنامج التعاون الفني الياباني , جايكا ,سورية,2006.
.25	نحو مجتمع المعرفة,سلسلة دراسات يصدرها معهد البحوث والاستشارات,جامعة الملك عبد العزيز,وكالة الجامعة للدراسات العلياوالبحث العلمي, 1426 هـ .
.26	هالة القبلي ، حاضنات الأعمال ، جامعة الملك فهد بن عبد العزيز ، منظومة المعرفة والأعمال ، 1427 هـ.
.27	هالة محمد لبيب عنبة (إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي) المنظمة العربية للتنمية الإدارية ,مصر .
هـ - التقارير والنشرات الإحصائية	
.1	البنك الأهلي المصري " المنشاة الصغيرة والمتناهية الصغر في ظل القانون رقم (141) " لسنة 2004 ، النشرة الاقتصادية ، العدد الرابع ، المجلد السابع والخمسون ، القاهرة.
.2	تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي ((المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل))، مؤتمر العمل العربي الدورة الثامنة والثلاثون القاهرة – جمهورية مصر 22/مايو/أيار – 2011.
.3	13- تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي (المنشات الصغرى والصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الداعمة للتشغيل) ، مؤتمر العمل العربي الدورة (38) ، القاهرة ، مصر ، 22-أيار-2011.

.4	جمهورية العراق ، البنك المركزي العراقي ، المديرية العمة للإحصاء والأبحاث ، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2010.
.5	جمهورية العراق ، دستور جمهورية العراق لسنة 2005 ، بغداد ، مجلس الوزراء ، ط2، نيسان ، ابريل ، 2006 .
.6	جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مؤشرات الأرقام القياسية جدول رقم (15).
.7	جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2011 ، جدول رقم (1).
.8	جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي،إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للسنوات(2006-2011)،جدول (1)
.9	جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، خلاصة نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية المتوسطة للسنوات(2006-2012)، جدول رقم(1).
.10	جمهورية العراق وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، نتائج الإحصاء الصناعي للمنشآت الصناعية ، التقرير السنوي التراكمي لسنة(2012)،مدير الإحصاء الصناعي ، جدول رقم (1) .
.11	جهاز تنمية المشروعات الصغيرة بالصندوق الاجتماعي للتنمية ، (مقترح الأهداف الإستراتيجية لتنمية المشروعات الصغيرة والسياسات العامة والإجرائية لإستراتيجية المشروعات الصغيرة في مصر)التقرير المبدئي للجنة الإنتاج الصناعي والطاقة، 2003
.12	حاضنات الأعمال،منشورات المنظمة الإسلامية للتربية و الثقافة إيسيسكو . 2005.
.13	د. عاطف البشراوي إبراهيم,(حاضنات الأعمال مفاهيم ميدانية وتجارب عالمية)،منشورات المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة ايسيبكو–الرباط- المغرب) ، 2005.
.14	د.عبد الحسين العنبكي(تقسيم إستراتيجية الموازنة **2010 – 2012**) جمهورية العراق،مكتب رئيس الوزراء هيئة المستشارين المكتب الاستشاري الاقتصادي ، 2013.
.15	د. عبد العزيز جميل مخيمر ، د. احمد عبد الفتاح عبد الحليم ، (دور الصناعات الصغيرة والمتوسطة في معالجة مشكلة البطالة بين الشباب في الدول العربية) ، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، 2005.
.16	راجع : وزارة التجارة الخارجية والصناعة المصرية ، التقرير الربع سنوي ، المجلد

	(1) العدد (1) ، ابريل / يونيو / 2005.
17.	اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا) بناء القدرات التكنولوجية خلال القرن الحادي والعشرين في بلدان أعضاء في الأسكوا,الأمم المتحدة , نيويورك,2003 .
18.	ماجدة قنديل،المركز المصري للدراسات الاقتصادية(إستراتيجية لتحقيق النمو الشامل) السياسات القطاعية وإصلاح التعليم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، يونيو2012.
19.	مجلس الوزراء,(مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرارات قطاع المعلومات المحلية, تقرير معلوماتي عن تجارب محلية لجذب الأستثمارات وزيادة فرص العمل) , مصر , 2005 .
20.	المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي , مشروع تقرير :من اجل سياسة لتطوير المؤسسات الصغرى والمتوسطة في الجزائر ,2002.
21.	مركز بداية لريادة الأعمال وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة (الأستثمارات الصغيرة والمتوسطة : طريق المستقبل) 2012/2/13.
22.	ملخص كتاب ((حاضنات الأعمال)) منشورات (ايسوسكو مايو 2006)SESCO .
23.	المملكة العربية السعودية,مصلحة الأحصاءات العامة والمعلومات, التعداد الأقتصادي الشامل,2010.
24.	وزارة التخطيط – الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الحسابات القومية ، التقديرات الفعلية لناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي لسنة (2012) جدول رقم (5).
25.	وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2011 ، جدول رقم (6) و (7).
26.	وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ، مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء المنشآت الصناعية الصغيرة للقطاع الخاص لإقليم كردستان لسنة2011،جدول رقم (1)
27.	وزارة التخطيط ، لجهاز المركزي للإحصاء مديرية الحسابات القومية مؤشرات إحصائية عن الوضع الاقتصادي والاجتماعي في العراق للمدة (2007 – 2011).
28.	وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء ،مديرية الإحصاء الصناعي ، إحصاء

	المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2011 ، جدول رقم (3) , (4) , (5) .
29.	وزارة التخطيط الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، مديرية الإحصاء الصناعي ، تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنة 2003.
30.	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي /الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات ، المجموعة الإحصائية السنوية 2007 ،جدول رقم (1) .
31.	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، الجهاز المركزي للإحصاء – مديرية الإحصاء الصناعي– تقرير المنشآت الصناعية الصغيرة لسنوات 2005 - 2006
32.	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات(2003-2007) للمنشأت الكبيرة،جدول رقم (1)
33.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية(قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية, عدد (80) مايو 2012 .
34.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجية المصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية, عدد (79) ابريل 2012 .
35.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجيةالمصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، نشرة اقتصادية شهرية العدد (82) يوليو 2012.
36.	وزارة الصناعة والتجارة الخارجيةالمصرية (قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة) ، ملتقى المشروعات الصغيرة والمتوسطة نشرة اقتصادية شهرية,،العدد (84) سبتمبر 2012.
و- المؤتمرات والندوات	
1.	أ.د. نبيل محمد شلبي ، نموذج مقترح لحاضنات تقنية بالمملكة العربية السعودية ، ورقة عمل مقدمة الى ندوة ((واقع ومشكلات المنشات الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها)) ، 8-9 /2002/10،الرياض.
2.	احمد طرطار , سارة حليمي (حاضنات الأعمال كآلية لدعم الأبتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) الملتقى الدولي / المقاولاتية : التكوين وفرص الأعمال ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير , (بدون

	تأريخ).
3.	امير تركماني (دور المؤسسات الوسيطة والداعية) المؤتمر الوطني للبحث العلمي والتطوير التلقائي , دمشق ، سوريا , 24- 26 ، أيار، 2006.
4.	جاسر عبد الرزاق النسور،(مداخلة حول المنشاة الصغيرة الواقع والتجارب و معطيات الظروف الراهنة) الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، يومي 17-18 ابريل ، 2006 ، جامعة شلف – الجزائر .
5.	د. احمد بو عشيق (المحور الخامس) ، الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص ودورها في تحقيق التميز في تقديم الخدمات) المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية ، المملكة العربية السعودية ، معهد الإدارة العامة ، قاعة الملك فيصل للمؤتمرات ، الرياض – 1 – 4 نوفمبر 2009.
6.	د. بونوة شعيب، أ. سحنون سمير(المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر) بحث مقدم في الملتقى الدولي كمتطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي 17– 18ابريل، 2006 ، الجزائر
7.	د. حسين رحيم (ترقية شبكة دعم الصناعات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) ، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في تنمية الاغوط 8-9 ابريل 2002 ، الجزائر.
8.	د. حسين محمد سمحان ، د. محمود حسين الوادي (المشروعات الصغيرة : ماهيتها و التحديات الذاتية فيها) مع إشارة خاصة لدورها في التنمية في الأردن ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ,الجزائر، 17-18 ابريل ، 2006 .
9.	د. خالد مصطفى قاسم ، (دور حاضنات الأعمال في التنمية القدرات التنافسية للصناعات الصغيرة والمتوسطة) ، الملتقى الدولي الرابع للصناعات الصغيرة والمتوسطة ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، الإسكندرية ، 2011.
10.	د. رحماني سناء ، د. يلمي فتحية (دور المشاريع الصغيرة الافتراضية في استحداث فرص عمل) الملتقى الدولي حول " إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة " ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير ، جامعة المسيلة ، 2010.
11.	د. طواهرية الشيخ ، (المشروع الناضج المبني على فكرة مبدعة) الملتقى الدولي المنظم من طرف كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة البليدة,الجزائر, يومي 12- 13 – ماي 2010.

12.	د. عبد الرزاق حميدي ، د.عبد القادر عوينان (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من أزمة البطالة مع الإشارة لبعض التجارب العالمية) الملتقى الدولي الموسوم بإستراتجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر.2012
13.	د. مايح شبيب الشمري(إصلاح واقع الصناعات الصغيرة في العراق) وقائع المؤتمر العلمي الأول لكلية الإدارة والاقتصاد . جامعة القادسية 18- 19– آذار– 2009.
14.	د. محمد البلتاجي (دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشأة الصغيرة والمتوسطة) المؤتمر السنوي الثاني عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، من (29 – 31) /5 / 2005.
15.	د. منصوري الزين ، (آليات دعم ومساندة المشروعات الريادية والمبدعة لتحقيق التنمية – حالة الجزائر) ، الملتقى العلمي الدولي حول الإبداع والتغيير التنظيمي في المنظمات الحديثة يومي 12-13 /ماي/2010 ، جامعة سعد حلب ، الجزائر.
16.	د.خالد رجم , د.دادن عبد الغني (حول استراتيجيات التنظيم ومرافقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر) . المؤتمر العلمي الدولي يومي 18,19 من أبريل 2012,جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، الجزائر.
17.	د.غالم عبد الله ,أ.سبع حنان(واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ودورها في تنمية الاقتصاد الجزائري)الملتقى الدولي حول:واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يومي5-2013/6/6,جامعة الوادي,الجزائر.
18.	زايدي عبد السلام ، ومفتاح فاطمة (أهمية نظام الحاضنات في دعم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) تجارب عالمية وسبل الاستفادة منها ، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر ، خلال فترة 2000 – 2010 ، يومي (18 – 19) ماي 2011 ، جامعة محمد بوقره ، بومرداس.
19.	عبد الحق بوقفة (دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل)الملتقى الوطني حول واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ، يومي 5-6 /2013/5.
20.	عماد أبو رضوان(التحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة) ورقة عمل حول تحديات التي تواجه المشاريع الصغيرة ، الملتقى الدولي,لمتطلبات تاهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي17- 18/ابريل/2006 ,الاردن.
21.	عياش كمال ، عمر شريف ، (الشراكة الجزائرية الأوروبية على القطاع الصناعي) مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ،الملتقى الدولي حول: آثار

	وانعكاسات اتفاق الشراكة على الاقتصاد الجزائري وعلى منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر ،13 - 14 - نوفمبر -2006.
22.	لسلوس مبارك (تجربة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دول أجنبية) الملتقى الوطني حول دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية بالجزائر خلال الفترة 2000-2010 بومرداس جامعة محمد بوقرة من 18-19/ ماي/2011.
23.	محمد عبد الحميد محمود ، ورقة عمل بعنوان (مؤسسات وشركات ضمان مخاطر الائتمان) المؤتمر السنوي الدولي الثالث عشر للأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية ، عمان ، الأردن ، مايو . 2005 .
ز- المجلات	
1.	احمد كامل حسين الناصح (واقع الصناعات الصغيرة والمتوسطة في العراق وأثرها في التشغيل) مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (69) سنة 2008.
2.	آيت عيسى عيسى (المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر آفاق وقيود) ، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا ، العدد السادس ، الشلف.,2009
3.	برحومة عبد الحميد،صورية بو طرفة (واقع حاضنات الأعمال التقنية في الجزائر وسبل تغييرها على ضوء التجارب العالمية) عرض نماذج عالمية لحاضنات الأعمال ، مجلة الأيام العلمية الدولية الثانية حول المقاولاتية ا . 3-4/ ماي /2011 . جامعة محمد خيضر بسكرة.
4.	الجامعة، صحيفة نصف شهرية تصدرها العلاقات العامة والإعلام بجامعة الملك فهد للبترول والمعادن ، 17/نوفمبر / 2007- العدد (376).
5.	د. أنوار نهار ألعزام , صباح محمد موسى (تأثير استخدام حاضنات الأعمال في إنجاح المشاريع الريادية في الأردن) مجلة الإدارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية العدد (83) – 2010.
6.	د. كاظم احمد حمادة البطاط , د. صفاء عبد الجبار الموسوي , قياس اتجاه الصناعات الصغيرة في كربلاء نحو قبول حاضنات الأعمال (المجلة العراقية للعلوم لاقتصادية) العدد (17) كلية الإدارة والاقتصاد جامعة كربلاء , 2008.
7.	د. كاظم احمد حمادة البطاط ، (الحاضنات الصناعية مدخل جديد لتنمية الصناعات الصغيرة) . المجلة العراقية للعلوم الإدارية ، جامعة كربلاء . كلية الإدارة والاقتصاد ، العدد (87) ، 2006.
8.	د. يسرى مهدي حسن السامرائي ، م.م. زهرة خضير عباس ألعبيدي (تحليل ظاهرة التهرب الضريبي ووسائل معالجته في النظام الضريبي العراقي) مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية والإدارية المجلد (4) العدد (9) ، 2012 .

.9	د.ثريا عبد الرحيم الخزرجي ،(برنامج مقترح لتمويل المشاريع الصغيرة في العراق) مجلة الإدارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، العدد (59) سنة 2006 .
.10	د.عبد الرحمن بن عنتر (واقع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة وآفاقها المستقبلية) مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد: 01 ، جامعة قسنطينة ، الجزائر ، 2006.
.11	د.نبيل جعفر عبد الرضا (الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح)مجلة العلوم الاقتصادية جامعة البصرة المجلد (4) العدد (14) , 2004.
.12	سحنون سمير وبونوة شعيب , " المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها في الجزائر " , بحث مقدم الى الملتقى الدولي " متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية " , 17-18 أبريل , الجزائر , 2006 .
.13	عبد الرحمن ابن عبد العزيز (حاضنات الأعمال التقنية أداة فعالة للنمو الاقتصادي)صحيفة الوطن ، العدد (884) مارس 2003.
.14	مجلة الدراسات المالية والمصرفية ، المجلد (19) – عدد (43) -19- كانون الأول . 2011 ، مجلة دورية تصدر عن الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية .
.15	وزارة التجارة والصناعة ، قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة ، مجلة الملتقى الاقتصادي العدد (24) ، (2007).
ح – شبكة المعلومات الدولية	
.1	احمد سمير (المشروعات الصغيرة)فترة حضانة للمشرعات الكبيرة صحيفة الأهرام الرقمية على الموقع : http://digital.ahram.org.erg.eg/articles.aspx?serial=102024&eid=43
.2	اقتصاد جمهورية الصين الشعبية /http://ar.wikipedia.org/wiki
.3	الأكاديمية العربية البريطانية لتعليم العالي على الموقع: www.abahe.co.uk/small-project-management-enc
.4	انظر موقع إسلام اون لاين : **http://www.islamonline.net/arabic/economics/2004/07/article01.shtml**
.5	إيهاب عبد الكريم ، سوق الأفكار،(الصندوق الاجتماعي للتنمية)،مصر،2005. www.sfdegypt.oyg
.6	برامج عبد اللطيف جميل لخدمة المجتمع على الموقع التالي : http://www.gns-design.com/alj/ar/sandook-mashqree/7adenatamal.htm
.7	**البوابة العربية للأخبار التقنية - 2005 – 2013 على الموقع : http://www.aitnews.com/technologyindepth/itccompanynewsy95782.htmi**
.8	د . حسين عبد المطلب الاسرج (المشروعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في

	التشغيل في الدول العربية ، مصر ، 2010 ،وزارة التجارة والصناعة المصرية بحث منشور على الموقع التالي: http://www.academia.edu/690993/
.9	د. خالد بن عثمان اليحيى (حالة المنشات الصغيرة والمتوسطة من منظور دولي وإقليمي : عقبات ومقومات النجاح) ، ص12 ، بدون تاريخ. khalidoalyahya@gmail.com
.10	د. صابر احمد عبد الباقي ، (المشروعات الصغيرة وأثرها في القضاء على البطالة) كلية الآداب جامعة آلمينا ، 2006 ، وعلى الموقع : **onLine.com** www.kenana
.11	د. طارق شريف يونس ، العلاقة المنطقية بين إستراتيجية التكامل والأداء الاقتصادي للمشاريع الصغيرة في الوطن العربي) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل. www.minshawi.com/othey/unis.htm
.12	الصحيفة الأقتصادية (الأستثمارات الصناعية والتقنية ابرز مشاريع حاضنات الأعمال عالمياً) الأربعاء الموافق 5/ديسمبر /2007 العدد (5168) , على الموقع التالي **http://www.aleqt.com/2007/12/05/article_119965.html**
.13	صحيفة الأيام البحرينية , العدد (8910) الأحد /1/سبتمبر /2013على الموقع : www.alayam.com\writeys\3398
.14	صحيفة الوطن اون لاين على الموقع : **www.alwatan.com.sa/Economy/news-detail.asix?Articleid=155135&categoryid=2**
.15	صحيفة عكاظ السعودية المصادف / الاثنين /18/مارس /2013 العدد (4292) كفالة البنوك تضخ (48)مليار لتمويل المنشاة الصغيرة والمتوسطة . على الموقع التالي : www.inewsarabiai.com/117/
.16	عبد الرزاق خشبة (تجربة الصين الاقتصادية وكيف نستفيد منها)، الحوار المتمدن – العدد (2722)- 2009/7/29,على الموقع التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=179557
.17	غازي الصوراني (المشروعات الصغيرة في فلسطين) واقع ورؤية نقدية ، يونيو 2005 . www.ahewar.org/debat/files/40243.doc
.18	قانون دعم المشاريع الصغيرة المدرة للدخل رقم (15) لسنة 2012 . **http://www.iraq-ig-law.org Published on Iraqi Local Governance Law Library**
.19	قطاع سياسات تنمية صادرات المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تجارب دول) www.mfti.gov.eglsme/testz.htm
.20	ليلى سعد هاشم الهاشمي ، (الأتجاهات الحديثة في الإدارة العامة) ، بعض التجارب العالمية في إقامة الحاضنات العلمية . على الموقع التالي :

http://faculty.ksu.edu.sa/Alhashem/Doclib3/Forms/Allitems.aspx.	
م.م كريم عبيس العزاوي (واقع القطاع الخاص العراقي وسبل النهوض به) كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة بابل ، بحث منشور على الموقع : www.jasj.net/iasj?func=fulltext&aid	.21
ماجد الحمود (المنشات الصغيرة والمتوسطة بحاجة الى هيئة عليا تعنى بشؤونها وتزيد فاعليتها وقدرتها على المنافسة) ، مقال في صحيفة الرياض ، 8- ديسمبر – 2007- العدد 14411 http://www.alriyadh.com/2007/12/08/article300073.html	.22
معهد الإمام الشيرازي الدولي للدراسات – واشنطن www.siiyonline.org	.23
منظمة العمل الدولية على الموقع www.ilo.org .	.24
وثيقة الكترونية :مقدمة عن الإدارة الأمريكية المعنية بالشركات الصغيرة على الموقع الكتروني www.sba.gov/ombuds	.25
وثيقة الكترونية ، الصندوق الاجتماعي للتنمية – الخدمات المساندة – جمهورية مصر العربية ، على الموقع : www.sfdeypt.org	.26
Bureau of labor statistics ,bed .for the tatest. employment statistics ,see advocacy's quarterly. reports . http://www.sba.gov/advocacy/1087/	.27
Business incubatoy , from wiki pedia , the free encyclopedia , P4 . www.en.wikipedia.org/wiki/business-incubator	.28
euro med mnovation and technology . programme, , Damascus, Syria, 9th.august, 2009:p38 . www.medibtikar.eu	.29
http://jbia.ip\english.htm	.30
http://www.albaghdadianews.com/report/item/6135nea%D8%A9-Akbgznz- 1yob%A9-AkBZAK%D8%A9jn-AKIEAj-BZHK-AKO 33.hTMI	.31
http://www.riyadhchamber.com/hazanat3.php	.32
National business incubators , asso citation(NBLA)principles and practices of success sful . business incubation http://www.nbia.org/	.33
Sylvain breuzard , reconnaiterl , importanced espme pour mieuxstimuler **www.cid.net/mediat/rapports/pme/pdf/5-12/2004.p1 leur.deve**	.34
U.s. census. bureau, susb , cps ,international trade administration , bureau labor. Statistics , bed, advocacy-funded research , small	.35

business . Gdp: up. date 2002-2010 www.sba.gov/advocacy/7540/42371	
www.4eqt..com/vb/thread5920.html	.36
Arab British Academy for higher Education www.abahe.co.uk	.37
badir progam for tachnolog in cubators . www.badiy.comq	.38
www.europa.eu.net	.39
www.maroc2020.ma/etudes,05/01/2004 quelle vision pourles pme/pmi.	.40
www.promex.dz	.41
www.uljazirah.com.sa\cu\ture\260_2005\fadaat25.htm1	.42
www.wbdi.org/ar/about.aspx?id=2	.43
ثانياً : المصادر باللغة ألإنكليزية	
Business in cubation in developing countries, Networking ai,nbin confrecein.saniose,califoyecein.sanjose, Californian, USA ,rick factice 2001 .	.1
Cristys . johnsrud, ryanp –theis and maria bezerra,(2003) business incubation:emerging trend for profitability and economic development in the us ,central Asia and the middle east "us department of commerce technology administration ,office of technology policy,washingtion,dc,usA.	.2
Incubators in Developing Countries: Status and Development Perspectives, Elena Scaramuzzi *info*Dev Program, The World Bank, Washington DC May 2002.	.3
ITC. " Exportation .des .PME. des. pvd " service . de development. du . commerce , Genève . 1997.	.4
new business incubation for regional innovation , minoru fukuda .(hosei university-graduate school,2010.	.5
OCDE,PERSPECTIVE de l'ocde sur les pme,edocde,2000.	.6
ocde,perspective de l'ocde sur les pme,edocde,2000.	.7
Patrick .rehan((in cubation . services)) 8th science week , 17 December(2002, Amman, Jordan).	.8

policy and practice in Japan' new. business incubation revolution: a Typology of incubation management and emerging hybrid model .Kathryn. ibata-arens. Stanford university business school. November. 2011.	.9
publication.of.smes corporation in Japan , jica , Syria .2009.	.10
Report about . the development in the middle east & north Africa , the inter national , bank for reconstruction and . development . the world bank : 2003 .	.11
rust am lakaka , jack bishop ,business incubator in economic development . aninitial assessment in industrializing countries, united .nations development program,newyork,1996.	.12
Rust am, lalkaka and jack bishop ,op ,cit,2000.	.13
Rustam Lalkaka, Assessing the Performance and Sustainability Of Technology Business Incubators, New Economy & Entrepreneurial Business Creation in Mediterranean Countries, International Centre for Science & High Technology, International Centre for Theoretical Physics, Third World Academy of Sciences, Trieste, Italy. 4 – 6 December 2000.	.14
rustamlalkaka lessons from international experience for the promotion of business in cubation systems in emerging economies " unido" 1997 .	.15
samia Gharbi, LESPME/Pmien Algerie : etatdes lieux , labor a teivede recherché sur /' industrie . eti ' imovation' universite du.littoral cote d.' opale france . mars' 2011.	.16
Small . business incubators, Laura- Reese global urban studies program , Michigan state university,2005.	.17
small and medium sized enterprises. Characteristics and performance :united states international trade commission investigation no.332-510usitc publication 4189.november 2010.	.18
Small business in cubatoy study , planning practicum, uyban and regionai . planning progrom, Michigan stateuniver sity , by Julie cay , lenise lgons.1999.	.19
small Business incubators . Laura reese , global urban studies program , Michigan state university,2005	.20

The William Davidson institute , at the university of Michigan business school , Vietnam. Business in cubator feasibility study national Economics university. August13,1999.	.21
united nations conference on trade and development , improving the competitiveness of smes through . enhancing productive capacity , united nations , New York and Geneva , 2005.	.22
William Davidson Institute Fellows SaraFeinstein Edmund Male sky, vietnam business incubator feasibility studynational economics university1999 business assistance and survey projectteam report august 13, 1999,	.23
Written by : hector Mendoza ,business incubators capabilities with in the developing world . date : December 4 .2009.	.24

الملاحق

ملحق (1)

الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية بالأسعار الجارية للسنوات 2003 – 2011 (مليون دينار)

Gross Domestic by Economic Activities at Current Prices for the years 2004 – 2010 (Million I.D)

رمز التصنيف الدولي	الأنشطة الاقتصادية	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
1	الزراعة والغابات والصيد	2486865.5	3693768.0	5064158.0	5568985.7	5494212.4	6042017.7	6832552.1	8366.2	8808.6
2	التعدين والمقالع	20372293.8	30855992.8	42529152.0	53030897.0	59274337.1	87521201.0	57197177.2	73570	116184.9
2-1	النفط الخام	20349772.0	30808541.6	42379784.7	52851810.9	59018094.5	87166401.2	56631453.7	72905	115488.4
2-2	الأنواع الأخرى من التعدين	22521.8	17451.2	149367.3	179086.1	256242.6	354799.8	565723.5	665	696.5
3	الصناعة التحويلية	303724.2	937681.6	971031.3	1473218.3	1817913.8	2644173.0	3411291.9	3678.7	3879.9
4	الكهرباء والماء	64717.8	441590.8	588352.9	779387.5	972816.6	1843678.3	2312350.1	2462.7	2671.6
5	البناء والتشييد	217314.3	682851.2	2685034.7	3449743.6	4928470.3	658519.2	5633715.1	8832.8	10486.2
6	النقل والمواصلات والخزن	2284317.3	4428750.4	5887625.9	6742912.0	7333112.6	8573606.0	8519812.6	9376.6	10323.6
7	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	1915353.3	3246559.7	4198765.4	6349971.6	6793333.7	8392556.4	10308751.8	12172.2	13941.6
8	المال والتامين وخدمات العقارات	390794.1	3691292.3	5475744.6	7945806.5	10864645.4	13429784.4	13379542.7	15517.7	18075.7
8-1	البنوك والتامين	160787.3	317318.6	520867.9	690307.3	1542182.6	2402803.4	1131869.0	2051.2	2779.3
8-2	ملكية دور السكن	230006.8	3373973.7	4954876.7	7255499.2	9322462.8	11026981.0	12247673.7	13466.6	15296.4
9	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	1859095.9	5520751.8	6511223.5	10726238.4	14302388.3	23410748.4	23843822.1	25276.7	27882.8
9-1	الحكومة العامة	1332373.9	4542026.4	5252510.9	8966599.0	12297928.1	21126065.9	21232924.0	22388.1	24640.8
9-2	الخدمات الشخصية	526722.0	978725.4	1258712.6	1759639.4	2004460.2	2284682.5	2610898.1	2888.6	3242
	المجموع حسب الأنشطة	29894476.2	53499238.6	73911088.3	96067160.6	111961230.2	158443584.4	131439015.6	159253.6	212254.9
	ناقصا رسم الخدمة المحتسب	308687.6	263879.9	377489.7	479205.8	505416.8	1417522.8	163423.0	732.1	945
	الناتج المحلي الإجمالي	29585788.6	53235358.7	73533598.6	95587954.8	111455813.4	157026061.6	131275592.6	159607123.6	211310

ملحق (2)

جدول (6) الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الأساسية الجارية حسب الأنشطة الاقتصادية حسب الفصول لسنة 2012 (مليون دينار)

Table (6) Gross Domestic product by Economic Activities at basic Current Prices by quarters 2012 (Million I.D)

ISIC code	Economic Activities	المجموع	الفصل الرابع	الفصل الثالث	الفصل الثاني	الفصل الأول	الأنشطة الاقتصادية	رمز التصنيف الدولي
		Total	Fourth quarter	Third quarter	Second quarter	First quarter		
1	Agriculture , Forestry Hunting & Fishing	9990690.5	221355.9	2645364.2	3525143.7	1606629.7	الزراعة والغابات والصيد وصيد الأسماك	1
2	Mining and Quarrying	130064385.4	33437083.9	34169749.9	31457262.8	31000288.8	التعدين والمقالع	2
2-1	Crude Oil	129030468.1	33147587.1	33902999.2	31210156.6	30769725.2	النفط الخام	2-1
2-2	Other types of mining	1033917.3	289496.8	266750.7	247106.2	230563.6	الأنواع الأخرى من التعدين	2-2
3	Manufacturing industry	4221520.0	1075443.4	1060080.2	1048215.6	1037780.8	الصناعة التحويلية	3
4	Electricity and Water	3112939.8	806812.2	811941.8	800949.8	693236.0	الكهرباء والماء	4
5	Building and construction	13785564.2	4649870.8	3406412.9	3581489.6	2147790.9	البناء والتشييد	5
6	Transport , Communications and storage	11582888.3	3533667.7	3105810.4	2615735.0	2327675.2	النقل والمواصلات والخزن	6
7	Wholesale , retail trade, hotels & others	15626459.6	4655668.7	409545.7	3634426.6	3240909.6	تجارة الجملة والمفرد والفنادق وما شابه	7
8	Finance , Insurance , Real Estate and Business services	21506745.7	5673474.0	5468582.9	5308029.6	5056659.2	المال والتامين وخدمات العقارات	8
8-1	Banks and insurance	3625093.8	975445.7	935943.3	892015.6	821689.2	البنوك والتامين	8-1
8-2	Ownership of dwellings	17881651.9	4698028.3	4532639.6	4416014.0	4234970.0	ملكية دور السكن	8-2
9	Social and personal services	36527756.8	9158864.2	9143806.7	9118299.2	9106786.7	خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية	9
9-1	General government	33008180.8	8252045.2	8252045.2	8252045.2	8252045.2	الحكومة العامة	9-1
9-2	Personal services	3519576.0	906819	891761.5	866254.0	854741.5	الخدمات الشخصية	9-2
	Total by activities	246418950.3	65204437.8	63907203.7	61089551.9	56217756.9	المجموع حسب الأنشطة	
	Less: Imputed bank services charge	1232531.8	331651.5	318220.7	303285.3	279374.3	ناقصا رسم الخدمة المحتسب	
	GDP	245186418.5	64872786.3	63588983.0	60786266.6	55938382.6	الناتج المحلي الاجمالي	

Abstract

The target of our research is identify the nature of small enterprises and the important role they play in the economic development process , through the study of some of the experiences of developed and developing countries which able small enterprises to exercise the role of leading economic and social life , as a hotbed for professional and skills development , as well as being a means of livelihood the incursion in the business world and embark on the implications of sustainable economic development.

Within this context, the discussion dealt with the study of business incubators and the role which played by small enterprises in the context of some of the successful international experiences in this field . also the possibility of benefiting from these experiences in Iraq , particularly in the area of addressing the problems of unemployment and correct the course of a market economy and the role that could be played by the private sector in the process of economic development. In addition increase the contribution of small businesses in the composition of GDP and diversify sources of income and wealth in the national economy , and reduce the current account imbalance by satisfying the needs of the market of goods and services , and reduce the dependence on Imports.

So that this research has included the study of the reality of small projects in Iraq and try to identify the main problems and obstacles facing these projects and the ways to address them , as part of a strategic vision for reform and the reality of the market economy and the role of the private sector in the Iraqi economy.

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University of Karbala

college of Management and Economics

Department of Economics

Small enterprises and business incubators and their role in economic development in selected countries with signal to Iraq.

A Thesis submitted by the student

Raid Khudair Obeis Kazim

To the council of the college of administration and Economics

University of Karbala

AS partial fulfillment of the Requirements for the degree of Master of Science in Economics

Supervisor BY

Prof. Dr. Adnan Hussein younus

1435 **2014**